مدخل الى:
التنمية الاقتصادية والتخطيط

الدكتـــور
صلاح الدين فهمى محمود
أستاذ الاقتصاد
عميد معهد الجزيرة العالى
للحاسب الآلى ونظم المعلومات الادارية

كلية التجارة – جامعة الازهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتصور المرء - كما تصورت - أن الكتابة فى موضوع التنمية الإقتصادية هين لين لعدة أسباب ، منها توافر المراجع ، فضلا عن الدوريات والندوات والمؤتمرات التى تعرضت وتتعرض لهذا الموضوع . ولكن ما إن يبدأ المرء منا فى تجميع معظم ما كتب ، إلا ويصاب بالذهول من كثرة ما تناولته هذه المراجع لدرجة يصعب على أى كاتب مهما أوتى من بسطة فى العلم أن يتناول - فى مؤلف مقيد بساعات محددة لتدريسه ، ومن ثم عدد صفحات لا يحيد عنه - كل أو معظم ما كتب وتدور حوله موضوعات التنمية الاقتصادية .

ولما كان هذا المقرر مخصص لطلبة المرحلة الجامعية الأولى ، فقد آثرت - وكل العوامل السابقة ماثلة أمامى - أن أركز على الجوانب النظرية والأدبيات الاقتصادية ، مشيراً قدر الاستطاعة إلى التجارب العملية ، خاصة التجربة المصرية ، على أن يطرح ما كان يدور بذهني في مراحل متقدمة من الدراسة (فى مرحلة الدراسات العليا إن شاء الله) .

وكم يصعب على النفس أن تكون هناك مادة علمية عن التنمية الاقتصادية تركز فى معظمها على الجوانب النظرية فقط ، ولكن هذه هي مقتضيات الدراسة والعوامل الحاكمة الأخرى .

خلا الكتاب من نقاط أساسية عن الاقتصاد المصرى ، فكان يجب الحديث عن أبعاد وجذور التنمية فى مصر منذ ثورة يوليو وحتي الآن ،

وخلا من مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، أيضا لم تسمح المساحة المخصصة بتناول برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى (١٩٩١ - ١٩٩٧) بعمق ، ولا بوضع الاقتصاد المصري فى ظل المستجدات العالمية وخاصة فى ظل العولمة.....

ومع ذلك فقد حاولت الاقتراب عن بعد من كل هذه الموضوعات ، ولعلي أكون قد وفقت فى ذلك ، فإن كان فذلك من الله ، وإن لم يكن فمن نفسى والشيطان .....

وبالله التوفيق .

صلاح الدين فهمى محمود

الفصل الأول

مدخل منهجى

الهدف من هذا الفصل:

يفترض أن يكون القارئ ملماً وعلى دراية بالنقاط التالية:

١-اهتمام الفكر الاقتصادى منذ القرن السادس عشر بالبحث عن السبيل والأسلوب الذ: يمكن به تحريك عجلة التنمية.

٢-التفرقة بين المصطلحات العديدة التى تستخدم فى هذا المجال، وهى التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادى، التقدم الاقتصادى.

٣-الأسس التى على أساسها تتم التفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٤-معرفة مظاهر التخلف الاقتصادى.

الفصل الأول

مدخل منهجى

ليس هناك موضوعا شغل الأذهان والعقول مثلما شغله موضوع التنمية والنمو الإقتصادى ، فقد أحتل المرتبة الأولى فى كل المناقشات ودارت حوله مئات الكتب والمؤلفات والندوات والمؤتمرات ، وتعددت حوله الآراء والأفكار والنظريات سواء تلك التى نحت منحا إقتصاديا بحتا ، أو تلك التي عالجت الموضوع من زوايا متعددة شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية .

ومن الصعب على المرء أن يحدد متي بدأ الإهتمام بموضوع التنمية ، فهو موضوع قديم وحديث . قديم حيث حدد الله سبحانه وتعالى الهدف من خلق الإنسان فى عبادة الله وإعمار الأرض وتنميتها لصالح الفرد ولصالح الجماعة ، وهو حديث حيث إرتبط بحركات التحرر فى بعض الدول مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستغلال عدد كبير من المستعمرات السابقة، كما إرتبط بالصحوة والدعوة إلى التقدم فى البعض الآخر من الدول ، وذلك كرد فعل للتقدم الهائل الذي بلغته الدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا وأمريكا ، أو كرد فعل للتقدم السريع الذى حققته بعض البلدان التى كانت فى عداد الدول النامية كما حدث مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا ..... إلخ ، ثم أصبحت الآن فى عداد الدول المتقدمة ، ولذلك أسرعت معظم البلدان النامية بمحاولة اللحاق بركب التصنيع والرفاهية ، وبتقليد الدول التي حققت ما يشبه المعجزات فى تغلبها على التخلف .

ولذلك إنشغل الفكر الإقتصادى بالبحث عن السبيل والأسلوب الذي يمكن به تحريك عجلة التنمية بالسرعة التى يمكن بها الإنتقال من مرحلة التنمية إلى مرحلة النمو ، أى الإنتقال من مرحلة إستكمال المقومات وتكون الهياكل الأساسية إلى مرحلة التراكم والدفع الذاتى للإمام .

ومع محاولات اللحاق بركب الدول المتقدمة ظهرت مصطلحات عديدة، استخدم الاقتصاديون كل منها فى مكان الآخر ، فعبروا عن التنمية الاقتصادية Economic Development بمصطلح النمو الاقتصادى Eco-nomic Growth ، ومصطلح التنمية بمصطلح النمو أو التقدم الاقتصادى. ومع ذلك فنجد البعض الآخر قد أفرد لكل مصطلح مفهوما وتعريفا مختلفا.

فمثلا يرى " كندلبرجر " أن النمو الاقتصادى يعنى : " تلك العملية التى يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنية معينة " ، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن : " التغييرات والتعديلات في الترتيبات الفنية والمؤسسية بما يضمن التحسن الدائم والمستمر فى طرق الإنتاج " وعليه فإنه وفقا لرأى كندلبرجر فإن النمو يعني إنتاجا أكثر .

أما " فلاديمير كوسوف " فيري أن: " النمو الاقتصادى هو الذي يشير إلى التغير فى حجم النظام الاقتصادى " ، بينما " التنمية الاقتصادية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات فى هيكله القطاعى لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية والأكثر دفعا له Leading Sectors " .

هذا عن بعض الآراء والأفكار التى تناولت مفهوم التنمية والنمو وما تعنيه تلك المصطلحات ..... وعلي الرغم من هذا الإختلاف فى وجهات النظر ، إلا أن هناك إتفاقا فى الرأى على أن التنمية إنما هى عملية تتعلق بمجموعة البلدان النامية الساعية نحو التقدم ، وان مصطلح النمو إنما هو لوصف حركة النظام الاقتصادى لمجموعة البلدان المتقدمة .

بعد هذا العرض يكون السؤال المنطقي الآن ما هى البلدان النامية ، ولماذا هى نامية أو متخلفة ؟

وعلى الرغم من وضوح التساؤل ، إلا أن الإجابات قد تعددت على هذا السؤال حتى أن " بول هوفمان " وهو إقتصادي كبير أجاب عن هذا التساؤل بإجابة طريفة حينما قال : " يكفى أن تفتح النافذة وتنظر إلى ما يدور أسفل منك لكي تعرف هل أنت فى بلد متقدم أم فى بلد نام " .

ومع ذلك يظل البحث ، عن الإجابة الأكثر إقناعا وتوضيحا ، مستمرا ، ولعلها تكون على درجة من الصعوبة أن تحدد على أى أساس تعد هذه الدولة نامية أو متقدمة ؟ فهل يتم ذلك طبقا لإعتبارات دخل الفرد في المتوسط ؟ أو بمدي توافر رءوس الأموال لدي هذه الدولة ونقصها في الأخرى ؟ أو بمدى ما تعانيه الدولة من زيادة سكانية لا تتناسب مع زيادة دخلها القومى ؟ ..... أو هل يتم ذلك وفقا لاعتبارات جغرافية - حيث يرى البعض أن الدول المتقدمة تقطن نصف الكرة الشمالى ، بينما تحتل البلدان النامية نصفها الجنوبي - أم تاريخية أو عنصرية ..... ؟!.

ورغم صعوبة الإجابة بدقة علي كل هذه التساؤلات ، إلا أننا نستطيع

التعرف على البلدان النامية إذا ما استطعنا أن نحدد الملامح العامة للتخلف وذلك وفق ما أتفق عليه الاقتصاديون ، ثم نطبق هذه الملامح على الدولة محل التساؤل لكي نحدد هل هى دولة متقدمة أم دولة نامية ؟ .

التخلف الاقتصادى : تعريف وتحليل

التعريف :[١]

باختصار شديد ، وتبسيط أشد ، نعنى « بالتخلف الاقتصادى » Economic Underdevelopment ، بصفة عامة ، الانخفاض «النسبى» فى مستوى النشاط الاقتصادى لمجتمع ما ، ونرمز إليه بحالة «الفقر الاقتصادى» النسبى ، والتى نعبر عنها قياساً بالانخفاض النسبى فى « متوسط » دخل الفرد الحقيقى - أى الدخل النقدى بعد استبعاد أثر الأسعار .

وهذا الانخفاض يعنى أن ما يحصل عليه الفرد ، فى المتوسط ، من السلع والخدمات قليل فى الكمية وردئ فى النوع ، نسبياً . ونقصد بالنسبية هنا ، نسبة إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم مالديه من موارد انتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأكثر كفاءة ، ونسبةً أيضاً إلى ما تحقق عملاً فى تجارب أخرى لدول نطلق عليها مصطلح « الدول المتقدمة اقتصادياً » .

---

(١) د/ عبدالحميد الغزالى ، الإنسان أساس المنهج الإسلامى فى التنمية ، مركز الاقتصاد الإسلامى .

تحليل المشكلة :

للتعرف على أسباب مشكلة التخلف ، كبداية منطقية لبحث قضية التنمية ، هناك العديد من مناهج التشخيص ، و التى تشمل : المناهج الفردية ، والمناهج الجزئية ، والمنهج الشامل .

فالمناهج الفردية لتشخيص المشكلة تركز على أن سبب التخلف الاقتصادى يعود إلى عامل « وحيد » كندرة رأس المال ، أو ندرة عنصر التنظيم ، أو ندرة العمل الماهر ، أو ندرة الموارد الطبيعية ، أو حتى الظروف الجوية والمناخية .

وهذه المناهج ، بالقطع ، مرفوضة لجزئيتها المتطرفة ، ولأنها لا تصلح تفسيراً لكل أو غالبية حالات التخلف .

أما المناهج الجزئية ، فتتكون من منهجين : المنهج الكمى والمنهج الاجتماعى .

فالمنهج الكمى يعتبر أن التخلف يرجع إلى طبيعة وخصائص المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس كمياً ، وهى ما اصطلح على تسميته بالموارد الانتاجية أو عناصر الانتاج . ورغم شمول هذا المنهج ، بالمقارنة بالمناهج الفردية ، إلا أنه مازال يعانى من الجزئية ، ويهمل جانباً هاماً من المتغيرات ، وهى المتغيرات غير الاقتصادية .

بينما المنهج الاجتماعى ، على العكس يعتبر التخلف نتيجة لطبيعة وخصائص هذه المتغيرات ذاتها ، أى العوامل غير المادية ، غير القابلة للقياس كمياً ، أو العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع من :

اجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية وحضارية ، ... الخ . ورغم شمول هذا المنهج على عدد من العوامل الهامة ، إلا أنه يتسم أيضاً بالجزئية ، خاصة أنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تعد ، فى أفضل معالجة لها ، ثانوية أو محايدة .

وعليه ، نرفض هذه المناهج جميعاً لجزئيتها ، بصورة أو بأخرى ، حيث أن أيا منها لا يعطينا تشخيصاً دقيقاً للمشكلة .

ومن ثم ، يتبقى « **المنهج الشامل** » ، وهو ما يتعين الأخذ به . ويرجع هذا المنهج أسباب التخلف إلى « كل » ما يمكن أن يؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى بالانخفاض ، من عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية ، كمية أو غير كمية ، مباشرة أو غير مباشرة . ولا نستطيع أن نحدد مسبقاً، وعلى أساس تحليلى ، أى هذه العوامل أكثر أهمية من غيرها ، لوضع نظام لأولويات معالجة المشكلة ، إلا إذا طبقنا هذا الاطار التحليلى الشامل على حالة دراسية بعينها .

إذن ، تطبيقاً لهذا المنهج ، ترجع مشكلة التخلف الاقتصادى ، بصفة عامة ، وعلى سبيل الحصر والتحديد ، إلى ست مجموعات من الأسباب ، هى :

١- محدودية الموارد الانتاجية من حيث الكم والكيف .

٢- الاستخدام الردىء للموارد الانتاجية المتاحة .

٣- الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الانتاجية .

٤- الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائرى .

٥- الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومى .

٦- الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

وسوف نتناول ، باختصار الملامح العامة لكل مجموعة من هذه المجموعات على حدة ، على الترتيب ، فيما يلى :

اولا: محدودية الموارد الانتاجية:

نقصد بالموارد الانتاجية عناصر الانتاج ، وهى : الأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل أو الموارد البشرية ، ورأس المال أو الطاقات الانتاجية الرأسمالية ، والتنظيم أو المهارات الادارية والتنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا أو الفن الانتاجى المستخدم .

فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، تحليلياً ، فإن محدودية أحد أو بعض أو كل هذه الموارد الانتاجية فى الكم ، أو فى الكيف ، أو فى كليهما ، تعد سبباً من الأسباب الرئيسية لوجود مشكلة الانخفاض النسبى فى النشاط الاقتصادى .

ولعل محدودية بعض عناصر الموارد الطبيعية ، ومكونات رأس المال، ومفردات العمل الماهر ، والمهارات التنظيمية ، وطرائق الانتاج المناسبة تكنولوجيا ، فى كثير من الدول المتخلفة ، خير دليل على الضعف الهيكلى الواضح فى العملية الانتاجية فى هذه الدول .

ثانيا: الاستخدام الردىء للموارد الانتاجية المتاحة:

فالموارد المتاحة ، رغم محدوديتها فى الكم ورداءتها فى النوع ، تستخدم استخداماً ردئياً . وبالتالى نجد تبديداً واضحاً فى الموارد من قبل دول لا تملك إلا أن تستخدم مالديها من موارد أكفأ استخدام ممكن ، إذا ما رغبت فى رفع مستوى نشاطها الاقتصادى . وهذا التبديد على المستوى القومى ، نشير إليه فنياً بأن الدولة تسير وفقاً لدالة إنتاج كلى رديئة . وتشمل ظاهرة الاستخدام الردىء أحد أو بعض أو كل الصور التالية :

١- صورة عدم الاستخدام : ونقصد بها أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الانتاج لا يستخدم فى النشاط الانتاجى بالمرة . ويعنى هذا أننا أمام امكانية واضحة لزيادة الانتاج ، ولكنها مهدرة . ومن ثم ، تعد هذه الصورة سبباً مباشراً لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادى .

٢- صورة الاستخدام الجزئى : وتتمثل فى أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الانتاج يستخدم فى النشاط الانتاجى ، ولكن ليس بكامل طاقته ، ومن ثم ، فنحن أمام طاقة « عاطلة » ، لو استخدمت لأدت إلى زيادة الانتاج . إذن ، هذا الجزء المعطل من الطاقة يعد سبباً واضحاً لانخفاض انتاجية الاقتصاد القومى .

٣- صورة الاستخدام السيء : ونعنى بها أن جزءاً من أحد أو بعض كل عناصر الانتاج يستخدم فى نشاط صحيح ولكن بنسبة خاطئة ، أو يستخدم فى نشاط خاطىء أصلاً . وهذا يؤدى إلى خلل فى « توليفة » عناصر الانتاج المشتركة فى خط انتاجى معين ، مما يترتب عليه انخفاض

انتاجية هذا الخط ، وبالتالى انخفاض انتاجية الاقتصاد ككل .

وعليه ، فالدالات الانتاجية فى الدول المتخلفة تعتبر ، فى الواقع ، رديئة للغاية . فالاقتصاد المتخلف ينتج ، على أفضل تقدير ، عند نقطة على مستوى منخفض للغاية من الحدود « الممكنة » لانتاجيته «القصوى». وهذا يعنى أنه - بدون أى تغيير فى عرض الموارد الانتاجية - من الممكن فنيا وعملاً لأية دولة متخلفة أن تنمى انتاجها القومى عن طريق توزيع واستخدام للموارد الانتاجية المتاحة أكثر كفاءة . ومن ثم ، فإن الاستخدام الردىء السائد فى الدول المتخلفة يعد سبباً رئيسياً من أسباب مشكلة التخلف التى تعانى منها .

ثالثا : الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الانتاجية :

لا ترجع مشكلة التخلف إلى ظروف عرض الموارد الأنتاجية وإلى كيفية استخدامها فحسب ، وإنما أيضاً إلى خصائص البيئة المحيطة بالعملية الانتاجية . فهذه البيئة تعد ، بحق ، القوة الأساسية التى تتحكم فى مجرى الحياة الاقتصادية كلها . ونقصد بها مجموعة العوامل غير الاقتصادية أو الاجتماعية ، بالمعنى الواسع ، أى التى تشمل كافة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية ، ... الخ.

وتتكون هذه العوامل من مجموعة المبادىء والقيم التى تحكم علاقات أفراد المجتمع ، ونطلق عليها مصطلح « النظام الاجتماعى » Social System ، وهذه العلاقات نفسها ، أى التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية ، نسميها « الهيكل الاجتماعى » Social Stucture .

ولكن ، أى مجتمع لابد وأن يكون له بيئة محيطة بالعملية الانتاجية، بنظامها وهيكلها الاجتماعيين . فما الذى يجعل « البيئة المحيطة » بهذا التعريف ، سبباً من أسباب التخلف ؟ يرجع ذلك إلى حقيقة أن الأنظمة والهياكل الاجتماعية فى الدول المتخلفة تتصف بخصائص سلبية ، لاتتمشى مع انتاجية مرتفعة ، وتشكل بالتالى عائقاً رئيسياً أمام قيام عملية تنمية جادة ومستمرة .

ومن الأمثلة الواضحة لهذه الخصائص السلبية ما يلى :

١- تحديد مركز الفرد الاجتماعى « مسبقاً » ، أى لا يتوصل الفرد إلى مركزه بقدراته الذاتية . ومن ثم ، « فالسيولة الاجتماعية » ، بمعنى امكانية انتقال الفرد من مركز اجتماعى إلى مركز اجتماعى أعلى ، تكاد تكون منعدمة ، أى صفراً أو قريبة من الصفر . وعليه ، تخضع عملية توزيع الموارد البشرية لاعتبارات لا ترتبط بالقدرات الذاتية للفرد : كالقرابة ، أو الانتماء إلى طبقة معينة أو فئة معينة أو عائلة معينة ، أو المحسوبية ، ... الخ .

وتكون النتيجة استخداماً رديئاً لعنصر العمل ، وبالتالى انخفاض انتاجيته ، ومن ثم انخفاض انتاجية الاقتصاد ككل .

٢- النظرة السلبية إلى العمل : حيث تكون العلاقة بين مركز الفرد الاجتماعى وما يبذله من عمل علاقة عكسية . فكلما بذل الفرد جهداً أكبر ، انخفض مركزه الاجتماعى . والعكس تماماً صحيح . وهذا يؤدى إلى تبديد واضح لعنصر العمل ، فى صورة ارتفاع نسبة البطالة

بأنواعها المختلفة ، ومن ثم انخفاض انتاجية الاقتصاد القومى .

٣- عدم استخدام المجتمع للحساب الاقتصادى « الرشيد» ، فى إدارة وتسيير الوحدات الانتاجية ، والاعتماد على اعتبارات عشوائية «اتكالية » متخلفة ، فى أغلب الأحيان ، مما يشكل تبديداً واضحاً للموارد المتاحة .

ناهيك عن غياب واضح لأى تخطيط جاد على أى مستوى ، أو لأى دراسة مناسبة لجدوى المشروعات فى كثير من المجالات . كل هذا يساهم مباشرة فى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى .

٤- تميع وغموض وتداخل المسئولية ، وما يستتبعه ذلك من عدم توافر معايير دقيقة وعادلة للمحاسبة من ثواب وعقاب ، ومن ثم غياب أى تقويم سليم للأداء فى شتى المجالات ، وبالتالى تزداد صعوبة عملية تحسين الأوضاع إلى الأفضل خلال الزمن . وتكون النتيجة عدم احترام الوحدات الانتاجية لتعاقداتها مع بعضها البعض ، والأخطر من ذلك عدم احترامها لتعاقداتها مع بقية دول العالم . مما يؤدى داخلياً إلى تخبط وتضارب وخلل فى العملية الانتاجية ، وخارجياً إلى فقد اسواق هامة أمام المنتجات الوطنية . وتكون المحصلة النهائية مزيداً من الانخفاض فى انتاجية الاقتصاد القومى .

٥- وجود تجمعات ، على كافة المستويات ، داخل المجتمع تدين أساساً بالولاء لرؤسائها ، ولا تخضع ، فى الواقع ، للسلطة المركزية . ومن ثم ، لا تستطيع هذه السلطة أن تضع سياسات لتطوير

المجتمع وتنمية اقتصاده ، ناهيك عن العمل على تنفيذها ، ومتابعة التنفيذ وتقويم الأداء ، فى شتى المجالات . مما يشكل تبديداً للموارد المتاحة ، وأهداراً لامكانية الاستخدام الأكفأ لها . وهذه الخاصية تعد شائعة فى المجتمعات التى مازالت تعانى من ظاهرة « القبلية » ، كما توجد ، بصورة أقل حدة ، فى المجتمعات المتخلفة الأخرى ، فى ظل ظاهرة « الشلل » ، وما تفرزه من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع . فالشلل (بفتح الشين) من الشلل (بكسر الشين) . والعكس أيضاً صحيح .

٦- سرعة تغير القيادات الادارية ، وما يرتبط بها من عاملين، على كافة المستويات ، بسبب ظاهرة الشلل ، وبالتالى كثرة القوانين والقرارات واللوائح التى تحكم النشاط الاقتصادى - والأنشطة الأخرى للمجتمع - وسرعة تعديلها وتغيرها ، مما يحدث حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الشديدين ، وعدم القدرة بالتالى على الإلمام بهذه التغييرات المتلاحقة - على مستوى الوحدة الانتاجية ، وعلى مستوى الاقتصاد ككل. مما ينعكس ، بدوره ، على الانتاجية القومية بالانخفاض .

٧- حالة « التوقعات المرتفعة » State of Rising Expectations، والتى تعنى وجود فجوة تتسع باستمرار بين القدرات والامكانات من ناحية ، والآمال والطموحات من ناحية أخرى ، على كافة المستويات ، من المستوى الفردى إلى المستوى القومى . وتؤدى هذه الفجوة ، المتزايدة الاتساع ، إلى الشعور بالاحباط وخيبة الأمل والعجز وعدم الانجاز . وهذا، بدوره يؤدى إلى نفسية سلبية على انتاجية الفرد والمجتمع ككل .

وتتضح هذه الخاصية السلبية فى الفجوة بين وعود السلطة التنفيذية وانجازاتها المتواضعة ، بصفة عامة ، وفى الخطط الانمائية شديدة الطموح ،والتى لا يمكن تحقيق أهدافها فى أفضل الظروف ، بصفة خاصة ، مما ينمى الشك فى قدرة السلطة على انجاز ما تعد به ، وبالتالى يؤدى إلى فقدان الثقة فيها ، مما يؤثر مباشرة بالانخفاض على أداء الفرد ، وأداء المجتمع.

٨ - أنظمة توزيع بدائية وغير عادلة : حيث نجد أن توزيع الناتج لا يرتبط أصلاً بالجهد الذى بذل فى صناعته ، وإنما يرتبط بالمجموع ولدينا فى هذا الخصوص نظامان .

الأول يقوم على توزيع الناتج بالتساوى ، بشكل يكاد يكون حرفياً ، على أفراد المجتمع ، بغض النظر عن الاسهامات الفردية فى توليد هذا الناتج . وهذا يحدث فى المجتمعات القبلية شديدة التخلف . ولا يوفر هذا النظام الحافز على زيادة الانتاج ، أو حتى الاشتراك فى الانتاج أصلاً .

أما النظام الثانى ، فيتسم بعدم المساواة الشديدة ، حيث تستحوذ نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع على معظم الناتج ،بينما يتعيش السواد الأعظم من المجتمع ، والذى قام بالعبء الأكبر فى العملية الانتاجية ، بالكاد، على الباقى . ومن ثم ، فهذا النظام أيضاً يكاد ينعدم فيه الحافز على الانتاج ، وزيادته .

وعليه ، فهذان النظامان يؤثران ، بالقطع ، سلبياً على انتاجية الفرد، وبالتالى انتاجية الاقتصاد القومى .

٩- « الفجوة الثقافية » cultural lag ، ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات ، فى شتى نواحى حياة المجتمع ، لا تتمشى مع روح العصر، ومن ثم ، تمثل هذه الفجوة عقبة واضحة على طريق التطوير والتنمية . فمن الناحية الاقتصادية ، نجد أن أنشطة الانتاج والتوزيع والاستهلاك تعانى من قيم وعادات وسلوكيات لا تتمشى مع انتاجية مرتفعة ، من حيث طرائق الانتاج المستخدمة ، ومعايير وقنوات التوزيع المطبقة ، وقيم وعادات الاستهلاك القائمة . ومن ثم تكبل هذه الفجوة الاقتصاد ، فيظل حبيس « مصيدة » التوازن شديد الانخفاض .

١٠- « القفزة الثقافية » Cultural lead ، ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات فى شتى نواحى حياة المجتمع مستوردة من مجتمعات متقدمة نسبياً ، لا تتناسب مع ظروف الدولة المتخلفة . ومن ثم، تعد هذه القفزة كزرع عناصر غريبة فى الجسم المتخلف ، فيترتب على ذلك مزيد من تبديد الموارد ، وبالتالى مزيد من الاختلال والتخلف . والمثال الشائع والواضح على ذلك ، فى المجال الاقتصادى ، يتمثل فى استيراد طرائق انتاج وتكنولوجيا ، وأنماط وعادات توزيع واستهلاك ، غير مناسبة مع خصائص الموارد الانتاجية المتاحة . ولقد تعمقت الآثار السلبية لهذه القفزة ، فى بعض الدول المتخلفة (البترولية) ، بظاهرة « المرض الهولندى» Dutch Disease ، والتى تعنى ما حدث من اختلال هيكلى فى الاقتصاد القومى كرد فعل للطفرة الانتعاشية (البترولية) ، فى السبعينيات ، ومن ثم حدوث حالة من الثراء النقدى دون أن يصاحبها تقدم حقيقى ، فضمرت القطاعات الأخرى (غير البترولية) ، خاصة القطاعات

السلعية ، وتحول المجتمع ، نتيجة لذلك ، إلى مجتمع كثيف الاستهلاك ، وبالتالى كثيف الاستيراد ، وشديد الاعتماد على الخارج .

من هذه النماذج للخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الانتاجية، يتضح لنا مدى أهمية هذه المجموعة من الأسباب ، والدور الرئيسى يتضح لنا مدى أهمية هذه المجموعة من الأسباب ، والدور الرئيسى الذى لعبته ، فى وجود مشكلة التخلف .

رابعاً: الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائرى :

يقصد بالتسبب الدائرى Circular Causation ، أن المتغيرات المتحكمة فى سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض ، على أساس من السبب والنتيجة ، أو الفعل ورد الفعل ، وإنما ترتبط بعلاقات دائرية معقدة ، تتمثل فى أن كل متغير يعد سبباً ونتيجة ، فى الوقت نفسه ، لأكثر من متغير آخر .

وبالرغم من أن هذه الظاهرة تعد سمة مشتركة فى كل الاقتصاديات ، المتقدمة والمتخلفة ، إلا أن الخصائص السلبية التى تتصف بها المتغيرات الداخلة فيها فى حالة الاقتصاديات المتخلفة ، هى التى تجعل هذه الظاهرة سبباً ديناميكياً رئيسياً لاستمرار مشكلة التخلف . وتعرف هذه الظاهرة فى الأدب الانمائى بظاهرة الدوائر اللعينة أو الجهنمية أو المفرغة أو المغلقة للفقر Vicious circles of Poverty فعلى سبيل المثال ، يمكننا أن نقول أن إحدى دوائر الفقر المركزية هى : أن البلد فقير ، لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ، لأن الاستثمار القومى منخفض ،

والاستثمار القومى منخفض ، لأن الادخار القومى منخفض ، والادخار القومى منخفض ، لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ، لأن البلد فقير .

من هذا التفصيل ، يتضح لنا الخصائص السلبية لمتغيرات أو حلقات هذه الدوائرة ، والمتمثلة فى مستوياتها المنخفضة . كما يتضح أيضاً أن الحلقة الاستراتيجية هى الاستثمار القومى .

ويتعين التأكيد على حقيقة أن دوائر الفقر ليست ، فى واقع الأمر ، محكمة أو محكمة الاغلاق ، وإلا لحكم على الدول المتخلفة بأن تظل دائماً أبداً كذلك . وهذا ضد طبيعة الأشياء ، ويصطدم مع سنة الحياة فى التنمية الاقتصادية والتقدم البشرى . كما يتنافى مع تجارب الدول المتقدمة من ناحية ، والانجازات المتواضعة للدول « النامية » من ناحية أخرى . فالدول المتقدمة كانت فى يوم ما متخلفة ، واستطاعت أن تكسر دوائر الفقر ، وتخرج من أسارها . كما أن الدول النامية أيضاً استطاعت ، جزئياً ، أن تكسر بعض دوائر فقرها ، وتحقق بعض الانجازات .

ومن ثم ، على الدول المتخلفة أن تحدد الدوائر الهامة ، وتفضل حلقات كل دائرة ، وتكتشف الحلقات الاستراتيجية منها ، ثم تعمل على معالجة الخصائص السلبية لهذه الحلقات . وبالتالى .. تستفيد من التسبب الدائرى نفسه ، من خلال « ميكانيكية التغذية الحلقية » Feedback Mechanism فى إحداث واستمرار عملية التنمية . فزيادة الاستثمار القومى ، فى الدائرة التى فصلناها فيما سبق ، ستزيد متوسط دخل الفرد

، وبالتالى الادخار القومى ، فالاستمار القومى ، فمتوسط دخل الفرد ، وبالتالى الادخار القومى ، فالاستثمار القومى ، فمتوسط دخل الفرد ، وهكذا ... يبدأ الاقتصاد على مسار التنمية ، شريطة أن يواكب هذه التغذية الخلفية معالجة جادة لكافة الدوائر الهامة للفقر ، والتى ترتبط عضوياً ، بصورة أو بأخرى ، بكل مسببات التخلف ، التى مازلنا نشخصها . فزيادة الاستثمار - أو رأس المال - قد تكون شرطاً ضرورياً ، ولكنها ، بالقطع ، ليست شرطاً كافياً لاحداث التنمية .

وعليه ، فبدون معالجة للخصائص السلبية للتسبب الدائرى ، يظل هذا التسبب عاملاً رئيسياً لاستمرار مشكلة التخلف ، وزيادة حدتها خلال الزمن .

خامسا : الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومى :

نعنى بظاهرة الازدواجية Dualism انقسام الاقتصاد القومى إلى قطاعين : قطاع كبير للغاية نسبياً وشديد التخلف من حيث طراق الانتاج المستخدمة ، وانتاجيات عناصر الانتاج الموظفة ، ومستوى معيشة الأفراد الذين يعيشون على الدخل المتولد منه ، وعادة ، يكون هذا القطاع قطاعاً زراعياً ذاتياً ، ينتج عند حد الكفاف . والقطاع الثانى قطاع صغير للغاية ومتقدم نسبياً من حيث هذه الأوجه الثلاث ، وعادة ، يكون هذا القطاع قطاعاً صناعياً ناشئاً ، أو قطاعاً تعدينياً ، أو تمويلياً ، أو زراعياً حديثاً - كمزارع المطاط - ، ومرتبطاً فى الغالب بدولة « أم » مستعمرة . فهو قطاع هامشى متقدم نسبياً ، و « جيب أجنبى » Foreign Enclave ،

فى الوقت نفسه . وللثقل النسبى الكبير للقطاع المتخلف من حيث الانتاج والعمالة والاعالة ، نجده يشد الاقتصاد القومى إلى حالة التخلف التى يعيشها .

وتلعب هذه الظاهرة دوراً ديناميكياً فى استمرار مشكلة التخلف ، وفى زيادة حدتها عبر الزمن ، وذلك من خلال « التجارة الخارجية » بين القطاعين . حيث نجد أن شروط التبادل بينهما دائماً أبداً فى صالح القطاع الصغير ، فيزداد تقدماً ، وفى غير صالح القطاع الكبير ، فيزداد تخلفاً . ولوزنه الكبير نسبياً فى الصورة القومية ، تكون النتيجة زيادة حدة مشكلة التخلف . ولا يسرى منهج أو استراتيجية « الاشعاع الانمائى » ، أو «أقطاب » أو « مراكز » النمو فى هذه الحالة ، عن طريق اعادة توظيف فائض القطاع الصغير المتقدم فى تنمية القطاع الكبير المتخلف ، لسبب بسيط وواضح ، وهو أن هذا الفائض يستنزف إلى الخارج ، أى إلى الدولة الأم المستعمرة ، أو المستغلة ، والتى يرتبط بها هذا الجيب الأجنبى ارتباطاً عضوياً .

سادسا : الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية :

أسهمت « العلاقات الاقتصادية الدولية » ، تاريخياً وحتى الآن ، أسهاماً أساسياً ومستمراً فى عملية « تخليف » Underdevelop men-tization الدول المتخلفة . ولقد حدث ذلك ، وما زال ، من خلال ثلاثة عناصر متميزة ومترابطة ، وهى : الاستعمار ، والاستثمارات الأجنبية ، وطبيعة المنتجات المتبادلة .

١- الاستعمار : فعن طريق « الاستعمار » ، ولتوفير متطلبات «الثورة الصناعية » ، أستغلت الدول ، المسماة الآن بالمتخلفة ، استغلالاً مزدوجاً ، شديداً ومنظماً ، كمصدر رخيص للمواد الخام التى تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية ، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى . ومن ثم ، ربطت هذه الدول كوحدات تابعة متخلفة للدول الصناعية ، ومنعت ، عن قصد ، من أى محاولة لتحديث وتنمية اقتصادياتها .

٢- الاستثمارات الأجنبية : واستمر الاستغلال ، بدرجات مكثفة ومخططة ، من خلال الاستثمارات الأجنبية التاريخية من زوايتين : طبيعة هذه الاستثمارات ، وطبيعة تمويلها . فمن حيث طبيعتها ، تركزت هذه الاستثمارات فى تنمية - غير متوازنة - لبعض أنشطة النقل والمواصلات ، أساساً لتسهيل الارتباط بالخارج ، ولتعميق التبعية ، ولتكثيف الاستغلال ، فى النهاية . ومن حيث طبيعة تمويلها ، مولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية مجحفة الشروط ، باهظة الخدمة ، فى صورة عمولات وفوائد وأقساط ، فى وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة أن تمولها ذاتياً من فوائضها ، وذلك لارباك هذه الدول مالياً ، ولاستنزاف البقية الباقية من « الفائض الاقتصادى » لديها .

ولقد ازداد الاستغلال حدةً وخبثاً وحجماً من خلال الاستثمارات الأجنبية المعاصرة ، أو ما اصطلح على تسميته بالمساعدات الأجنبية ، لدرجة أسماها البعض « بالاستعمار الجديد » من قبل الغرب والشرق المتقدمون ، على السواء . ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن معظم هذه

المساعدات تعد مساعدات « مقيدة » ، بمعنى أنه يتعين على الدولة المستفيدة أن تستخدم هذه المساعدات فى شراء منتجات من الدولة المانحة، وعلى أساس « تسليم مفتاح » إذا كانت هذه المنتجات رأسمالية .

وفى كثير من الأحيان ، لا تتناسب المنتجات الرأسمالية المشتراه مع ظروف السوق المحلى ، وخصائص الموارد الانتاجية المتاحة لدى الدولة المستفيدة . وتكون النتيجة استخدام جزء ضئيل نسبياً من الطاقة الكلية لهذه المنتجات لضيق السوق المحلى ، ودفع فوائد باهظة على القروض التى مولتها ، وغياب « المكون المحلى » فى اقامتها بسبب أسلوب « تسليم مفتاح » ، مما يحد من إمكانية نمو الصناعات الوسيطة والانتاجية الوطنية، ومن ثم يزيد من التبعية التكنولوجية . وإذا ما حاولت الدولة المستفيدة أن تعالج ضيق سوقها ، وتزيد من استخدام الطاقة العاطلة ، عن طريق التصدير ، تجابه بمنافسة شديدة ، فى الغالب ، من الدولة المانحة للمساعدة. ولعراقة الدولة الأخيرة فى السوق الدولى ، تصبح احتمالات التصدير صفراً أو قريبة من الصفر .

ومن هنا ، جاءت صرخة دول مجموعة « السبعة والسبعين » ، أى الدول المتخلفة ، مجسدة فى شعار « التجارة وليست المساعدة » Trade Not Aid ، أى أنها لا تريد مساعدة ، ولكنها تريد نصيباً عادلاً من التجارة الدولية . وعليه ، تعانى الدول المتخلفة ، فى النهاية ، من حالة من التبديد الواضح لعنصر ليس نادراً فقط ، ولكنه مقترض أيضاً ، وتدفع بسببه فوائد باهظة . ومن ثم ، تتراكم وتتفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية، وتتصاعد صعوبة خدمة هذه المديونية .

ويزيد من هذه الأزمة ، ويعمق من الاستغلال المستمر للدول المتخلفة، ما يسمى بالمساعدات العسكرية . وهى قروض تستخدم فى شراء منتجات حربية ، تعد ، من وجهة النظر الانمائية ، غير منتجة ومنافسة قوية لعملية استخدام الموارد الخارجية لأغراض التنمية . وتضطر الدول المتخلفة إلى هذا النوع من المساعدات اضطرارياً ، عن طريق قيام الدول المتقدمة - شرقاً وغرباً - بخلق مناطق ساخنة أو حروب صغيرة محدودة ، كأسواق لتصريف منتجات صناعية رائجة ومتطورة لديها ، وهى الصناعة الحربية .

٣- <u>طبيعة المنتجات المتبادلة :</u> وأخيراً ، وإلى حد ما نتيجة الاستعمار القديم والجديد والاستثمارات الأجنبية التاريخية والمعاصرة ، فرض على الدول المتخلفة تقسيم عمل دولى مجحف ، وتخصص دولى غير عادل . إذ فرض على هذه الدول التخصص فى انتاج المواد الخام والأولوية - الزراعية والتعدينية - ، وهى ذات عرض وطلب غير مرنين . بينما تخصصت الدول المتقدمة فى المنتجات الصناعية أساساً ، وهى ذات عرض وطلب شديدى المرونة .

ومن ثم ، كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولى دائماً أبداً - وبلا استثناء الآن ، بعد إلغاء الاستثناء الوحيد الذى استمر فقط أقل من عشر سنوات ، وهو البترول - مجحفة بالدول المتخلفة ، فازدادت تخلفاً ، ومتحيزة للدول المتقدمة ، فازدادت ثراءً .

ومن هنا ، ظهرت الحركة الاصلاحية التى تنادى بضرورة العمل على تغيير النظام الاقتصادى العالمى الراهن بآخر « جديد » ، أكثر كفاءة ،

وأكثر عدالة ، وأكثر تقدماً ، لخير البشرية جمعاء . ولكن ، طالما أن هذه الحركة تصطدم بالمصالح « الآنية » للدول المتقدمة ، شرقاً وغرباً ، فإن احتمال نجاحها ، باختيار هذه الدول ، يعد محدوداً ، إلى حد كبير .

وعليه ، فالمحصلة النهائية للعلاقات الإقتصادية الدولية أنها أسهمت، وما زالت تساهم فى وجود واستمرار مشكلة التخلف وفى زيادة حدتها خلال الزمن .

مظاهر التخلف الاقتصادى :

إختلف الاقتصاديون فيما بينهم إختلافا واسعا عند محاولتهم التعرف على المظاهر الأساسية للتخلف الاقتصادى .

فبعضهم يرجع حالة التخلف الاقتصادى إلى الندرة الشديدة فى عرض رءوس الأموال ، والبعض الآخر يحدد حالة التخلف الاقتصادى على أساس إنخفاض نسبة الناتج الصناعى إلى الناتج المحلي الإجمالى ، أو إنخفاض نسبة العاملين فى القطاع الصناعى إلي مجموع القوة العاملة ، بينما يرجع فريق آخر التخلف الاقتصادي إلي التخلف التكنولوچى وعدم الأخذ بالأساليب الإنتاجية الحديثة ، ويذهب عدد آخر إلى تعريف البلدان المتخلفة بانها تلك التى ينخفض متوسط دخل الفرد فى السنة إلى درجة كبيرة عنه فى البلدان المتقدمة .

ويكاد يتفق كتاب التنمية بصفة عامة ، على أنه بالرغم من أن البلدان النامية تتفاوت فيما بينها فى حجم الموارد الاقتصادية المتاحة وفى المستوي الاقتصادى ، وفى طبيعة البناء الإجتماعى والثقافي ، إلا أن

هناك مظاهر أساسية تشترك فيها كافة البلدان النامية تميزها عن البلدان المتقدمة ، وإن هذه المظاهر تتمثل فى :

١ - إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد :

لعل من أبرز خصائص التخلف الاقتصادي ، الإنخفاض الكبير فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، وإنخفاض معدل نموه ، وذلك بالمقارنة بمتوسطات هذه الدخول ومعدلات نموها بالبلدان المتقدمة .

فبالرجوع إلى جدول المؤشرات الأساسية بالتقرير الصادر عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير نلحظ أنها قسمت العالم إلي **ثلاث مجموعات** ، **المجموعة الأولى** " اقتصاديات منخفضة الدخل " يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ما بين ٣٠٠ ، ٤٣٠ دولار فى السنة . **المجموعة الثانية** " اقتصاديات متوسطة الدخل " يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى بالدولار مابين ١٦٧٠ ، ٢٣٩٠ دولارا فى السنة ، ثم **المجموعة الثالثة** " اقتصاديات مرتفعة الدخل " يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ما بين ٢٤٩٣٠ ، ٢٥٥٠٠ دولارا فى السنة .

ونترك للقارئ مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى فى البلدان المتقدمة بمثيله فى البلدان النامية .

وترجع أهمية معيار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلي إرتباطه بمستويات معيشة الأفراد بالبلدان المختلفة وإمكانياتها فى الحصول على الغذاء والمسكن والتعليم والصحة ..... إلخ .

وينبغى أن نلاحظ أنه على لرغم من أن متوسط دخل الفرد يعتبر من

المؤشرات التى تلقي قبولا كبيرا فى هذا المجال ، إلا أنه ليس المؤشر الدقيق حيث ترد عليه الكثير من التحفظات ، فإذا استعنا بأرقام وبيانات تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة نجده يأخذ بمفهوم مستوى المعيشة كأساس للمقارنة بين البلدان بعضها وبعض . وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم مستوى المعيشة هنا يأخذ في الاعتبار " عدد الدولارات المطلوبة لشراء نفس سلة السلع والخدمات فى كل دول العالم " ، ومن ثم فإنه يوفر مقارنة أفضل لمتوسط الدخل أو الاستهلاك بين الاقتصاديات المختلفة .

٢ - إنخفاض مستوى الإنتاجية :

لاشك أن تخلف طرق ووسائل الإنتاج ، ينعكس على مستوي الإنتاجية ، ويظهر ذلك بوضوح فى الإنتاج الزراعى فى البلدان النامية ، حيث ما زال يعتمد فى كثير من هذه البلدان على أساليب الإنتاج البدائية ، كما يلاحظ كذلك إنخفاض مستوى التكنولوچيا المستخدمة فى الإنتاج الصناعي .

والمشاهد من تجارب البلدان النامية التى نجحت فى كسر حاجز التخلف وإنطلقت جهة التقدم ، ان التقدم العلمى والتطوير التكنولوچى قد أتاح لهذه الدول فرصا عظيمة للنمو الاقتصادى السريع ، حيث أن المعرفة العلمية المتقدمة سهلت ويسرت إختصار المسافة التى كانت بعيدة جدا فى الماضى بين الإنجاز العلمي وبين ترجمة هذا الإنجاز العلمى إلى تطبيقات تكنولوچية محددة .

والجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن فكرة أو نظرية المراحل

التكنولوجية قد سقطت ، وهي التى كانت تفترض أن الدولة النامية يجب أن تمر أولا وتتعامل مع التكنولوجيا التقليدية ثم تنتقل بعد ذلك إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التكنولوجيا الوسيطة ثم في مرحلة متقدمة يأتى استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، حيث أصبح من الممكن لكثير من الدول السير فى أكثر من إتجاه تكنولوجى في وقت واحد ، وبهذا فقط يمكن التغلب على ضعف وإنخفاض إنتاجية العامل فى البلدان النامية .

٣ - البطالة :

تبدو ظاهرة البطالة بالبلدان النامية فى صورة واضحة بإنخفاض مستوى المعيشة بشكل عام ، وكان الاعتقاد السائد فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين هو تفشي البطالة فى القطاع الزراعى الذي يستوعب الجانب الأكبر من القوة العاملة ، حيث يلاحظ جانبا كبيرا من العمالة متعطلا عن العمل لعدة شهور فى السنة فى صورة بطالة موسمية ، بالاضافة إلى تواجد جانب آخر من العمالة فائض أصلا عن حاجة العمل بحيث يمكن تحويله من النشاط الزراعى إلى النشاطات الأخرى دون أى تأثير على النشاط الزراعى ، ويظهر ذلك فى صورة بطالة مقنعة .

ومع التطور الذي لحق بدور الدولة فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين فضلا عن إنهيار معظم المذاهب التدخلية (الشيوعية والاشتراكية) حيث كانت الدولة تفرض سيطرتها على الحياة الاقتصادية وتتبنى تشغيل وتوظيف كل الخريجين ، وحيث لوحظ إتجاها عكسيا لتحجيم دور الدولة فى معظم الدول ، شمل عودة هذه الدول إلى نظام آليات السوق ، والذي إقتضى إعادة نظر كاملة

فى دور الدولة بحيث يعود لها دورها السيادى فى الإشراف والرقابة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وتتخلى عن دورها كمنتج أو مشارك مباشرة في النشاط ، وما ترتب على ذلك من قيام الدولة باتباع برنامج الخصخصة الذي يهيئ الفرصة لزيادة كفاءة المشروعات التى كانت ملكا للدولة ويضمن نموها وتوسعها ، فإنه على الجانب الآخر سيطرح مشكلة فائض العمالة فى المشروعات العامة ، حيث ينظر إلى هذه المشكلة على أنها من أهم التحديات التى تواجه برنامج الخصخصة ، سيما وأن معدل البطالة سيرتفع دون شك نتيجة التخلص من هذه العمالة الزائدة وغير المنتجة ، سواء كانت ملكية هذه المشروعات ستنتقل إلى القطاع الخاص أو ستبقى فى إطار القطاع العام .

كل ذلك أدى وسيؤدي إلى زيادة عدد المتعطلين (بلغ معدل البطالة فى مصر نحو ٩. ١٥٪ من إجمالى قوة العمل ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧) فى كل مجالات الاقتصاد القومى ، لا فرق بين الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، أى أن البطالة أصبحت ظاهرة عامة فى كل قطاعات الاقتصاد القومى نتيجة لزيادة عدد الراغبين فى العمل ، عن الاحتياجات الفعلية للعمل سواء فى القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص .

أسئلة التقويم الذاتى للفصل الأول:

١-تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية، واختلطت بمفاهيم قريبة منها، وضح ذلك.

٢-يكاد يتفق كتاب التنمية الإقتصادية على مظاهر أساسية للتخلف تشترك فيها البلـــدان النامية وتميزها عن البلدان المتقدمة. اشرح ذلك

٣-ترجع مشكلة التخلف الاقتصادى، بصفة عامة إلى ست مجموعات من الأسباب: عدد هذه الأسباب فقط، ثم تخير اثنتين منهما واشرحهما بالتفصيل.

الفصل الثانى

النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى

الهدف من هذا الفصل:

يصبح الدارس بعد قراءته لهذا الفصل ملماً بالنقاط التالية:

١-عملية التنمية الاقتصادية عند الاقتصاديين الكلاسيك.

٢-تتبع فكرة آدم سميث ثم ريكاردو ثم مالتس وتحليلهم للنمو الاقتصادى، للتعرف على أهم العوامل التى اظهرها كل منهم كدافع لعملية النمو الاقتصادى، والعوامل التى تؤدى إلى وصول المجتمع لمرحلة الركود.

٣-تقويم النظرية الكلاسيكية فى النمو.

الفصل الثانى

النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى[١]

تمهيد :

بالرغم من صعوبة الحكم على كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين وعلى رأسهم آدم سميث ، وديفيد ديكاردو ، وروبرت مالتس ، وجون ستيوارت مل ، بأنها تتفق جميعها علي كافة التفاصيل الخاصة بعملية التنمية ، إلا أنها إتسمت بالاتفاق على بعض المبادئ الأساسية فى هذا الموضوع . كما أنها جاءت متأثرة بالأوضاع السائدة فى وقت كتاباتهم وهو الوقت الذي شهد أولي ثمار الثورة الصناعية . ومما يجدر ذكره أن كثيرا من هذه المبادئ الأساسية ما زالت تجد في وقتنا الحاضر قبولا كبيرا في كثير من النظريات الحديثة التى تبحث فى طبيعة وأسباب النمو الاقتصادي، ماعدا ما هو متعلق ببعض العوامل التى أثبتت الأحداث عدم صحتها ، كمبدأ رصيد الأجور أو عدم تمشيها مع التحليل الكلاسيكي . كما جاء فى نظرية مالتس للسكان وإن كانت مازالت تجد مؤيدين لها يتخذونها كانطلاقة لنظرياتهم كنظرية المصيدة السكانية .

ومن العوامل التى إهتم بها الكلاسيكيون والتى مازالت تعتبر من الأمور الأساسية لعملية التنمية هى البيئة التى تتعامل فيها العوامل

---

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب مبادئ الإقتصاد الكلى ، د. صلاح الدين نهمي ، طبعة سنة ٢٠٠٠ ، ص ٦٠ - ٦٩ .

الاقتصادية المختلفة ، بما فيها من عوامل غير اقتصادية كالعوامل الاجتماعية السياسية socio-political والعوامل الإجتماعية السيكلوجية والتى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية .

بالاضافة إلى ذلك تبني الاقتصاديون الكلاسيكيون مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام المنافسة المبنى على المبادلات الفردية وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها فى الدفاع والقضاء والأمن.

ويركز التحليل الكلاسيكى على أن المحرك الأساسى لعملية النمو هو تكوين رأس المال الذي يأتى من الأرباح . فمع زيادة الأرباح يرتفع الادخار وبدوره يؤدى إلى رفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلى . وتستمر هذه العملية طالما أن نصيب الأرباح فى تزايد مع إرتفاع حجم الناتج الكلي . إلا أن هناك قوة تعمل بالطريق العكسي فى طريق النمو . هذه القوة هى الزيادة فى عدد السكان . ودرجة نجاح هذه القوة تتوقف على عامل آخر هو معدل التقدم الفنى . فإذا تغلب معدل التقدم الفني على معدل النمو السكانى استمر المجتمع فى النمو والتطور ، بينما لو تغلب معدل النمو السكاني على معدل التقدم الفنى كان مآل المجتمع الركود stagnation . وهذه الحالة الأخيرة يميل إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون بصفة عامة وإن اختلفوا فى درجة نظرتهم وتوقعهم للتوقيت الذي يصل فيه المجتمع إلى حالة الركود .

يرى " آدم سميث " أن مرحلة الركود قد لا يصل إليها المجتمع إلا بعد فترة طويلة وذلك بسبب قصور الموارد الاقتصادية فى المجتمع والتى

تضع حدودا على النمو السكانى[١] ، وبسبب بطء التقدم الفنى نتيجة لانخفاض تراكم رأس المال الذي يعتمد بدوره على أرباح الرأسماليين ، بينما يرى ريكاردو ومالتس - نتيجة لسيطرة نظرية مالتس فى السكان على تحليلاتهما - أن المجتمع سيصل إلى مرحلة الركود بسرعة أكبر مما يراه آدم سميث .

وفيما يلى نحاول تتبع فكرة آدم سميث وريكاردو ومالتس فى تحليلهم للنمو الاقتصادى للمجتمع للتعرف على أهم العوامل التى أظهرها كل منهم كدافع لعملية النمو والعوامل التى تؤدى إلى وصول المجتمع لمرحلة الركود .

---

(١) قد يرجع هذا الاختلاف فى نظرة سميث عن الاقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين (مالتس وريكاردو) عن السكان لعدم اكتشافه لمبدأ تناقص الغلة the law of diminishing returns.

المبحث الأول

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

رفض سميث رأى الطبيعيين المتمثل في أن القطاع الزراعى هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى . إلا أنه اعترف بأهمية القطاع الزراعى كمتطلب أساسى لعملية النمو الاقتصادى داخل المجتمع . هذه الأهمية تكمن فى حاجة السكان غير الزراعيين - أى سكان المدن والعاملين فى القطاعات غير الزراعية - إلى المواد الغذائية والتي يقوم بتوفيرها القطاع الزراعى .

كما رفض أيضا الاعتقاد السائد عند الطبيعيين بأن الطبقات الأخرى غير الزراعية غير منتجة .

ويستدل من كتابات سميث أنه ركز على **القطاع الصناعى وطبقة الصناع** كأساس للنمو الاقتصادى فى المجتمع وذلك بسبب تزايد الغلة فى القطاع الصناعى ، وذلك فى مثاله المشهور عن صناعة الدبابيس .

وتزايد الغلة في القطاع الصناعى بدوره يأتى عن طريق **تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل** الذي يعمل على زيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعى عن القطاع الزراعى ، الذي له طبيعة خاصة من ناحية ظروف الإنتاج التي يخضع لها هذا القطاع مثل ظروف الجو والمناخ وغيرها .

ولكن التخصص وتقسيم العمل محدود بسعة السوق . لهذا فإن

التوسع فى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، بالإضافة إلي زيادة عدد السكان وتحسين وسائل المواصلات ، سيكون لهم أثر كبير فى سعة السوق ومن ثم تطبيق التخصص وتقسيم العمل .

كما لاحظ " سميث " بأن معدل الأجر من العمل في التجارة والصناعة أكبر من معدل الأجر الناتج من العمل فى الزراعة . بالإضافة إلى أن المجتمعات التي تركز على التجارة والصناعة تكون أحسن وضعا من تلك التى تركز على الزراعة . حيث إن المجتمعات فى الحالة الأولى (التي تركز على التجارة والصناعة) تقوم بتصدير كميات صغيرة من المواد المصنعة مقابل كميات كبيرة من المواد غير المصنعة تحصل عليها من المجتمعات الزراعية . وبالعكس فإن المجتمعات الزراعية تصدر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية فى سبيل الحصول علي كميات صغيرة من المنتجات الصناعية .

كل ذلك يشير بالطبع إلى أهمية القطاع الصناعى فى فكر آدم سميث كدافع لعملية النمو حيث يمكن زيادة إنتاجية العامل فى هذا القطاع وبالتالى زيادة الإنتاج عن طريق التخصص وتقسيم العمل .

ويأتي عامل آخر لا يقل أهمية عن التخصص وتقسيم العمل فى نظرية سميث للنمو الاقتصادى ، بل يعتبر المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى فى هذه النظرية . هذا العامل هو تراكم رأس المال ac-cumulation of capital ومصدره الإدخار الذي يأتى من أرباح الطبقة الرأسمالية.

والنقطة التي يجب أن نلاحظها هنا هي أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار وأن المدخرات تستثمر بأكملها . بمعنى أنه ليس هناك تسرب من الدخل عن طريق الادخار . وذلك لأن الادخار يحول مباشرة إلى استثمار . وهذا تبعا لقانون ساى Say " (العرض يخلق الطلب) supply creates its own demand فقرار الإستثمار وقرار الإدخار فى الفكر الكلاسيكى هو قرار واحد باعتبار أن الطبقة التى تدخر هى الطبقة التى تستثمر وهذه الطبقة هى الطبقة الرأسمالية . أما طبقة العمال فتنفق كل دخلها على الاستهلاك الضرورى نتيجة لحصولها على أجر يوفر لها الحاجات الضرورية للبقاء على الحياة " حد الكفاف " . كما كان هناك اعتقاد لدى الكلاسيكيين بأن هناك رصيدا يسمى رصيد الأجور يحدده صاحب العمل في بداية كل سنة باعتباره جزءا من الاستثمار ، وبالتالى يعتمد رصيد الأجور على معدل الاستثمار . وعلى أساس هذا الرصيد يتحدد الطلب على العمال . فإذا حدث وزاد رصيد الأجور أصبح الأجر أعلى من حد الكفاف يرتفع عدد العمال (السكان) ، ويتنافس العمال على العمل فينتج عن ذلك إنخفاض في الأجر مرة أخرى إلى حد الكفاف ، فينخفض عدد العمال (السكان) ، وهكذا يبقى الأجر عند حد الكفاف المنظم لعدد العمال (السكان) .

فكأن المتطلبات الأساسية للنمو فى رأى سميث إذن هى :

١ - تراكم رأس المال accumulation of capital الذى يأتى عن طريق المدخرات من أرباح الطبقة الرأسمالية .

٢ - التخصص وتقسيم العمل الذي يعمل على زيادة إنتاجية

العمال، ولكن يحد من نجاح هذا العامل ضيق نطاق السوق .

٣ - بجانب ذلك فقد كان لبيئة المجتمع أهمية فى فكر سميث ، بحيث تكون هذه البيئة مناسبة لدفع عملية النمو الاقتصادى . ومن أجل ذلك أوصى سميث باتخاذ السياسات التى من شأنها توجد هذه البيئة وهذه السياسات هى :

أ) إلغاء جميع القيود الخاصة بحرية إختيار الوظائف .

ب) حرية التجارة الداخلية .

جـ) حرية التجارة الخارجية .

بالإضافة إلى قيام الحكومة بالاهتمام بالتعليم والأشغال العامة ، والضرائب وبعض الضرائب (الخفيفة) على الصادرات والواردات لتحقيق إيرادات للدولة . ولا تنسى بالطبع مبدأه الفلسفى الشهير وهو اليد الخفية invisible hand والذي يعنى أن هناك فى المجتمع وبين أفراده يدا خفية تقود كل فرد إلي تحقيق غاية لم تكن فى الأصل جزءا من مقصده . فبمحاولته تحقيق مصلحته فهو لا يحققها له فحسب ، إنما يعمل على تنمية الخير المشترك . وبمعنى آخر إن سعى كل شخص لتحقيق أقصى ربح يؤدى فى الوقت نفسه إلى استغلال موارد المجتمع أحسن استغلال[1] .

ومع توافر هذه البيئة المناسبة فإن عملية النمو الاقتصادى فى فكر آدم سميث ستستمر مع تطبيق التخصص وتقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية . حيث يتحول هذا الفائض إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال الذي بدوره يؤدى إلى

(١) إن مبدأ " اليد الخفية " الذي يقول : " بأن كل شخص يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية إنما يسعى لتحقيق مصلحة المجتمع ككل " ليس صحيحا فى كل الأحوال . فكثيرا ما يتم تحقيق

زيادة معدل نمو السكان ، ويتجه النمو الاقتصادى فى المجتمع فى هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي . ولكن هذا الصعود لن يدوم إلى ما لا نهاية . فنتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية ، ولبطء معدل التقدم الفنى الذي يعتمد بدوره على تراكم رأس المال (بسبب إرتفاع الأجور وإنخفاض الأرباح وبالتالى إنخفاض تراكم رأس المال) ، فإن هذين العاملين سيحدان من النمو السكاني ، وبالتالى تبدأ عملية النمو الاقتصادى فى المجتمع في الإتجاه نحو الهبوط التراكمي . هذا الهبوط فى رأى سميث لا يعني التخلف ولكنها حالة من حالات السكون يكون فيها المجتمع فى حالة توازن يبدأ بعدها فى النمو مرة أخرى .

ويرى سميث أن هذين المحددين (الموارد الطبيعية والتقدم الفنى) سيتغيران بمرور الوقت وبالتالى يواصل المجتمع مرة أخرى نموه وتطوره .

وعليه يتمثل نموذج آدم سميث فى النمو الاقتصادى فيما يلى[1] :

١ - إن الإنتاج الكلى فى المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج : العمل ورأس المال والموارد الطبيعية (الأرض) والتقدم الفنى وتوافر البيئة المناسبة الدافعة للنمو فى المجتمع .

مصلحة شخص ما على حساب شخص آخر فى المجتمع وخاصة فى عالم آدم سميث وحتى فى عالمنا الحاضر .

إن الذي نلاحظه فى الدول المتقدمة المعاصرة ، هو أن النظام التنافسي المنشود لم يعد له مكان فى هذه الدول ولم يعد لليد الخفية بمعناها الذى قصده سميث وجودا ، وإنما حل محلها الاستغلال والبشع والاحتكار .

(1) Smith, op. cit., vol. I, pp. 401- 406, quoted in Brenner, p.30.

٢ - يمثل تكوين رأس المال حجر الزاوية فى نظرية سميث فى النمو الاقتصادى .

٣ - إن التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق .

٤ - يأتى القطاع الصناعى فى مقدمة القطاعات التى ترفع من معدل النمو الاقتصادى فى المجتمع ، نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، بالإضافة إلى قدرته على تحقيق الأرباح التى هى مصدر الإستثمارات (تكوين رأس المال) ، وبالتالى يرتفع الطلب على العمال الذي سيعمل بدوره على زيادة معدل النمو السكانى .

٥ - يعتمد كل من معدل التقدم الفنى ومعدل نمو السكان والإنتاج وإنتاجية العمل جميعها علي معدل نمو تراكم رأس المال . وسبب ذلك هو إنخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ونتيجة لمحدودية الموارد ، وهما اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع ويبدأ الإتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمى مرة أخرى .

ومن آدم سميث ننتقل الآن إلى فكر ريكاردو ومالتس اللذان جاءا متأثرين بفكر سميث ، خاصة فيما يتعلق بعامل تراكم رأس المال ، ولكنهما وصلا إلى مرحلة أكثر تشاؤما من سميث . حيث تركزت الكتابات بعد آدم سميث حول نمو المجتمع الذى لابد وأن ينتهي به إلى الركود stag-

nation وذلك نتيجة لإنشغال الفكر الإقتصادى فى هذه الحقبة بعاملين أساسيين :

١ - نظرية مالتس فى السكان .

٢ - قانون تناقص الغلة .

وهذان العاملان بالطبع مرتبطان ببعضهما البعض لأن تناقص الغلة يحدث نتيجة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان على مساحة محدودة من الأرض ، مما يؤدي إلي اللجوء إلى الأرض الأقل خصوبة أو الأقل جودة ، أى التوسع الأفقي فى الزراعة ، مما يؤدى إلى تناقص الإنتاج الإضافى . وحتي بالنسبة للتوسع الرأسي ، فإن الزيادة الكبيرة فى السكان سوف تؤدى إلى تزاحم عدد كبير من العمال على مساحة محدودة من الأرض مما يقلل أيضا من الناتج الإضافى للعامل أى تناقص الغلة[١] .

وتحت ظل هذه الظروف جاء تحليل ريكاردو ومالتس فى النمو الاقتصادى يميل إلى التشاؤم ، ونتناول فيما يلى آراء كل منهما علي حدة.

---

(١) تم التعرف على قانون تناقص الغلة بمعناه المعروف بواسطة ريكاردو ومالتس ووست وتورين فى فبراير ١٨١٥ ، وذلك في موضوع يتعلق بالأسعار المرتفعة للقمح corn وللإرتفاع الكبير فى إيجارات الأراضي . وبدراسة هذا الوضع بواسطة هؤلاء الاقتصاديين جاء تحليلهم بأنه : " مع زيادة عدد السكان فإن ذلك يعنى أن هناك زيادة عدد الأفواه التى تأكل والأيدى التى تعمل ولكن بينما الفم الجديد يطلب طعاما مثل الفم القديم ، فإن اليدين الجديدتين تنتجان أقل فأقل من اليدين السابقتين نتيجة عملهما على أرض أقل خصوبة . ومن ثم لابد وأن يرتفع سعر الإنتاج الزراعى ومن ثم إجمالى الريع . وهكذا ، فإن زيادة الريع اعتبر نتيجة مباشرة لزيادة عدد السكان " ، واستغل هذا التحليل أيضا كأساس لنظرية ريكاردو فى الريع .

L. Pasinetti, Growth and Income Distribution : Essays in Economic Theory (Cambridge University Press, 1979) , p. 90 .

المبحث الثانى

ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)

قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولي - ملاك الأراضى : وهي الطبقة غير المنتجة وتنفق كل دخلها على الإستهلاك الترفى .

الطبقة الثانية - العمال : وينفقون كل دخلهم على الضروريات.

الطبقة الثالثة - الطبقة الرأسمالية : وهى الطبقة المنتجة والتى تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادى لأنها تستهلك جزءا من دخلها الذى يأتى من الأرباح والباقى يتحول إلى مدخرات . هذه المدخرات تعتبرهي الأساس لتراكم رأس المال . وهذا التحليل كما نلاحظ لا يوجد فيه إختلاف عن الذي تقدم بالنسبة لآدم سميث .

ومن هذا التقسيم لطبقات المجتمع يمكن أن نستنتج تقسيما آخر يتعلق بتوزيع الدخل أو الناتج الكلي ، فالدخل يوزع علي : الريع (لأصحاب الأراضى)[1] والأجور (للعمال) والأرباح (للطبقة لرأسمالية) أى :

الدخل القومى = الريع + الأجور + الأرباح

فالفئتان الأوليان (الريع والأجور) يتم إنفاقهما على الاستهلاك ،

(١) الريع عند ريكاردو هو عبارة عن الفرق فى الإنتاج الكلى لقطعتين من الأرض مختلفتين فى الجودة مع تطبيق وحدات متساوية على كل منهما من العمل ورأس المال .

بينما الأرباح هي التى تمثل مصدر الإدخار ومن ثم مصدر تكوين رأس المال. وإذا استمر توزيع الدخل القومى على أن يكون فى صالح الطبقة الرأسمالية ، فمعنى ذلك استمرار المجتمع فى النمو والتطور . ولكن ريكاردو يرى أن ذلك لن يدوم طويلا ، لأن عملية التوزيع سوف تميل مع مرور الوقت لصالح طبقة الملاك علي هيئة ريع . ويأتي تحليل ريكاردو كالتالى :

فى البداية ، عدد سكان المجتمع قليل بالنسبة للموارد المتوافرة فى هذا المجتمع . وينتج عن ذلك إرتفاع الأرباح والأجور وزيادة معدل تراكم رأس المال . ومع إرتفاع تراكم رأس المال يرتفع الإنتاج ، فيرتفع الطلب على العمل ومن ثم يرتفع الأجر فيزداد عدد السكان . ومع ازدياد عدد السكان على مساحة محدودة من الأرض الجيدة ، يلجأ المجتمع الى استغلال الأرض الأقل جودة لتلبية الزيادة فى الطلب على الموارد الغذائية الناتجة من الزيادة فى السكان . ومع زيادة الطلب ترتفع أسعار السلع الزراعية ويرتفع معها ريع الأرض كما ترتفع أيضا أجور العمال ، الأمر الذي يؤدى إلى نقص فى الأرباح، حيث إن الدخل= أجور + أرباح + ريع. فمع زيادة الأجور والريع ينخفض نصيب الأرباح حتى تصل الأرباح إلى صفر أى أن :

الدخل = أجور + ريع

وبعبارة أخرى ، فإن طبقتى الملاك والعمال تستحوذا على الدخل . أما الطبقة الرأسمالية فنصيبها صفر .

وحيث إن أرباح الطبقة الرأسمالية هى أساس التراكم الرأسمالى والمحرك الأساسى لعملية النمو فى المجتمع ، فإن هذا الأخير سينخفض لأنه لن يكون هناك حافز للاستثمار . وحيث أن رصيد الأجور الذي يحدد الطلب على العمال يعتمد على الاستثمار ، فمع إنخفاض الاستثمار ينخفض رصيد الأجور ومن ثم ينخفض الطلب على العمال وتسوء الأحوال فى المجتمع نتيجة للضغوط على الموارد المحدودة الناتجة من الزيادة الكبيرة فى السكان إلى أن يصل المجتمع إلى حالة الركود .

هذا الطور من نمو المجتمع ثم وصوله إلي حالة الركود ، يمكن تأجيله عن طريق تطبيق الوسائل الفنية أو الوسائل التكنولوجية بحيث تؤجل مفعول قانون تناقص الغلة أى تؤخر عمله . فتطبيق الوسائل التكنولوجية يعمل على زيادة إنتاجية العمل ، مما يخفض من تكلفة الإنتاج فتنخفض أسعار السلع الزراعية ، وبالتالى لا يتأثر نصيب الأرباح فى الناتج الكلي بالانخفاض فيستمر المجتمع فى النمو .

ولقد أشار ريكاردو إلى أن زيادة رأس المال على مساحة الأرض المحدودة سوف ترفع إنتاجيتها ، إلا أنه مع استمرار تطبيق رأس المال على الأرض نفسها سوف يؤدي إلى سريان تناقص الغلة على رأس المال[1] .

ولكن مساحة الأرض الأقل جودة التى يمكن أن تستخدم فى الزراعة وكمية رأس المال التى سوف تستغل على هذه الأرض سوف تعتمدان على

(1) **David Ricardo**, The Principles of Political Economy and Taxation (Everymans, 1962) ch II, p. 360 , quoted from **Brenner**, op. cit., p. 39.

حجم العمال أي (حجم السكان) ، وحجم السكان بدوره يعتمد على الأجر. وفّرق ريكاردو بين الأجر الطبيعى natural وأجر السوق market wage . فالأجر الطبيعي هو الأجر الذى يوفى بالأشياء الضرورية التى تبقي العامل قادرا على العمل ، ويعتمد على عادات وتقاليد الأفراد ، وهو بالتالى لا يعتبر ثابتا ، إنما يتغير من فترة إلى أخرى فى نفس المجتمع كما يختلف من مجتمع لآخر .

أما أجر السوق فهو ما يُدفع فعلا للعامل . وعندما يرتفع أجر السوق على الأجر الطبيعي يعني ذلك أن العمال لديهم قوة شرائية كبيرة مما يرفع من مستوى معيشتهم وبالتالى يزداد عدد أفراد العائلة أي زيادة في حجم السكان . ولكن نتيجة لهذه الزيادة فى السكان فإن أجر السوق سوف ينخفض إلى مستوى الأجر الطبيعى . وأحيانا يصل إلي مستوى أقل من مستوى الأجر الطبيعى . وفى هذه الحالة (أجر السوق أقل من الأجر الطبيعي (سيصاب مجتمع العمال بالفقر وسوء الأحوال المعيشية مما يؤدى إلى إنخفاض عدد السكان) . وعند إنخفاض عدد السكان أو زيادة الطلب على العمال ، يري ريكاردو إمكانية تساوى الأجر الطبيعى مع أجر السوق.

وهكذا يتحكم فى فكر ريكاردو عاملان أساسيان هما :

١ - النمو السكاني .

٢ - تراكم رأس المال .

وحيث إن النمو السكانى يتزايد بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس

المال، فإن المجتمع سوف ينتهي إلى مرحلة الركود . والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان . وفي ذلك فرق ريكاردو بين مجتمعين كلاهما متخلف : المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة ، ولكنه يعاني من الفقر والتخلف الثقافي والفكري والتعليمي وانعدام الأمن داخل المجتمع ، مما يجعله لا يتمكن من استغلال الموارد المتوافرة به . كما يتسم هذا المجتمع أيضا بتزايد السكان بالرغم من أنهم يعيشون عند حد الكفاف . ولتقدم المجتمعات المتشابهة لهذا المجتمع ، يرى ريكاردو وجوب وجود حكومة قوية ذات سياسة فعالة تقضي على التخلف الثقافي وتعمل على استتباب الأمن والاستقرار السياسي داخل المجتمع ، بالإضافة إلى العمل على زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان .

أما المجتمعات الثانية فهي مجتمعات فقيرة ومتأخرة وتعاني من تضخم سكاني . وتعتبر تنمية هذه المجتمعات أصعب بمراحل من المجتمعات الأولى . ولن يفلح في علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد السكان فيزداد الوضع بؤسا . والحل هو أنه ، مع كل زيادة في رأس المال ، لابد وأن يصاحبها نقص في عدد السكان حتى يمكن للإنتاج أن يساير الزيادة في عدد السكان . والحد من الزيادة في السكان يأتي إما عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة .

وهنا نرى أن ريكاردو يعطي للعوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي ، كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية أو التنظيمية في المجتمع . بالإضافة إلى أهمية الاستقرار السياسي الذي

يتأتى من وجود حكومة قوية يقع عليها عبء كبير فى عملية التنمية . كما حاول التفريق بين المجتمعات المتخلفة على حسب الإمكانيات المتوافرة في كل منها والعوامل التى تعانى منها هذه المجتمعات واقتراح ما يتناسب مع كل مجتمع على حدة .

ويأتى فكر ريكاردو محبذا لحرية التجارة لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادى فى المجتمع وتساعد فى تصريف الفائض من الإنتاج الصناعى، الأمر الذى يعمل على إزدهار الصناعة وزيادة أرباح الطبقة الرأسمالية ، بالإضافة إلي أن التجارة تساعد على نجاح مبدأى التخصص وتقسيم العمل بين الدول . وبالتالى تنمو المجتمعات المصدرة والمستوردة لقيامها باستغلال هذه الموارد المتوافرة بها الاستغلال الأمثل .

وختاما يمكن تلخيص فكر ريكاردو في النمو الاقتصادي للمجتمع في النقاط التالية :

١ - يتفق ريكاردو مع سميث فى أن الناتج الكلى يعتمد على عناصر الإنتاج : عمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم الفني واعتبر الموارد الطبيعية (الأرض) ثابتة .

٢ - قسم ريكاردو المجتمع إلى طبقات : الطبقة الرأسمالية هى الطبقة المنتجة . أما طبقتا الملاك والعمال فتنفقان كل دخلهما على الاستهلاك .

٣ - لا يختلف ريكاردو عن سميث فى أن المحرك الأساسى للنمو الاقتصادي في المجتمع هو تكوين رأس المال الذي تقوم به الطبقة

الرأسمالية نتيجة حصولها على الأرباح .

٤ - انشغل فكر ريكاردو بالنمو السكاني أكثر من سميث حيث أعطاه دورا كبيرا فى نموذجه وبين (كغيره من الاقتصاديين مثال مالتس وتورين) أن كل إضافة للسكان تعنى فماً يأكل ويدين تعملان . ولكن مع الزيادة الكبيرة فى السكان ، والفم القديم ما زال يأكل كالسابق ، فإن اليدين الإضافيتين تضيفان إنتاجا أقل فأقل ، أى تتناقص الغلة نتيجة للازدحام السكانى على الأرض مما يؤدى بالمجتمع إلى اللجوء إلى الأرض الأقل جودة .

٥ - نظر ريكاردو إلى رأس المال كعامل أساسى لزيادة إنتاجية العمال على الأرض الواحدة ولكن بمرور الوقت وزيادة تطبيق رأس المال على نفس الأرض سيسرى تناقص الغلة على رأس المال أيضا .

٦ - فرق ريكاردو بين الأجر الطبيعى natural wage وهو ما يمكن أن نطلق عليه الأجر الحقيقي ، وأجر السوق market wage وهو ما يمكن أن نطلق عليه الأجر النقدى . فإذا إرتفع أجر السوق عن الأجر الطبيعي تحسن مستوي معيشة الأفراد وأدي ذلك إلى زيادة عدد السكان . ولكن مع زيادة عدد السكان ينخفض أجر السوق عن الأجر الطبيعي فتسوء أحوال العمال المعيشية ومن ثم ينخفض عدد السكان . ومن هذا فإن المتحكم فى عدد السكان هو العلاقة بين أجر السوق والأجر الطبيعى .

٧ - اهتم ريكاردو - كما فعل سميث - بالقطاع الصناعى باعتباره القطاع الذى يمكن أن يكون أكثر فعالية في نمو المجتمع من حيث كونه

المصدر الأساسى لأرباح الطبقة الرأسمالية بالإضافة إلى إمكانية تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع عن القطاع الزراعى وبالتالى تأجيل ظهور مبدأ الغلة المتناقصة .

٨ - نادي ريكاردو بحرية التجارة الخارجية لأن في ذلك تشجيعا للمجتمعات باستغلال الموارد المتوافرة بها وإمكانية تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، مما يزيد من الناتج الكلى وخاصة الإنتاج الصناعى فيؤدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادى .

٩ - نظر ريكاردو إلى السباق بين السكان والتقدم الفنى (أو زيادة تطبيق رأس المال فى الإنتاج) بأنه سيكون فى النهاية لصالح النمو السكانى ، مما يؤدى إلى وصول المجتمع إلى حالة الركود stagnation . هذا الفكر يزداد تشاؤماً عندما ننتقل إلى الاقتصادى الكلاسيكى روبرت مالتس R. Malthus الذى اشتهر بنظريته عن السكان والتي مازلنا نجد لها صدى كبيرا فى النظريات الحديثة التى تحاول علاج الوضع السائد فى لدول النامية فى الوقت الراهن . وفيما يلى نستعرض بعض أفكار مالتس عن النمو الاقتصادى .

المبحث الثالث

روبرت مالثس (١٧٦٦ - ١٨٣٤)

يتميز فكر مالثس ، بالرغم من نظرته التشاؤمية عن سابقيه من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين تحدثنا عنهم ببعض الأفكار والتحليلات التى كان لها السبق فى التحليل الاقتصادى في العصر الحديث ، كتحليله للطلب الفعال الذى استمد منه كينز أفكاره عن الطلب الفعال ومهاجمته "لقانون ساى " " العرض يخلق الطلب " ، ورأيه عن الإدخار وكيف يجب أن لا يتمادى المجتمع فى زيادة الإدخار ، لأن ذلك سوف يقلل من الطلب الفعال ، وبالتالى يؤدى إلى إنخفاض الاستثمارات مما يعطل مقومات النمو ويعرض المجتمع للركود . كما أنه تحدث عن أهمية الترابط بين القطاعات وبالتالى أهمية " النمو المتوازن " لتحقيق النمو فى الاقتصاد القومى .

وكما ذكرنا فإن نظريته فى السكان قد سيطرت علي تحليلاته وأفكاره عن النمو الإقتصادى فى المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا . فالطلب على العمال يعتمد ، كما هو في فكر سميث وريكاردو ، على معدل تراكم رأس المال . ونتيجة لزيادة عدد السكان بنسبة كبيرة عن الموارد الاقتصادية المتوافرة بالمجتمع ، يسرى مفهوم تناقص الغلة الذى بالتالى يتغلب على التقدم الفنى ومن ثم ينتهى المجتمع إلى حالة الركود .

وفى هجومه على قانون ساى " العرض يخلق الطلب " وضح مالثس

---

(١) اقتصر مفهوم مالثس بالنسبة للطلب الفعال على الطلب على الاستهلاك فقط .

العلاقة بين الطلب الفعال وكل من الإدخار والاستثمار . فتبعا لقانون ساي " العرض يخلق الطلب المساوى له " ، ومن ثم فإن الإدخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية ، أى أن الإدخار يساوى الاستثمار . ولكن مالثس أوضح بأن الإدخار يعنى عدم الاستهلاك ، وهذا فى حد ذاته يعنى قلة فى الطلب وبالتالى إنخفاضا في الأرباح ثم قلة فى الاستثمار . ومن هذا المنطلق نادى مالثس بما يسمى " بالميل الأمثل للادخار Optimum propensity to save " . أى أن هناك حدا معينا من الادخار يحتاج إليه المجتمع لتمويل الاستثمارات التى تحقق أرباحا للمستثمرين . فإذا إرتفع الإدخار إلى مستوى أعلي من هذا الحد فإن الطلب الفعال سيتأثر بحيث ينتج عن ذلك تأثير عكسى على الاستثمارات .

ويعتبر مالثس من أوائل الاقتصاديين الكلاسيك الذين أوضحوا التغيير البنيانى structural change الذي تحدثه عملية التنمية eco-nomic development فى المجتمع . حيث أوضح بأنه مع تقدم المجتمع يتضاءل دور القطاع الزراعي فى الاقتصاد الوطنى ويزداد دور القطاع الصناعى . كما أنه من القلائل الذين توقعوا نظام الازدواجية في الدول النامية حيث توقع وجود قطاعين : قطاع زراعى بطئ النمو وقطاع صناعى متقدم . حيث إن التقدم التكنولوچى يمكن تطبيقه فى القطاع الصناعى لأنه يتميز بتزايد الغلة بينما القطاع الزراعى يتسم بتناقص الغلة . لهذا فإن التنمية الاقتصادية تتحقق باستغلال تراكم رؤوس الأموال المتوافرة فى المجتمع في القطاع الصناعى ، لأن القطاع الزراعى أصبح من غير الممكن زيادة إنتاجيته حتي مع تطبيق التقدم الفني . وفي هذه النقطة (أى تزايد

الغلة في القطاع الصناعي بينما القطاع الزراعي يتسم بتناقص الغلة) يتفق مالثس مع ريكاردو .

كما أن القطاع الصناعي - الذي يمكن تنميته بمعدل سريع - هو الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة في السكان وبالتالي تخفيف الضغوط على الأرض من أثر الزيادة في السكان .

كما أوضح مالثس أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني . فكل قطاع يمثل سوقا للقطاع الآخر وفشل أي قطاع في النمو سيمثل إختناقا للقطاع الآخر وبالتالي فإن " النمو المتوازن " ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي . ومن ثم فإن مالثس يعتبر سابقا للاقتصاديين في العصر الحديث في إبراز أهمية النمو المتوازن بين القطاعات .

خلاصة النظرية الكلاسيكية :

ونلخص الفكر الكلاسيكي في التنمية (سميث ، ريكاردو ، ومالثس)[1] كما يلي :

١ - يبني الاقتصاديون الكلاسيك تحليلاتهم على أساس :

أ - حرية التجارة بين الدول لأن ذلك سيعمل على زيادة سعة السوق مما يؤدي إلى نجاح تطبيق التخصص وتقسيم العمل .

ب - عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف

---

(١) وضع B. Higgins النموذج الكلاسيكي في التنمية على هيئة دوال تصور الناتج الكلي ومحدداته بالإضافة إلى العوامل المتداخلة في نمو الاقتصاد الداخلي ومحدداتها . أنظر : د.صلاح الدين نهمي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .

بمعنى سيادة نظام المبادرات الفردية مع قيام الدولة بتصحيح مسارات النمو وخاصة بالضغط على النمو السكانى .

٢ - إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم التكنولوچى . وقدم الاقتصاديون الكلاسيك بعض الفرضيات التى توضح العلاقة بين هذه العوامل .

٣ - يعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسى لعملية التنمية لأن له الفضل فى تحقيق التقدم الفنى وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل.

٤ - تطبيق التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمل ولكنه محدود بسعة السوق .

٥ - أرجع الاقتصاديون الكلاسيك نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود إلى سباق بين عاملين أساسيين :

أ - النمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة مما يؤدى إلى ظهور الغلة المتناقصة .

ب - معدل التقدم الفنى .

فبالنسبة للنمو السكانى فإنه يعتمد على مستوى الأجر السائد ، فإذا إرتفع هذا الأجر عن حد الكفاف إرتفع عدد السكان وإذا إنخفض عن حد الكفاف إنخفض عدد السكان . ولكن نظرا لأن السكان يزدادون بنسبة أكبر من الموارد المحدودة (الأرض) فإن هذه الزيادة ستولد ضغوطا على هذه الموارد (الأرض) بحيث تؤدي إلى سريان قانون تناقص الغلة . ومن

جهة أخري فإنه نتيجة لتراكم رأس المال فى المجتمع الذي يعتبر عاملاً أساسياً للتقدم الفني ، فإن تطبيق هذا التقدم الفني سيرفع من إنتاجية عناصر الإنتاج ، وخاصة العمل ، مما يؤخر من سريان قانون تناقص الغلة .

ولكن ما يلبث أن يرتفع معدل النمو السكانى بنسبة تفوق معدل نمو التقدم الفني مما يولد ضغوطا سكانية على الموارد الطبيعية المحدودة بحيث يرتفع نصيب كل من الريع والأجور فى الناتج الكلي وبالتالى ينخفض نصيب الأرباح ، ومن ثم يقل الفائض الذي هو مصدر تكوين رأس المال وينتهى المجتمع في النهاية إلى مرحلة الركود .

فالسباق بين النمو السكانى والتقدم الفنى هو فى البداية لصالح التقدم الفنى الذى سيعطل أو يؤخر سريان تناقص الغلة ، ولكن الزيادة الكبيرة فى السكان ستفوق التقدم الفني فى النهاية مما يؤدى بالمجتمع إلى الوصول إلى مرحلة الركود .

تقويم النظرية الكلاسيكية فى النمو :

كما لاحظنا أعلاه سيطرت نظرية مالثس في السكان على التحليل الإقتصادي الكلاسيكى في النمو . وبالرغم من معرفتهم بدور التقدم الفنى فى التغلب فى البداية على هذه المشكلة ، إلا أن الضغط السكانى سيتغلب فى النهاية ويؤول المجتمع إلى الركود .

ويلعب تكوين رأس المال دور المحرك الأساسى لعملية النمو في الفكر الكلاسيكى لأهميته فى التقدم الفنى ، وفى تطبيق التخصص وتقسيم العمل ،وفى الطلب على العمال وبالتالى زيادة الناتج الكلى . ولتقويم هذه النظرية ومدى ملاءمتها لواقع دول العالم اليوم نتناول

افتراضاتها بالتحليل كما يلي :

١ - التقدم الفني ومبدأ تناقص الغلة :

اعترف الكلاسيكيون بالتقدم الفنى وأثره فى زيادة الإنتاجية . ولكن تفكيرهم وقف عند القول بأن هذا التقدم الفنى سيؤخر سريان تناقص الغلة لفترة معينة . وبالطبع لم يتوقعوا الأثر الذى أحدثه هذا التقدم فى الوقت الحاضر في الدول المتقدمة ، وبالأخص فى القطاع الزراعى . فكما لاحظنا بالنسبة لمالثس وحتي ريكاردو ، فقد اعتقدا أن التقدم يمكن تطبيقه فى القطاع الصناعى بينما لايمكن الاستفادة منه فى القطاع الزراعي الذي تميز بتناقص الغلة . ولكن نجاح استخدام التقنية الحديثة فى القطاع الزراعى فى الدول المتقدمة ، أدي إلى زيادة الإنتاج الزراعى إلى حد أحدث فائضا كبيرا في هذه الدول مما دعاها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج .

٢ - النمو السكانى :

ربط الكلاسيكيون بين الأجر وعدد السكان بحيث أصبحت العلاقة بينهما مباشرة . فمع زيادة الأجر يزداد عدد السكان والعكس صحيح ، عند نقص الأجر يقل عدد السكان . ومن الملاحظ بالطبع أن هذه العلاقة المباشرة غير موجودة حيث هناك عوامل دينية واجتماعية وثقافية وغيرها تؤثر فى نظرة المجتمع بالنسبة للزيادة السكانية . وبالتالى فإن النظرية الكلاسيكية فى السكان ، وخاصة نظرية مالثس فشلت في تفسير ما حدث بالنسبة لنمو السكان فى الدول المتقدمة . حتي بالنسبة للدول النامية ، بالرغم من إنخفاض الدخل الفردي فى هذه الدول ، فإن عدد السكان فى تزايد مما ينفى العلاقة المباشرة التى افترضها الكلاسيكيون بين الدخل الفردي (الأجر) والنمو السكاني .

٣ - توزيع الدخل أو الناتج القومى :

نادى الاقتصاديون الكلاسيك بأن يكون توزيع الناتج القومي فى

صالح الطبقة الرأسمالية وبقاء دخول الطبقات الأخرى وخاصة العمال عند أدنى حد لها . والسبب فى ذلك هو قدرة الطبقة الرأسمالية على تكوين رأس المال ، المحرك الأساسي لعملية التنمية . ولقد ساد هذا الفكر حتى وقتنا الحاضر حيث ظهرت نظريات التنمية تركز على رأس المال كحجر الزاوية وأتت السياسات الاقتصادية تنادى بأن يكون توزيع الدخل فى بداية عملية التنمية لصالح هذه الطبقة الرأسمالية القادرة على الإدخار ومن ثم على تكوين رأس المال . ونتيجة لذلك تتحمل طبقات المجتمع الأخري وخاصة الطبقات الكادحة عبء التنمية . ولقد أيد ذلك كثير من الاقتصاديين حتى من اقتصاديي الدول النامية أنفسهم . ولكن هذا الأسلوب ثبت عدم صلاحيته للقضاء علي فقر الملايين من أفراد الدول النامية . فعدم العدالة في التوزيع ولو أدت إلى زيادة في الناتج القومى ، فإن هذه الزيادة لا تفيد إلا الطبقات الغنية بينما الطبقات الفقيرة ما زالت فقيرة وغير منتجة وهذا يؤثر فى نمو المجتمع نفسه فى المدى الطويل .

ولهذا كان من الضرورى تغيير هذا الأسلوب في التنمية إلى أسلوب آخر يتركز فى الهجوم المباشر على الفقر وتوفير الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع لرفع كفاءتهم الإنتاجية ، ومن ثم رفع مستوى الناتج القومى وتحقيق التنمية فى المدى الطويل .

٤ - تقسيم المجتمع إلى طبقات :

نتيجة للظروف التى كانت تعيشها بريطانيا فى وقت الاقتصاديين الكلاسيك ، فقد جاء تقسيم الكلاسيك للمجتمع على هيئة طبقتين : الطبقة الرأسمالية (بما فيهم ملاك الأراضى) وطبقة العمال، بمعنى أنه لا توجد طبقات متوسطة بينهما . وقد ينطبق ذلك إلي حد كبير على كثير من الدول النامية في العصر الحاضر. إلا أنه بالنسبة للدول المتقدمة بما فيها بريطانيا ،فإن الطبقات المتوسطة تعتبر من أهم الطبقات الدافعة لعملية النمو الاقتصادى فى المجتمع باعتبارها مصدرا كبيرا للمدخرات فى المجتمع .

٥ - الأجور عند حد الكفاف :

افترض الكلاسيك بأن أجور العمال لابد وأن تبقي عند حد الكفاف لأنها تعمل كمنظم لعدد السكان في المجتمع . وكما أشرنا إلى ذلك في السابق ، إن هذه العلاقة بين دخل العامل وعدد أفراد أسرته لم تعد علاقة مباشرة كما تصورها الكلاسيكيون ، إنما أصبحت هناك عوامل عديدة غير عامل الدخل تؤثر في معدل النمو السكاني ، كالتعليم والوعي والعادات ..... لخ . بالإضافة إلى ذلك فإن أجر العمال لم يبق عند حد الكفاف كما افترضته النظرية الكلاسيكية ولكن إرتفع أجر العمال فوق حد الكفاف. ولم يستغرق ذلك طويلا بل حدث في الفترة التي تلت فترة الكلاسيكيين مباشرة وهي فترة النيوكلاسيك ، ولهذا جاءت تحليلات هؤلاء الاقتصاديين وافتراضاتهم بالنسبة لنمو المجتمع تختلف عن الكلاسيك . والسبب في ذلك لم يتوقف على إرتفاع الأجور فقط ، بل لأن الزيادة في أجور العمال لم تؤد إلى إنخفاض الأرباح كما توقع الكلاسيك ، بل إرتفعت الأرباح في الوقت نفسه كما لم يصل المجتمع الرأسمالي إلى حالة الركود .

٦ - افتراضات النظرية الخاصة بعناصر الإنتاج :

نلاحظ بأنه بينما يفترض الاقتصاديون الكلاسيك أن العوامل الثلاثة - التكنولوجيا والعمل ورأس المال - تخضع للتغير بالنقص أو الزيادة ، فإن موارد الاقتصادية (الأرض) محدودة وثابتة . ولكن في الوقت الحاضر أثبت التقدم الفني أن افتراض ثبات مساحة الأرض لم يعد صحيحا إلى حد كبير . حيث نجحت الدول في الوقت الحاضر ، وخاصة الدول المتقدمة ، في زيادة مساحة الأرض المستغلة في الزراعة عن طريق التوسع الأفقي (استصلاح الأراضي) وعن طريق الاستغلال الرأسي باستخدام الدورة الزراعية التي تستغل الأرض أكثر من مرة في السنة . فضلا عن التقدم الهائل فيما يعرف بالهندسة الوراثية والذي أمكن عن طريقه تحقيق قفزات هائلة في نمو الناتج الزراعي .

كما أن الكلاسيكيين نظروا لرأس المال كعنصر مكمل للعمل وليس بديلا عنه . وذلك يعني أن كليهما لابد وأن يزداد بنفس المقدار ، أي إذا

زادت كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج ، فإنه لابد وأن تزداد كمية العمل أيضا بنفس المقدار . وهذا الافتراض بالطبع لم يعد قائما فى النظريات الحديثة وحتي فى الفكر النيوكلاسيكى ، حيث أصبحت هذه النظريات تأخذ بفرضية استبدال العمل برأس المال والعكس ، بحيث إذا زاد عامل واحد كرأس المال مثلا لا يشترط أن تزيد كمية العمل .

والخلاصة أن الأفكار الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى تحتاج إلى نوع من التطويع لتتلاءم مع ظروف الدول النامية فى الوقت الحاضر . فالبرغم من وجود بعض التشابه بين اقتصاديات الدول النامية فى الوقت الحاضر واقتصاديات أوروبا فى الفترة من ١٧٥٠ - ١٨٥٠ من ناحية قلة رأس المال ، وزيادة عدد المواليد ، وضعف القطاع الصناعى وضآلة مساهمته فى الناتج الكلى وإنخفاض مستوى دخل عامة أفراد المجتمع ربما عند حد الكفاف ، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الدول الأوروبية - خاصة بريطانيا فى تلك العصور - والدول النامية فى الوقت الحاضر . فالدول الأوروبية فى تلك الفترة تمتعت بمزايا غير متوافرة للدول النامية في الوقت الحاضر ، ومنها تقدم القطاع الزراعى واتساع رقعة المستعمرات البريطانية التى كانت مصدرا للمواد الأولية والغذائية لبريطانيا وبدء جنى ثمار الثورة الصناعية ، بجانب الاستقرار في الحياة الاجتماعية والسياسية مما كان له أثر كبير على النمو .

ومن هذا المنطلق كان من الضرورى تطويع الأفكار الكلاسيكية لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة للدول النامية وهو ما نجده اليوم فى نظريات التنمية الحديثة التى تستمد أفكارها من النظرية الكلاسيكية ، مثال أفكار مالثس عن النمو المتوازن (نيركس وروردان) وأهمية القطاع الصناعى فى امتصاص الزيادة الكبيرة فى عدد السكان (آرثر لويس) ، والنظريات الخاصة بالازدواجية dual-ism فى الاقتصاديات المتخلفة ، وأهمية رأس المال كعامل أساسى فى عملية التنمية والذي تأخذ به معظم نظريات التنمية والنمو فى العصر الحديث .

أسئلة التقويم الذاتى للفصل الثانى:

١-استعرض بإيجاز - أهم العوامل التى اهتم بها الاقتصاديون الكلاسيك فى موضـــوع النمو الاقتصادى.

٢-تتمثل المتطلبات الأساسية للنمو فى رأى "آدم سميث" فى ثلاثة محددات. اشرح ذلك

٣-ناقش تحليل ريكاردو لدور الريع فى عملية النمو الاقتصادى.

٤-أكد ريكاردو على أن عوامل النمو الاقتصادى يتحكم فيها عاملان أساسيان:

٥-أكد مالتس على أن السباق بين النمو السكانى والتقدم الفنى سيكون فى النهاية لصـــالح التنمية. ناقش ذلك

٦-قوّم النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى.

الفصل الثالث

نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

الهدف من هذا الفصل:

يفترض أن يكون القارئ قد اصبح ملماً بالنقاط التالية:

١-الوقوف على أفكار الاقتصادى جوزيف شومبيتر، خاصة أنها تجمع بين كثير من آراء أساتذته كارل منجر، وبوم باورك، ومارشال وماركس.

٢-معرفة العوامل الأساسية للنمو الاقتصادى.

٣-رؤية شومبيتر بشأن نهاية النظام الرأسمالى.

٤-الإلمام بنموذج شومبيتر للنمو.

الفصل الثالث

نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى

تمهيد :

بعد مرور حقبة الاقتصاديين الكلاسيك التى كان الإهتمام فيها كبيرا بالنمو الاقتصادى فى المجتمع وما يحدث له فى المدي الطويل ، لم يشغل هذا الموضوع بال الاقتصاديين المجددين neoclassics ابتداء من عام ١٨٧٠ . ونظرا للظروف التى عاصروها من تقدم كبير فى وسائل الإنتاج وارتفاع فى مستوى الأجور وفي مستوى الأرباح (بعكس ما زعم الكلاسيكيون) تركز إهتمام هؤلاء الاقتصاديين فى تطوير علم الاقتصاد كعلم له مبادئه وأصوله ، وأصبح بالتالى موضوع النمو الاقتصادي فى المجتمع ينظر إليه كتحصيل حاصل لنشاط المجتمع بدلا من كونه مشكلة تحتاج إلى سياسات وأساليب لعلاجها .

واستمر هذا الوضع حتي جاء الاقتصادى النمساوى جوزيف شومبيتر فى القرن العشرين ليضع نظريته فى التنمية الاقتصادية ، والتى تعتبر فى حقيقتها نظرية للدورات الاقتصادية theory of cyclical grpwth . وتعلم شومبيتر من أعمال ماركس Marx وفالراس Walras ومارشال Marshall كما أثر فى تفكيره أساتذته أصحاب المدرسة الحديثة النمساوية، أمثال كارل منجر Carl Menger وبوم باورك Bohm-Bawerk. ولتعدد هذه المدارس جاءت أفكار شومبيتر تجمع بين كثير

منها. إلا أن أفكارماركس عن النشاط الاقتصادى الحركى تركت أكبر الأثر علي أعمال شومبيتر . ولكنه فى الوقت نفسه لم يتأثر بأدوات ماركس التحليلية عن النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الرأسمالية ، بالإضافة إلى معارضته الكبيرة للأيديولوچيا التي أتى بها ماركس .

وبالرغم من عدائه للشيوعية وتأييده الشديد للنظام الرأسمالى ، إلا أنه كان يتفق مع الكلاسيكيين ومع ماركس فى أن النظام الرأسمالى سيؤول إلى الركود . ولكن هذا الركود سيأتى فى رأى شومبيتر لأسباب تختلف فى التحليل عن تحليلات كل من الكلاسيكيين وماركس . ففي نظرية شومبيتر لا يوجد مبدأ الغلة المتناقصة التى لا يمكن التغلب عليه ولا تسيطر نظرية مالثس للسكان علي أفكاره ، ولا يوجد الظلم الاجتماعى - الذي صوره ماركس - نتيجة لسوء توزيع الدخول والذي ينتهى بالثورة . لهذا جاء تحليل شومبيتر لتدهور الرأسمالية كنتيجة لنجاح الرأسمالية نفسها وليس لفشلها ولأن النظام الرأسمالي لم يجد الجو ولا البيئة المناسبة المحافظة عليه والتى تجعله يعمل بكفاءة .

ولكى نتفهم تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادى يكون من المفيد أن نتناول بالتحليل العناصر الرئيسية الثلاثة فى نظريته ، وهي :

أ - المنظم وهو المحرك الرئيسي لعملية النمو فى نظرية شومبيتر . ودور الابتكارات .

ب - ثم دور الاستثمار - الإدخار ، في النمو الاقتصادى . بعد ذلك نستعرض :

جـ - تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي ، يليه العوامل التي يراها شومبيتر والتي تتسبب في زوال النظام الرأسمالي . وفي الختام ، نقدم تقويما لنظرية شومبيتر ومدي مطابقتها للوضع في الدول النامية في الوقت الحاضر .

العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر :

يعرف شومبيتر التنمية الاقتصادية[1] بأنها : " ظاهرة phenome-non تنم عن طريق قفزات غير متناسقة في مجري الناتج القومي تأخذ شكل دورات اقتصادية تتسم بحالات ازدهار قصيرة الأجل ثم حالات كساد قصيرة الأجل على التوالي " .

ومن خلال هذا التفسير لعملية التنمية ركز شومبيتر على تأثير التقدم الفني وأهمية دور المنظم entrepreneur في إحداث وتطوير الابتكارات innovations . وهذه الابتكارات تعني عند شومبيتر تغييرا في دالة الإنتاج يؤدي إلى زيادة في الناتج . كما أن لشومبيتر إضافة جديدة إلى نظرية الاستثمار الخاص تتمثل في أن هناك جزءا كبيرا من الاستثمار لا يتعلق مباشرة بالتغير في الدخل أو الأرباح أو المبيعات ، إنما يعتمد على عوامل طويلة الأجل تتعلق بهذه الابتكارات . وهذا الجزء من الاستثمار أطلق عليه الاستثمار التلقائي autonomous investment . وذلك بجانب الجزء الآخر من الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات في الدخل أو الأرباح وهو الاستثمار التبعي induced investment .

---

(1) Schumpeter, The Theory of Economic Development, p. 64 .

وفيما يلى نتناول العناصر الثلاثة : المنظم والابتكارات والاستثمار - الإدخار ، بشيء من التفصيل .

١ - المنظم :

يعتبر المنظم المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى في نظرية شومبيتر . وهو ليس بالإدارى العادى وليس بالضرورة صاحب رأس المال . فالمنظم هو الذي يقدم شيئا جديداً . فهو قد لا يقدم المال للنشاط الإنتاجي الذي يقوم به ، إنما يقوم بتوجيهه واستغلاله . المنظم هو الشخص الذي يقدم على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها . كما أن المنظم قد يكون هو المخترع لسلعة ما أو طريقة إنتاج ما .

ويأتي إهتمام شومبيتر بدور المنظم نتيجة للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الذى يصوره ، ذلك الوضع الملئ بالمخاطر وغموض المستقبل ، مما يجعل إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار صعبة . ويختلف هذا عما صوره الكلاسيكيون المحدثون فى نظرتهم لعملية النمو الاقتصادى فى أنها تحدث بالتدرج وبطريقة مسلسلة ، مما يسمح باتخاذ قرارات الاستثمار بدون صعوبة .

ولكن البيئة التى تصورها شومبيتر تحتاج إلى شخص من نوع معين ، شخص لا ينتظر فرصة الربح وإنما يقتنص الفرص ويستثمرها لتحقيق أقصى الأرباح . هذا الشخص هو الذى يجعل هناك مجري دائما ومستمراً للتجديد والاستنباط وهذا شرط ضرورى للتنمية . وباختصار يعتبر هذا الشخص محور التقدم فى ظل الرأسمالية للدور الحيوى الذي يقوم به .

وطالما أن المنظم يقوم بهذا الدور الحيوى فما هى العوامل التى يرى شومبيتر بأنها مهمة لإبراز مثل هذا الشخص ؟ يلخص شومبيتر هذه العوامل فى المناخ الإجتماعى . والمناخ الإجتماعى هو عبارة عن إنعكاس لكل النواحى الاجتماعية والسياسية والنفسية فى المجتمع والتى يعمل المنظمون فى ظلها . إنها تشتمل على القيم والعادات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع فى وقت معين والهيكل الطبقى لهذا المجتمع ونظام التعليم السائد وغيرها[١] . بالإضافة إلى هذه العوامل تساءل شومبيتر عن نظرة المجتمع لكل ما هو جديد وما يمكن أن يحدثه التغيير الذي يحدثه المنظم من رد الفعل في هذا المجتمع . فقد يكون رد الفعل اجتماعيا أو قانونيا أو سياسيا وكلها قد تؤدي إلى عرقلة عمل المنظم .

ومن الإجراءات التى عارضها شومبيتر والتى تعمل على الحد من نشاط المنظم : فرض ضرائب على أرباح المنظمين[٢] وزيادة قوة الاتحادات العمالية التى تطالب بزيادة الأجور وقيام المنشآت الضخمة التى أعدت فريقا من الخبراء للقيام بعمل المنظم . هذه العوامل وغيرها سنتناولها بالتفصيل عندما نتحدث عن أفكار شومبيتر فى كيفية زوال النظام الرأسمالى .

---

(1) Higgins , op. cit., p. 129 .

(٢) يعتبر شومبيتر الأرباح ثمار التنمية prize of development ويذهب إلى أكثر من ذلك فيقول بأنه بدون تنمية لا توجد أرباح وبدون أرباح لا توجد تنمية حيث فى النظام الرأسمالى بدون أرباح لا يمكن أن يتم تراكم فى الثروة ، لأن تراكم الثروة يأتى من الأرباح :

" Without development there is no profit, without profit no development. For the capitalist system, it must be added further that without profit there would be no accumulation of wealth .. accumulation of wealth occurs from profits " .

Schumpeter, The Theory of Economic Development, p.154 .

٢ - الابتكارات Innovations :

تلعب الابتكارات innovations دورا بارزا فى نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى . وتأخذ هذه الابتكارات شكل تقدم فنى أو أكتشاف موارد جديدة أو كليهما وهى بصفة عامة ، أى تغيير فى دالة الإنتاج يقود لزيادة الناتج الكلى . بمعنى آخرأن أى طرق مزج جديدة بين عناصر الإنتاج المتاحة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية تعتبر من قبيل الابتكارات فى تحليل شومبيتر . ولقد عدد شومبيتر عددا من الأشكال التى يطلق عليها الابتكارات وهى :

١ - إدخال أو اختراع سلعة جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة .

٢ - استخدام وسيلة جديدة فى الإنتاج ، بمعنى استخدام طريقة جديدة لم تختبر بعد فى الصناعة . ولايقتصر ذلك على طريقة إنتاج معينة نتيجة اختراع علمى ، ولكن يمكن أن تكون أساليب فنية قديمة ولكنها استخدمت بطريقة جديدة .

٣ - إضافة أسواق جديدة .

٤ - إكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد نصف المصنعة .

٥ - إحداث تنظيم جديد فى الصناعة (مثل تكوين إحتكار أو حل إحتكار قائم) .

وفي تحليله لأهمية الإبتكارات يعرض شومبيتر فكرته التى لا تخرج

عن فكرة القطاع القائد أو القطاع الرائد الذي له قوة الدفع للإمام وللخلف ، وهي نفس الفكرة التي اعتمد عليها هيرشمان في عرض استراتيجيته عن النمو غير المتوازن[1] . فيقول شومبيتر عندما تأخذ الابتكارات شكل إقامة صناعة جديدة ، إن هذه الصناعة لابد وأن يكون لها تأثير على الصناعات القائمة لتتمشي مع نمط الطلب الجديد . كما ستعمل على إنشاء صناعات جديدة تخدمها . فإنشاء السكك الحديدية تطلبت بناء المدن حولها وإعادة توزيع الصناعات المحيطة بها والتوسع فى صناعة الحديد والصلب ..... إلخ . كذلك صناعة السيارات أدت إلي قيام الصناعات الأخرى المغذية لها كصناعة الإطارات وصناعة البطاريات والإهتمام بإنشاء الطرق السريعة ..... إلخ . ومن ثم فإن مثل هذه الإبتكارات الكبيرة كالسكك الحديدية وصناعة السيارات سوف ينتج عنها استثمارات كبيرة ، سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الداخلى .

٣ - الاستثمار - الإدخار :

تختلف معالجة شومبيتر للاستثمار - الإدخار عن معالجة الاقتصاديين الكلاسيك . ففي النظام الكلاسيكى كان قرار الاستثمار وقرار الإدخار يتم عن طريق طبقة واحدة هي الطبقة الرأسمالية . وبالتالى فإن المصدر الرئيس للاستثمار هو الإدخار الذي يأتى من الأرباح فقط . بينما فى نظام شومبيتر نجده يعرف الإدخار بأنه استهلاك فى المستقبل أو استثمار . ومن ثم ، فإن الطبقة العاملة شأنها شأن الطبقة الرأسمالية ،

---

(1) Higgins, op. cit., p. 134; Hirchman, The Strategy of Economic Growth (New Haven: Yale University Press, 1968) .

تقوم بالإدخار . وأخذ شومبيتر من الكلاسيكيين المجددين neo-classics عامل سعر الفائدة وأوضح أنه مع إرتفاع سعر الفائدة ، فإن الجزء المدخر من الدخل (الأجور والأرباح) سيرتفع . هذا بالإضافة إلى أنه كلما يرتفع الدخل يرتفع تبعا لذلك الإدخار .

وفي تحليله للاستثمار ، قسم شومبيتر الاستثمار إلى نوعين :

النوع الأول : وهو الاستثمار الاستقلالى autonomous invest-ment ويتركز هذا الاستثمار أساسا فى المشروعات الخاصة بالابتكارات innovations التي يقوم بها المنظمون . ويتم تمويل هذه المشروعات عن طريق الاقتراض من النظام المصرفى .

وهكذا جعل شومبيتر النظام المصرفى واقعا جديدا فى النشاط الاقتصادى وجزء لا يتجزأ من نموذج التنمية . فعن طريق التوسع في الاقتراض من النظام المصرفى يمكن للمنظمين إحداث قفزة فى الاستثمار العيني فى المجتمع لم يكن من الممكن القيام بها . وهذا بالطبع يعطى عملية التنمية طابعا جديدا بحيث تصبح عملية متموجة وغير منظمة ، ويعتمد ذلك على الزيادة والانخفاض المفاجئ والسريع فى الاستثمار الذي يمول عن طريق هذه المصارف .

وكما أشرنا أعلاه فإن عملية الاقتراض من المصارف سيقوم باستغلالها فى البداية المنظمون لأنهم هم الذين يحدثون التغيير فى النشاط الاقتصادى ، وهم الرواد الذين فى استطاعتهم تحقيق النجاح .

ولكن مع نجاح عملية التنمية يتغير هيكل الاقتراض ، فبعد أن كان

المنظم هو المدين الوحيد في المجتمع الرأسمالي يبدأ رجال الأعمال الآخرين بالاقتراض من المصارف لتمويل مشروعاتهم[١] .

أما النوع الثاني من الاستثمار فهو الذي يعتمد مباشرة على الأرباح ويطلق عليه اسم الاستثمار التبعي[٢] .

نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي :

يفترض شومبيتر اقتصادا يتسم بما يلي :

١ - العمل في ظل المنافسة الكاملة .

٢ - هناك حالة من الركود وسكان المجتمع في حالة ثبات station-ary population .

٣ - لا يوجد استثمار صافي .

٤ - الاقتصاد في حالة عمالة كاملة .

٥ - هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى إزدهار هذا المجتمع .

وتتم العملية كما يصورها شومبيتر كما يلي : يقوم المنظمون باقتناص الفرص المربحة للاستثمار والتي يتم تمويلها عن طريق الاقتراض من المصارف ولهذا يكسرون حلقة التدفق الدائري circular flow للحياة الاقتصادية .

---

(1) **Ibid** ., p. 104 .
(2) **Higgins**, op. cit., pp. 125 - 126 .

بقيام هؤلاء المنظمين بهذا العمل يبدأ المجتمع فى السير نحو الإزدهار حيث يتبعهم رواد آخرون ، فتحدث زيادة فى الطلب على عناصر الإنتاج التى تتحول من صناعات سلع الاستهلاك إلى صناعات سلع الإنتاج التي يقوم بها الرواد . فترتفع دخول عناصر الإنتاج ويرتفع بالتالى الطلب على السلع الاستهلاكية . ولكن نتيجة لانسحاب بعض عناصر الإنتاج من إنتاج هذه السلع يقل عرضها وبالتالى ترتفع أسعارها . فينشط أصحاب المشروعات القديمة محاولين اقتناص فرص الإزدهار ولتحقيق أرباح عالية يلجأون إلى الاقتراض من النظام المصرفى . وفي هذه المرحلة - التى تعتبر الثانية من مراحل الاستثمار ، والتى تعتبر أكبر من المرحلة الأولى لقيام النظام المصرفى بتمويل هذا التوسع الكبير فى الإنتاج ، والذي يشتمل على المنظمين وأصحاب المشروعات القديمة - فى هذه المرحلة تكون مشروعات المنظمين الأوائل قد اكتملت فتبدأ بإنتاج كميات كبيرة من السلع الإنتاجية . وبالتالى تبدأ منشآت جديدة فى الاقتصاد تعمل في ظل ظروف إنتاجية أحسن من الظروف التى تعمل فى ظلها المنشآت القديمة مما يمكنها من إنتاج سلع استهلاكية رخيصة . فيصبح إنتاجها من السلع الاستهلاكية منافسا للسلع القديمة ، فيقل الطلب على السلع الاستهلاكية القديمة فتنخفض أسعارها ، وتضطر المنشآت القديمة إلى تخفيض إنتاجها وربما يضطر البعض للخروج من السوق . والذي يبقى منهم لا تكون له الريادة فى السعر أو الإنتاج بل يصبح خاضعا لشروط المنشآت الجديدة . وهذه العملية يسميها شومبيتر " بالتدمير الخلاق creative destruction " .

بالإضافة إلى ذلك ، مع بدء نزول السلع الاستهلاكية إلى السوق -

وهذه السلع تشتمل على إنتاج المنشآت الجديدة بالإضافة إلى إنتاج المنشآت القديمة التى صمدت - تبدأ أسعارها فى الإنخفاض نتيجة لزيادة عرضها، وفى الوقت نفسه تبدأ المنشآت الجديدة بدفع ديونها للمصارف من الأرباح التى تحققها. فيقل نشاط المصارف فى خلق الائتمان أو بمعنى آخر يقل عرض النقود . ومع قلة عرض النقود يزداد إنخفاض الأسعار وتبدأ المنشآت بتحقيق خسائر كبيرة . فى ظل هذه الظروف القاسية يصعب على المنظمين التوقع بالنسبة للمستقبل ويحدث نوع من عدم التوازن ويتدنى بالتالى نشاطهم ثم يتوقف نهائيا . هذا التوقف لا يعنى كسادا depres-sion بل يتطلب عملية تعديل تنشط فيها البيئة الاقتصادية مرة أخرى ويعاود المنظمون نشاطهم من جديد ويبدأون عملية الإزدهار ويتحقق التوازن .

أى إن هذه الحالة لا تعتبر كسادا فى رأى شومبيتر ، بل نهاية لمرحلة من مراحل التنمية يحتاج فيها النظام الاقتصادى إلى إعادة تنظيم استعدادا لمرحلة أخرى جديدة وليست استمرارا للمرحلة القديمة(١) .

فالمنظمون إذن فى نظرية شومبيتر هم المحرك الأساسى لعملية التنمية فبدونهم لا تتم عملية التنمية . فهم القادة الذين يحركون عملية الإنتاج عن طريق نشاطهم فى الابتكارات . وما إن يبدأ هؤلاء المنظمون بأعمالهم حتى يتبعهم الآخرون ويتحرك النشاط الإنتاجى إلى الإزدهار مرة أخرى .

والتنمية كما نرى تتحقق عن طريق تقلبات دورية وليس عن طريق

---

(1) Schumpeter , The Theory of Economic Development, p. 217 .

مرتب ومنسجم كما يرى الكلاسيكيون المحدثون . ففي نظرية شومبيتر يتم الإزدهار في البداية ، يعقبه نوع من الكساد الذى يظل فيه المجتمع لفترة معينة يبدأ بعدها نشاطه نحو الإزدهار وهكذا . فالتقلبات الدورية ما هي إلا ثمن التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية[١] .

شومبيتر ونهاية النظام الرأسمالي :

يرى شومبيتر أن نجاح النظام الرأسمالي هو الذى يحمل في طياته عوامل فنائه وإحلال النظام الاشتراكي محله[٢] .

وفي هذه يختلف شومبيتر عن ماركس حيث يعتقد ماركس أن الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالية هو الذى سيؤدى في النهاية إلى القضاء عليه عن طريق ثورة البروليتاريا أي ثورة العمال . بينما يرى شومبيتر أن النظام الرأسمالي يخلق البيئة الاجتماعية المناسبة والأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تلائم التفوق والانجازات الفردية في جميع المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية . والنظام الرأسمالي في رأى شومبيتر هو الذي أدى إلى هذا التقدم الفني الذى تنعم به المجتمعات . وليس هذا فقط ، بل كل أوجه إنجازات الحضارة والمدنية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر هي من نتاج الرأسمالية .

وفي موقع آخر من كتابات شومبيتر عن أهمية النظام الرأسمالي نجده يقول بأن الرأسمالية هي طريقة الحياة التي لا تقتصر فقط على قدرة ربة

---

(1) Meier and Baldwin, Economic Development, p.91 .
(2) Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy, p.61.

البيت على التأثير على الإنتاج باختيارها بين الفاصوليا والبازلاء أو قدرة الشاب على اختيار وظيفته فى المزرعة أو المصنع ..... إنها الحضارة التى ستولى[١] .

وهكذا يرى شومبيتر أن النظام الرأسمالى سيزول وبزواله يحل محله النظام الاشتراكى . ولكن ما هى العوامل التى يرى شومبيتر أنها ستؤدى إلى هذه النهاية ؟ الجواب على ذلك يتمثل فى ثلاث نقاط[٢] :

١ - زوال مهمة المنظمين .

٢ - دمار الإطار المؤسسى للمجتمع الرأسمالى .

٣ - دمار الفئة السياسية التى كانت تحمي النظام الرأسمالى .

فبالنسبة للنقطة الأولى ، فإن مهمة المنظمين هى كما أسلفنا ، المحرك الأساسى فى نظرية شومبيتر . فعليه يقوم التجديد والتغيير فى المجتمع وعن طريق التطور الاقتصادى . ولكن فى الوقت الحاضر أصبحت التجديدات والاختراعات تتم بواسطة المؤسسات الكبيرة التى لديها القدرة على تمويل هذه المشروعات . وبالتالي أصبح الابتكار عملا لا يتعلق بشخص بعينه يمكن أن نشير إليه ونقول بأن هذا هو المنظم ، إنما أصبح يتم بواسطة فريق من الخبراء . ومن ثم فقد المنظمون دورهم فى المجتمع ، وفقدت معه الطبقة البرجوازية مركزها الاجتماعي ، تلك الطبقة التى كانت تعتمد على الأرباح وأصبحت طبقة أجيرة تعيش على الأجور لقاء عمل

---

(1) Ibid., p.61.
(2) Schumpeter, " The March into Socialism ", Ameican Economic Review, XL, 1950. pp.449 - 50.

إدارى أو فنى روتينى .

أما النقطة الثانية وتتعلق بدمار الإطار المؤسسى للمجتمع الرأسمالى فتأتي عن طريق ظهور المؤسسات الضخمة . والضرر ليس فى إنشاء هذه المؤسسات الضخمة من الناحية الاقتصادية بل بالعكس . يعتقد شومبيتر أن المؤسسات الضخمة تساعد على سرعة التطور الاقتصادى ولكن ضررها يكمن فى تأثيرها علي حرية التعاقد وفى القضاء على الملكية الخاصة[1] .

وكما نوهنا فى النقطة الأولي ، فإنه مع ظهور المنشآت الضخمة يفقد المنظم دوره وتحل هذه المنشآت محل المنشآت الصغيرة ذات الملكية الخاصة ويقوم بدور المالك مديرون مدربون يتقاضون رواتبهم . ومن المفروض أن هؤلاء المديرين يمثلون حملة الأسهم المالكين لهذه المؤسسات فيعملون لصالحهم ، ولكن الواقع غير ذلك . فتضعف مفاهيم الملكية الخاصة ويتحكم المساهمون الكبار (المؤسسون) فى المساهمين الصغار . ويحاول أن يتوصل شومبيتر بعد ذلك إلى أنه ، نتيجة لكل هذه التغيرات ، يقوم صغار المساهمين باتخاذ مواقف سياسية معينة ضد كبار المساهمين تتمثل في اختيار مرشحين ذوى برامج اشتراكية . بمعني أن تتحول ميولهم إلى السياسات الاشتراكية التى ستحل محل المبادئ والأسس الرأسمالية التى كانت سائدة .

ويري شومبيتر أنه كما نجحت الرأسمالية فى القضاء على المجتمع الإقطاعى فى الماضى ، فإنها عن طريق القضاء على الملكية الخاصة تقضى

---

(1) Meirer and Baldwin, op. cit., p.93.

على نفسها[١] .

والنقطة الثالثة هى دمار الفئة السياسية التى كانت تحمى النظام الرأسمالى . ويركز شومبيتر فى هذه النقطة بالذات على طبقتين مهمتين أولاهما الطبقة المثقفة وأثرها فى القضاء على النظام الرأسمالى وزواله. فالنظام الرأسمالى أعطي لهذه الطبقة حرية النقد وحرية التعبير عن الرأى والمشاركة فى إدارة دفة المجتمع . ولكن كل ذلك لا يحقق لهم القناعة الذاتية وتتحطم طموحاتهم على واقع المجتمع الذي لا يجدون فيه ما يتلاءم مع تدريباتهم فيبدأون بعدائهم للنظام الاجتماعى القائم .

أما الطبقة الثانية فهى طبقة العمال . فقوة نفوذ العمال عن طريق النقابات العمالية تساهم كثيرا فى شد عضد الطبقة المثقفة حيث تجد الطبقة المثقفة مجالا كبيرا للتأثير على حركة العمال والاستفادة منها لتحقيق الإصلاحات السياسية التى يرغبون فيها والتى هى فى حد ذاتها تعتبر تحطيما للرأسمالية .

ويشير أيضا شومبيتر إلى ضعف الكيان العائلى وتفككه فيبدأ الوالدان فى التفكير المادى البحت من حيث نظرتهم للإنجاب حيث يتم على أساس التكلفة والعائد والنظر إلى بدائل لهذا المولود كالدخل العينى وتزايد أوقات الفراغ وحرية التصرف[٢] . ولكل ذلك مدلول اقتصادى واجتماعى وأثر كبير فى ضعف العائلة الاقتصادية وأثر كبير فى ضعف العائلة الاقتصادية التى سادت فى العصور القديمة فيضعف السعى لتجميع رأس

(1) Ibid., p.141.
(2) Meier and Baldwin, op. cit., pp. 94 - 95 .

المال ومن ثم يضعف معه النظام الرأسمالى[١] .

هذه العوامل مجتمعة - زوال مهمة المنظم والقضاء على الملكية الخاصة وحرية التعاقد وظهور الطبقة المثقفة والحركة العمالية وظهور العداء لبيئة النظام الرأسمالى والتشريعات المختلفة التى تحد من نشاط الرأسمالية - سوف تؤدى إلى زوال هذا النظام وظهور النظام الاشتراكى محله[٢] .

ولا يفهم من ذلك أن شومبيتر كان يحبذ الاشتراكية أو أنه من دعاتها ، إنما تقدم برؤية وتوقعات لأحداث معينة سوف تؤدى إلى هذه النتيجة .

تقويم نظرية شومبيتر ومدى ملاءمتها للدول النامية :

١ - أظهرت نظرية شومبيتر عاملا هاما فى عملية التنمية وهو المنظم . وغياب هذا المنظم فى كثير من الدول النامية قد يعد من أهم العقبات التى تجابه هذه الدول . فكما أسلفنا من قبل فى مواقع عديدة من هذا الكتاب ، إن الطبقة الرأسمالية فى الدول النامية تتسم بعدم المخاطرة والسعى وراء الربح السريع كالمضاربات فى الأراضي والعقارات ذات المردود العقيم من حيث مساهمتها في الناتج الكلى فى المدي الطويل بالإضافة إلى إنشغالها بالاستهلاك البذخ ، أو الاستثمار فى الخارج . وجاء تدخل الدولة فى الوقت الحاضر فى كثير من الدول النامية فى عملية

---

(1) Schumpeter, Capitalism, p.161 .
(2) Ibid., p.156.

التنمية بقصد التعويض عن دور المنظم ، إلا أن الدولة بما عرفت من ضعف فى أجهزتها الإدارية وما اتسم به العاملون من عدم وجود الحماس الذي يمكن أن يقارن بعمل المنظم يجعل من إمكانية نجاح الدولة فى أن تحل محل المنظم أمرا مشكوكا فيه .

أما فى الدول المتقدمة فنجد أن دور المنظم قد غاب تقريبا كلية نتيجة لظهور المنشآت الضخمة التى أشار إليها شومبيتر وأصبحت التجديدات والاختراعات تتم عن طريق فريق من الخبراء فى تلك المؤسسات ولم يعد هناك من يمكن الإشارة إليه بأن هذا هو المنظم . ففقد المنظم دوره فى الاختراعات وبالتالى دوره الاجتماعي . وبالرغم من رؤية شومبيتر لهذا التغيير فإنه لم يعد فى نظريته بل ذهب إلي القول بأن نتيجة ذلك هو زوال النظام الرأسمالي[١] .

٢ - يرى شومبيتر أن الابتكارات سوف تحدث هزات اقتصادية تتمثل فى دورات اقتصادية ترتفع وتنحدر نتيجة لمؤثرات موجات هذه الابتكارات . ولكن مع ظهور المؤسسات الضخمة وقيامها بمعظم هذه الابتكارات فإن أثر هذه الابتكارات فى إحداث هذه المؤثرات قد خف كثيرا. لذلك فإن افتراضات شومبيتر قد تحتاج إلى بعض التعديلات لتتكيف مع الأوضاع الجديدة فى النظام الرأسمالى فى الوقت الحاضر .

---

(١) Meier and Baldwin, op. cit., p. 96. لمناقشة موضوع المنظمين في الدول النامية أنظر :

Henry C. Wallich, " Some Notes towards a Theory of Development " , in A. N. Agarwala and S. P. Singh (eds), The Economic of Underdevelopment (New York : Oxford University Press, 1963) , pp. 189 - 203 .

٣ - إن الافتراض بأن تمويل الاستثمار التلقائى الذي يتم فى الابتكارات يتم عن طريق الاقتراض من المصارف افتراض غير واقعى ، حيث إن الموارد المالية اللازمة لهذه الاستثمارات أصبحت تأتى من أرباح المؤسسات الضخمة أو عن طريق إصدار هذه الشركات أوراقا مالية (أسهم وسندات) .

٤ - من تحليل شومبيتر لشخصية المنظم يتضح أن هذا الشخص له من قوة التفكير وقوة الإرادة ما يجعله يتخذ القرار المناسب فى أصعب الأوقات . ولكن نرجع مرة أخرى لنرى شومبيتر يجعل من هذا المنظم أداة لا حول لها ولا قوة بحيث لا تستطيع أن تقف أمام التغيرات بالرغم من أنه هو الذى يحدث التغيرات . ويقول " ماير وبالدوين Meier and Baldwin إن المنظم عند شومبيتر خبير فى الشئون الاقتصادية لكنه يبدو وكأنه ضعيف وغير كفء فى الحقل السياسى والاجتماعى "[1] .

٥ - إن قول شومبيتر بأن النظام الاشتراكى سيحل محل النظام الرأسمالى بمعنى أن تسيطر سلطة مركزية علي وسائل الإنتاج وعلى الإنتاج نفسه لم يتحقق . صحيح أن النظام الرأسمالى فى الوقت الحاضر ليس هو نفس النظام في السابق نتيجة لتدخل الدولة وتغير طبيعة الملكية الخاصة وظهور المنشآت الضخمة . وربما يمكن القول بأن النظام الرأسمالى الموجود

---

(1) Meier and Baldwin, op. cit., p. 98 .

حاليا بالدول الرأسمالية ليس هو بالنظام الرأسمالى الذى عرف قديما إلا أنه بالتأكيد ليس نظاما اشتراكيا[1] .

٦ - عدم إهتمام شومبيتر بعنصر النمو السكانى فى نظريته واعتباره عاملا مستقلا يتأثر بعوامل أخري غير اقتصادية يجعل من الضرورى تطويع نظريته لتناسب كثيرا من الدول النامية التى تجابه زيادة كبيرة في عدد السكان .

٧ - تركيز شومبيتر على عنصر الابتكارات كعامل أساسى فى عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع لا تفيد أيضا الدول النامية التى لا تعتمد على إحداث الابتكارات إنما تعتمد على تقليد الابتكارات القائمة فعلا . فالمنظمون فى الدول النامية - إن وجدوا - ليس لديهم القدرة علي الابتكار بل قدرتهم تنحصر فى التقليد .

بجانب ذلك فإن هناك عوامل عديدة تقف عقبة أمام الابتكارات في الدول النامية ، خاصة ما يتعلق منها بعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه الابتكارات . بالإضافة إلى أن الابتكارات قد تحدث فى المدي القصير بطالة فى الدول النامية المزدحمة بالسكان إذا أحدثت هذه الابتكارات استخدام وسائل إنتاجية ذات كثافة رأسمالية .

خلاصة القول ، إنه بالرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر فإن لعوامل الأساسية التى أظهرها شومبيتر والتى تعتمد عليها عملية التنمية تعتبر فى حد ذاتها أساسا قويا لنجاح التنمية في الدول النامية . فدور

---

(1) Meier and Baldwin, op. cit., p. 98 .

المنظم كما وصفه شومبيتر لا يمكن لأحد إنكار أهميته . وما تقاعس فئات المجتمع النامى القادرة على إتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار المنتج إلا دليل واضح على التخلف الذي تعيش فيه هذه الدول ، ونتيجة لغياب هذا الدور للمنظم اضطرت الدولة إلى أن تتدخل وتحل محل المنظمين لإدارة دفة التنمية .

كذلك الإبتكارات والاختراعات لها دور بارز فى تحقيق التطور والإزدهار فى المجتمع . ربما يكون تحليل شومبيتر مبنيا على أحداث تاريخية لهذه الابتكارات ، إنما لا يمكن لأحد إنكار ما أحدثته هذه الابتكارات من تغيرات فى دالة الإنتاج مما ساعد على زيادة الناتج في الدول الرأسمالية . فبالتالى لو تهيأت للدول النامية الإمكانيات المادية والبشرية لإحداث هذه الابتكارات لساعد ذلك كثيرا فى دفع عملية التنمية فى هذه الدول . ولم يقصر شومبيتر مفهوم الابتكارات على أن تكون اختراعات جديدة ، إنما قد تكون أحد الأوجه المختلفة للابتكارت كاكتشاف أسواق جديدة ، أو طريقة جديدة فى الإنتاج ..... إلخ .

إن الدول النامية في أمس الحاجة لمنظم شومبيتر وغيابه يجب أن يعد من أكبر العقبات التى تقف فى طريق التنمية وهناك شك كبير فى أن الدولة تنجح فى القيام بهذا الدور الحيوى .

أسئلة التقويم الذاتي للفصل الثالث:

١-تناول بالشرح العوامل الأساسية الثلاث لنظرية شومبيتر للنمو الاقتصادى.

٢-فى تحليله لأهمية الابتكارات، عرض شومبيتر لفكرته عن القطاع الرائـــد أو القـــائد الذى له قوة الدفع الأمامية والخلفية. اشرح ذلك

٣-وضح مع الشرح كيف تحدث عملية النمو الاقتصادى، كما صورها شـــومبيتر مـــن خلال نموذجه فى النمو الاقتصادى.

٤-اختلفت معالجة شومبيتر للاستثمار/ الادخار عن معالجة الاقتصاديين الكلاسيك.

٥-يتوقع شومبيتر زوال النظام الرأسمالى وأن يحل محله النظام الاشـــتراكى. اشـــرح باختصار العوامل التى يرى شومبيتر أنها ستؤدى إلى هذه النهاية.

٦-وضح مدى ملاءمة نظرية شومبيتر للبلدان النامية.

الفصل الرابع

الفكر الكينزى والنمو الاقتصادى

الهدف من هذا الفصل:

يصبح القارئ قادراً على الإلمام بما يلى:

١-الفكر التحليلى لجون مينارد كينز فى النمو الاقتصادى.

٢-تحليلات كينز للنمو الاقتصادى ومدى ملاءمتها للبلدان النامية.

٣-نموذج هارود – دومار فى النمو الاقتصادى.

٤-مدى انطباق نموذج هارود – دومار على البلدان النامية.

الفصل الرابع

الفكر الكينزى والنمو الاقتصادى

نتناول فى هذا الفصل الفكر الكينزى فى النمو الاقتصادى ولا يقتصر ذلك على فكر جون كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) نفسه ، ولكن يشتمل على أهم الأفكار التى أتى بها كينز فى مجال النمو الاقتصادي[١] ، بجانب دراسة إحدى النظريات التى تناولت السياسات التى أتى بها هذا الاقتصادى المشهور ، وخرجت بإحدى نظريات النمو الاقتصادى التى نالت شهرة واستخداما واسعى النطاق فى الدول النامية والدول المتقدمة على السواء - تلك هي نظرية هارود ودومار فى النمو .

تحليلات جون مينارد كينز في النمو الاقتصادى :

يعتبر كينز من أهم اقتصادى القرن العشرين الذي أصبح له أسلوب وفكر معين عرف باسمه وأدى إلي إنقسام الاقتصاديين من بعده إلى فريقين: فريق يسمى بالكينزيين وفريق آخر يسمى بغير الكينزيين non-Keynesian أو anti-Keynesian وإن كان يلاحظ بأن كلا الفريقين يدين لكينز بكثير من أفكاره .

---

(١) ربما لا يوجد كتاب فى الوقت الحاضر عن الاقتصاد الكلى Macroeconomics يخلو من تحليلات كينز ؛ لذا نكتفي هنا ببعض المراجع : J. M. Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money (New York : Harcourt, Brace and Co., 1936) ; Deane, Evolution, pp. 194 - 197 ; L. R. Klein, The Keynesian Revolution, 2nd ed. (New York : Macmillan Co., 1966) ; K. K. Kurihara, The Keynesian Theory of Economic Development (London : George Allen and Unwin Ltd., 1959) .

ونتيجة لمعايشة كينز للفترة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التى مرت بها الدول المتقدمة الصناعية فقد ساعدته هذه الأزمة على رفض كثير من الأفكار الكلاسيكية ومن أهمها قانون ساى القائل بأن "العرض يخلق الطلب" ، وكذلك مبدأ تحقيق التوازن الكامل فى الاقتصاد الكلى عند مستوى العمالة الكاملة ، وأوضح بأنه ثم توازنا ولكن قد يكون عند نقطة أقل من مستوى العمالة الكاملة .

ولم تأت تسمية كينز لنظريته باسم النظرية العامة إلا إشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية ما هى إلا حالة خاصة تخضع لافتراضات معينة قد لا تتوافر فى الواقع الذي تعيش فيه المجتمعات ، بينما نظريته تتناول الأمور بنظرة عامة وشاملة وتأخذ فى اعتبارها واقع الاقتصاد الوطنى فى مجموعه.

أما من حيث التساؤلات الكثيرة عن ما إذا كان كينز قد كتب نظرية فى النمو أو في التنمية الاقتصادية ، فإن ذلك قد استحوذ على كثير من النقاش بين الكتاب الاقتصاديين والتى لا نرى هنا مجالا لمناقشتها ، ولكن ما نود إبرازه هو أن كتابات كينز تركزت على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة . وللظروف التى عايشها فى الكساد الكبير جاءت تحليلاته متمثلة فى سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو . وهذه السياسات والأدوات هى ذاتها التى - كما سبق وأن أشرنا - استغلها واستخدمها الكينزيون من بعده وصاغوا نظرياتهم في النمو الاقتصادى . وفيما يلى نحاول إعطاء لمحة موجزة عن فكر كينز فى النمو الاقتصادى وذلك من

خلال تحليلاته عن الدخل القومى والعمالة والطلب الفعال effective de-mand

نادى كينز بسيادة نظام السوق ، كما ركز على أهمية الدور الذى يلعبه القطاع الخاص free enterprise system في الاقتصاد القومى . ولكنه يرى أن الدولة يجب أن تتدخل لتعويض ما يحدث من نقص فى الطلب الفعال . ونظام السوق فى رأيه سوف يحقق التوازن فى الاقتصاد القومى ولكن بعكس الفكر الكلاسيكى ، فإن التوازن يمكن حدوثه عند نقطة تقع دون مستوى العمالة الكاملة under full employment . ويعتبر الطلب الفعال فى رأى كينز والذى استمده من فكر مالثس هو المحرك الأساسى الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومى وحجم العمالة[1]. وهذا الطلب الفعال لا يقتصر على الطلب على الاستهلاك كما فى فكر مالثس ولكن وسعه كينز ليشتمل على الاستهلاك والاستثمار . والطلب الفعال بدوره يعتمد على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار . والميل للاستهلاك يعتمد على الدخل والميل الحدى للاستهلاك . فكما إرتفع الدخل إرتفع الاستهلاك ولكن نسبة الإرتفاع فى الاستهلاك ستكون أقل من نسبة الإرتفاع فى الدخل وهى ما تسمى بالميل الحدى للاستهلاك وهذه عادة أقل من واحد صحيح . ويظل الاستهلاك يرتفع مع الإرتفاع فى الدخل

---

(١) يفترض كينز فى نظريته جمود الأجر النقدى بعكس الكلاسيكيين الذين يعتقدون بأن الأجور متغيرة ومرنة فعن طريق تخفيض الأجور تتحقق العمالة الكاملة . وعارض كينز ذلك موضحا أن تحقيق العمالة الكاملة لا يتم بتخفيض الأجور . ففي حالة الكساد مثلا (حالة عدم توازن) يكون الدخل الحقيقى فى حالة إنخفاض بينما البطالة فى حالة إزدياد . أنظر :
د. صلاح الدين فهمى محمود ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، ١٩٩٩ ، ص ٧٠ ومابعدها .

تبعا للميل الحدى للاستهلاك حتى يصل إلى نقطة معينة يبقى الاستهلاك عندها ثابتا ، وتذهب الزيادة فى الدخل بعد ذلك إلى الإدخار . والسبب فى ذلك هو أن إرتفاع الدخل من مستوى منخفض سيؤدى إلى زيادة الاستهلاك لأن الفرد يحاول إشباع رغباته الاستهلاكية التى كان محروما منها عند مستوى الدخل المنخفض . ومع إرتفاع مستوى الدخل يبدأ الفرد فى إشباع رغباته من السلع المعمرة كالسيارة ..... إلخ إلي أن يصل إلى حد معين يصبح نمط استهلاكه ثابتا تقريبا بحيث أن الزيادة فى الدخل بعد ذلك لن تؤثر على الاستهلاك بل تذهب كلها إلى الإدخار .

ويرى كينز أنه إذا حدث ركود فى الاستثمار فلابد أن يرفع المجتمع من الميل الحدى للاستهلاك ، لأن ذلك سيعمل على زيادة الإنتاج والعمالة وبالتالى زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من الزيادة فى الاستهلاك نتيجة لفعل المضاعف . والمضاعف يعنى أن أى زيادة فى الإنفاق سوف تعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من هذه الزيادة فى الإنفاق ويعتمد ذلك على مقدار الميل الحدى للإدخار ، (حيث إن المضاعف هو مقلوب الميل الحدى للإدخار) . فكلما كان الميل الحدى للإدخار صغيرا كان المضاعف كبيرا ، بمعنى أن الزيادة في الإنفاق ستزيد الدخل القومى بنسبة كبيرة . وكلما كان الميل الحدى للادخار كبيرا كان حجم المضاعف صغيرا ، ومن ثم فإن الزيادة فى الإنفاق ستزيد الدخل القومى بنسبة صغيرة .

والعنصر الثانى الأساسى المؤثر على الطلب الفعال هو الاستثمار. والاستثمار يعتمد على سعر الفائدة من جهة وعلى الكفاية الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital (MEC) من جهة

أخرى . وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها معدل الخصم الذي لو خصمت به الإيرادات المتتالية للأصل الرأسمالي لكانت قيمتها مساوية لثمن شراء هذا الأصل . وهي باختصار معدل العائد الصافي على رأس المال .

فمع إنخفاض سعر الفائدة يرتفع الاقتراض من أجل الاستثمار ولكن ذلك لن يحدث إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتناقص بمعدل أسرع من الانخفاض في سعر الفائدة . ومن المتوقع أن الكفاية الحدية لرأس المال لأي نوع من الأصول الرأسمالية سوف تنخفض مع الزيادة في حجم الاستثمار ، وهذه الزيادة في الاستثمار ستؤدي في الوقت نفسه إلى إرتفاع سعر الفائدة . وفي هذه الحالة تسوء التوقعات عن الأرباح وتهبط الكفاية الحدية لرأس المال هبوطا كبيرا فينخفض حجم الاستثمار حتى ولو كان سعر الفائدة منخفضا . فانخفاض سعر الفائدة في جو ملئ بعدم التأكد من فرص الربح في المستقبل يؤثر تأثيرا كبيرا على نفسية المستثمر الخاص بحيث يجعله يحجم عن الاستثمار . ومن هنا نخرج بالنتيجة المؤكدة بأن الكفاية الحدية لرأس المال لها تأثير كبير على الاستثمار أكبر من تأثير سعر الفائدة . ويرى كينز أنه كلما إنخفض سعر الفائدة كان ذلك مفيدا للاقتصاد القومي لأنه يساعد على زيادة الاستثمار .

والكفاية الحدية لرأس المال يمكن زيادتها إما عن طريق إنخفاض سعر الأصل الرأسمالي الجديد أو عن طريق زيادة العائد المتوقع من هذا الأصل وكلاهما يعتبر من الصعب تحقيقه فلا يمكن خفض سعر الأصل الرأسمالي أقل من تكلفته وإلا تعرض المنتج للخسارة ، كما لا يمكن إقناع المستثمر

بزيادة العائد المتوقع إن لم يكن ذلك واقعا حقيقيا . أو بعبارة أخرى لا يمكن إقناع المستثمر بفرضية غير واقعية وهى أن العائد سيرتفع .

أما سعر الفائدة فإنه يعتمد على عرض النقود وتفضيل السيولة -li quidity preferece . فكلما إرتفع عرض النقود إنخفض سعر الفائدة ، ولكن إذا إرتفع تفضيل السيولة لدي أفراد المجتمع إرتفع سعر الفائدة .

ولكن دالة الاستثمار تحتل مكانا هاما فى نظرية كينز ، فإن أى نقص فى الاستثمار الخاص لابد وأن يكمل بالاستثمار العام أى الحكومي . بمعنى أن النقص فى الطلب الفعال الناتج من النقص فى الاستثمار الخاص سوف يخلق فجوة إنكماشية . وهذه الفجوة الانكماشية لابد وأن تقفل بواسطة الاستثمار الحكومى لكى يحافظ المجتمع على مستوى النمو عند العمالة الكاملة . وهذا الاستثمار الحكومي سيكون له أثر على زيادة الدخل عن طريق المضاعف . حيث سيعمل الاستثمار الحكومى على زيادة دخول الأفراد الذين سيقومون بالإنفاق من هذا الدخل على السلع الاستهلاكية ، وعن طريق المضاعف يرتفع الدخل القومى بنسبة أكبر من الإرتفاع فى حجم الاستثمار العام أو الحكومى .

وفى الوقت نفسه فإن الاستثمار الحكومى سيكون له أثر نفسي كبير على توقعات المستثمرين الحاليين والمحتملين ، حيث قد يخلق جوا من التفاؤل نحو تحسن الأوضاع الاقتصادية مع قيام المشروعات العامة التى يتركز معظمها فى التجهيزات الأساسية ، مما يجعل فرص الاستثمار مربحة فيرتفع بالتالى حجم الاستثمار الخاص .

ومن هذا المنطلق نرى كينز يحذر من أن يؤدى الاستثمار الحكومي إلى رفع سعر الفائدة أو إلى إضعاف فرص الاستثمار في القطاع الخاص . بل يجب على الحكومة أن تسلك فى استثماراتها مسلكا يساهم فى زيادة الثقة لدي المستثمرين فى القطاع الخاص ولا يجب أن تدخل كمنافس لهذا القطاع ، بل كنشاط تعويضى ودافع لزيادة التفاؤل لدي أفراد المجتمع فى استثمار مدخراتهم .

ولم يكتف كينز بذلك ، بل نادي بأنه فى حالة حدوث هبوط فى الدخل القومى ، الذى يعتبر مؤشرا لحالة النشاط الاقتصادى فى المجتمع، وذلك بسبب قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة ، على الحكومة أن تتدخل وترفع من حجم الإنفاق عن الضرائب التى تحصل عليها. وينشأ بالتالى عجز فى موازنة الدولة وهذه الطريقة هى ما تعرف بالتمويل عن طريق العجز فى الموازنة deficit financing ويتم تمويل هذا العجز عن طريق النظام المصرفي . وهذه الحالة هى عندما يكون الاقتصاد القومي يعمل تحت مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، فقيام الدولة بالاستثمارات عن طريق العجز فى الميزانية سوف يعمل على تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ومن ثم يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات . أما إذا اقترب الاقتصاد القومى من حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، فعلى الدولة أن تكون حريصة فى استثماراتها حتى لا يقع الاقتصاد فريسة للإرتفاع في الأسعار والتضخم . وعليها فى هذه الحالة أن تتبع أسلوب الإنفاق بأقل مما تحصل عليه من ضرائب .

ومن السياسات المهمة الأخرى التى نادي بها كينز ، إعادة توزيع

الدخول في صالح الطبقات الفقيرة . وفي ذلك نلاحظ ابتعاده عن السياسة التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون والتي تمثلت في أن يكون التوزيع في صالح الطبقات الرأسمالية الغنية . وحجة كينز في ذلك هي أن الطبقات الفقيرة تتميز بإرتفاع ميلها الحدى للاستهلاك . ومن ثم فإن زيادة دخول هذه الطبقة (عن طريق إعادة توزيع الدخول) سوف تعمل على زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع وبالتالي زيادة الطلب . وطالب كينز بتحقيق ذلك عن طريق الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية Progressive tax بالإضافة إلى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع .

تحليلات كينز ومدى ملاءمتها للدول النامية :

كما سبق وأن نوهنا إن كتابات كينز تركزت أساسا على علاج مشكلات الدول المتقدمة ولهذا جاءت تحليلاته في صورة سياسات وأدوات اقتصادية مهمتها علاج هذه المشكلات . ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه السياسات والأدوات الاقتصادية أصبحت تجد قبولا واستحسانا كبيرين من واضعي ومنفذي برامج التنمية في الدول النامية ، خاصة ما يتعلق بالتمويل عن طريق العجز في الموازنة والإنفاق الحكومي لتعويض النقص في الطلب الفعال ، المضاعف ..... إلخ .

وللتوسع في استخدام هذه السياسات في الدول النامية وجدنا من المناسب مناقشة أهمية هذه الوسائل والأدوات الاقتصادية لوضع الدول النامية في الوقت الحاضر .

إهتم كينز بعلاج البطالة التي تحدث في الدول المتقدمة الصناعية في حالة الكساد تبعا للدورات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول . وعلاج كينز لهذا الوضع كما تقدم هو عن طريق زيادة الطلب الفعال الذي من شأنه أن يحرك عجلة الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة فيقضي بالتالي على البطالة . ولكن بالنظر لأوضاع الدول النامية ، التي بالرغم من عدم تحقيقها التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج المتوافرة بها ، إلا أنها تعاني من أنواع أخري من البطالة كالبطالة الموسمية والبطالة المقنعة وهي أنواع من البطالة المزمنة وليست بطالة دورية ، وبالتالي فأسباب البطالة في الدول النامية تختلف عن تلك التي حاول كينز تقديم الوسائل لعلاجها . فأسباب البطالة في الدول النامية تتركز معظمها في قلة رأس المال وعدم المقدرة على استخدام وسائل التقدم الفني الذي يساعدها على استغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بها ومنها عنصر العمل . ومن ثم فإن استخدام وسيلة زيادة الطلب الفعال قد لا يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ، إنما قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار ولفترة طويلة .

بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال (توقعات لأرباح) كعامل رئيس في تحديد حجم الاستثمار في الدول النامية ، والذي يعني وجود علاقة عكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين حجم الاستثمار ، أي عندما يرتفع حجم الاستثمار من المتوقع أن تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال وعندما ينخفض حجم الاستثمار ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال . نجد أن هذه الدول نتيجة لوجود عوائق تتمثل في ضيق حجم السوق وقلة الطلب وقلة رأس المال وقلة الفرص الاستثمارية

كل هذه العوامل تعمل على إنخفاض حجم الاستثمار وفى الوقت نفسه إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وهو ما يتناقض مع مفهوم العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال .

وما يقال عن الكفاية الحدية لرأس المال وعدم ملاءمة تطبيقه على وضع الدول النامية ينسحب أيضا على الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للإدخار وكذلك المضاعف وغيرها من الأدوات الاقتصادية التى وضعها كينز لعلاج مشكلات الدول المتقدمة .

فحجم المضاعف يعتمد على حجم الميل الحدى للادخار ، فكلما كان الميل الحدى للادخار صغيرا (أى الميل الحدى للاستهلاك كبيرا) إرتفع حجم المضاعف والعكس صحيح . ولكن كما هو معلوم إن الميل الحدى للاستهلاك فى الدول النامية كبير ،أى أن الميل الحدي للإدخار صغير مما ينتج عنه إرتفاع حجم المضاعف . ولكن هذا المضاعف لا يلعب نفس الدور الذي بنى عليه كينز تحليلاته نتيجة لإنخفاض الإنفاق الكلي (أى الطلب الفعال) فى الدول النامية وخاصة الإنفاق الاستثمارى نتيجة لانخفاض المدخرات مما يجعل الدول النامية تحاول زيادة المدخرات والعمل على رفع الميل الحدى للإدخار . وهذا في حد ذاته يدعو إلى إنخفاض حجم المضاعف. ومن ثم فإن ما نادى به كينز فى هذا الصدد يلاحظ صعوبة تطبيقه على وضع الدول النامية .

كما أن سياسة تمويل الاستثمارات العامة عن طريق العجز فى الميزانية (عن طريق الاقتراض) أو اتباع أسلوب زيادة كمية النقود (التمويل عن طريق التضخم) ، لا جدال فى أن هذه السياسات تنطبق

على الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تعمل هذه الأساليب على تحريك الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالى ترفع من مستوى العمالة والدخل القومى فى هذه الدول .

ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه السياسات أغرت الكثير من الدول النامية التي وجدت فيها مخرجا مناسبا لزيادة الاستثمارات عن طريق التوسع فى القروض من الجهاز المصرفي وعن طريق التمويل بالتضخم وذلك للتعجيل بالتنمية . ولكن كما هو متوقع أدت هذه السياسات إلى تعرض الاقتصاد الداخلى إلي معدلات عالية من التضخم نتيجة عدم استجابة الجهاز الإنتاجي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ، كما يحدث فى الدول المتقدمة .

إن ما سبق ذكره بالنسبة لملاءمة تحليلات كينز للدول النامية لا يجب أن يؤخذ علي أساس أنه نقد لفكر كينز ، ولكن ربما يكون نقدا لمن أراد أن يطبق هذه السياسات الكينزية دون الأخذ في الحسبان طبيعة اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية .

وخلاصة الموضوع هو أن النظرية العامة التى وضعها كينز لاقت من الانتقادات بقدر ما لاقت من التأييد والإعجاب من قبل الاقتصاديين . فالانتقادات التى وجهت إليها ليس لأنها لا تنطبق على أوضاع الدول النامية لأنها لم توضع أساسا لتناسب طبيعة اقتصاديات هذه الدول . إنما انصبت تلك الانتقادات على عدم ملاءمة التحليلات الكينزية لوضع الاقتصاديات الرأسمالية ذاتها . وليس المجال هنا لمناقشة هذه الانتقادات فالمؤلفات التى وضعت فى هذا الشأن كثيرة ومتعددة ولن نضيف إليها

جديدا ؛ لذا فإننا نكتفي بما أوجزناه من الفكر الكينزى فى مجال النمو الاقتصادى . وعليه ننتقل الآن إلى نموذج استخدام أدوات كينز التحليلية . هذا النموذج هو نموذج هارود ودومار في النمو الاقتصادى .

نموذج هارود - دومار فى النمو الاقتصادى :

أهم ما يرتكز عليه نموذج هارود - دومار في النمو الاقتصادى[١] هو الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار . ذلك الدور الذى يتمثل فى : "أن زيادة الاستثمار من ناحية تخلق طلبا فعالا حيث يعتبر الاستثمار جزءا من الإنفاق الكلى للمجتمع وبالتالى تؤدى زيادته إلى زيادة الطلب الفعال ، ومن ناحية أخرى ، فإن الاستثمار يزيد فى القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى أى عرض السلع والخدمات " .

ولقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بناحية القدرة الإنتاجية للعملية الاستثمارية (العرض) . أما الطلب الفعال على الناتج القومي فكانوا يعتبرونه تحصيل حاصل (العرض يخلق الطلب) . في حين كان تركيز كينز فى بداية كتاباته ينصب علي ناحية الطلب مع إهمال جانب القدرة الإنتاجية للاستثمار (العرض) . وتحاول نماذج النمو التى وضعها كل من هارود ودومار مراعاة ناحيتى العرض والطلب اللتين تحدثهما عملية الاستثمار أى : ناحية القدرة الإنتاجية productive capacity وناحية

---

(1) R. F. Harrod, " An Essay in Dynamic Theory " , Economic Journal, vol. 49, 1939, pp. 14-33 ; idem, Towards a Dynamic Economics (London : Macmillan Co. Ltd., 1948) ; E. D. Domar, " Capital Expansion, Rate of Growth , and Employment " Econometrica, vol. 14 , 1946 , pp. 137-147.

الطلب الفعال effective demand .

وبالرغم من أن نموذج النمو الذى وضعه هارود يختلف فى بعض التفاصيل عن نموذج دومار إلا أنه نظرا لاستخدامهما نفس الافتراضات وأهمها ثبات الميل الحدى للادخار وثبات معامل رأس المال أو إنتاجية رأس المال فإنهما يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا . لهذا سنكتفى فيما يلى بعرض نموذج دومار .

يعتمد النموذج على الافتراضات التالية :

١ - الاستهلاك فى المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومى بمعنى أن الميل الحدى للاستهلاك فى المدى الطويل ثابت وبالتالى الميل الحدى للادخار يعتبر ثابتا أيضا .

٢ - الميل الحدى للادخار يساوى الميل المتوسط للادخار .

٣ - ثبات معامل رأس المال أى النسبة بين رأس المال والدخل . (ويمكن النظر إلى هذه النسبة بطريقة أخرى وذلك باستخدام إنتاجية رأس المال وهو مقلوب معامل رأس المال) .

٤ - ثبات المستوي العام للأسعار بمعني أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي .

٥ - عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الإدخار والاستثمار وأن إجمالى الاستثمار الذى يزمع المنتجون القيام به intended investment يساوى إجمالى الاستثمار المتحقق actual investment .

وبناء على هذه الافتراضات ومع فرض اقتصاد مغلق (عدم وجود تجارة خارجية) وعدم إدخل القطاع الحكومى ، فإن معدل النمو فى الدخل القومى الذي يحافظ على مستوي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج يمكن تحديده كما يلى :

طالما أن النموذج يفترض عدم إحتساب القطاع الحكومى أو القطاع الخارجى (تجارة دولية) ، فإن الدخل القومي يوزع على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثمارى أى :

(١) ..... $Y = C + I$ (جانب الطلب أو الإنفاق)

حيث (Y) تمثل الدخل القومى ، (C) تمثل الاستهلاك ، (I) تمثل الاستثمار .

وأن دالة الاستهلاك هى :

(٢) ..... $C = b\,(y)$

أى أن الاستهلاك دالة للدخل ، حيث (b) تمثل الميل الحدى للاستهلاك .

وعليه ، فإن دالة لإدخار هى :

$$S = (1 - b)\, y$$

حيث (1 - b) ترمز إلي الميل الحدى للإدخار ، (S) تمثل الإدخار .

إذا افترضنا أننا نبدأ من مستوى الدخل القومى عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (العمالة الكاملة) ، ولنرمز للدخل القومى في هذه الحالة بالرمز (Y) إذن ، الإدخار عند هذا المستوى من الدخل هو :

$$S = (1 - \bar{b})\, y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

وللحفاظ على مستوي العمالة الكاملة لابد وأن يقوم المجتمع باستثمارات (I) تتساوى مع هذا المستوى من الإدخار (S) .

ولتحديد تأثير الاستثمار (I) فى الفترة الأولى - ولتكن سنة مثلا - على القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى فى الفترة التى تليها نستخدم دالة الإنتاج المبسطة :

$$Y = R\,(K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$ (جانب العرض أو الإنتاج) .

حيث (K) ترمز لرأس المال ، و (R) تعبر عن إنتاجية رأس المال للاقتصاد ككل[١] ، وهى مقدار الزيادة فى الناتج القومي السنوي التى يمكن إنتاجها بواسطة استثمار جنيه واحد من رأس المال . فمثلا إذا كان لكل جنيهين من رأس المال لازمين لإنتاج ما قيمته جنيه من الناتج تكون قيمة (R) في هذه الحالة تساوى $\frac{١}{٢}$ أو ٥٠٪ .

---

(١) إنتاجية رأس المال = $\frac{\text{الناتج أو الدخل}}{\text{رأس المال}}$ وهي مقلوب معامل رأس المال . فإذا كانت إنتاجية رأس المال تساوى $\frac{١}{٣}$ يكون معامل رأس المال = ٣ . بمعنى أن المجتمع يحتاج إلى ٣ وحدات من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج . وعليه كلما إنخفض معامل رأس المال (أى ارتفعت إنتاجية رأس المال) كلما إرتفع الناتج الكلى فى المجتمع .

مثال : إذ كان رأس المال المتاح لمصر فى بداية السنة هو ١٨٠٠ مليون جنيه ، وتمكن الاقتصاد المصرى من إنتاج ما قيمته ٦٣٠ مليون جنيه فى نهاية السنة ، فإحسب إنتاجية رأس المال (R) .

إنتاجية رأس المال (R) فى هذه الحالة = $\frac{٦٣٠}{١٨٠٠}$ ٪ = ٣٥ ٪

وحيث أن الاستثمار يمثل إضافة إلى رأس المال أو بعبارة أخري الاستثمار هو تغير فى رأس المال أى :

$$I = \triangle (K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٥)$$

وطالما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية رأس المال ، فإن التغير فى الدخل القومى سيتم عن طريق التغير فى رأس المال أى باستثمارات جديدة. ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$y = R \triangle (K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٦)$$

وبالتعويض في المعادلة (٦) من معادلة (٥) يمكن كتابة المعادلة (٦) علي النحو التالى :

$$Y = R(I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٧)$$

وحيث إن $I = S = Y(1 - b)$

حيث $(1 - b)$ تمثل الميل الحدي للادخار MPS ، وبالتعويض فى المعادلة (٧) ، نحصل علي :

$$\triangle Y = R(1 - b)y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٨)$$

أو

$$\Delta Y = R \times (1-b)\, y$$

وبقسمة جانبي المعادلة (٨) على Y نحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = R\,(1-b) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٩)$$

أو

$$\frac{\Delta Y}{Y} = R \times MPS$$

وتعنى المعادلة الأخيرة رقم (٩) بأن معدل نمو الدخل القومى يساوى الميل الحدى للإدخار مضروبا فى إنتاجية رأس المال ، وعليه فإن معدل نمو الدخل القومى فى هذا النموذج يعتمد على عنصرين هما :

(١) الميل الحدى للإدخار (MPS) .

(٢) إنتاجية رأس المال (R) .

مثال (١) : لتوضيح كيفية الاستفادة من هذا النموذج والدور الذى يلعبه كل من الميل الحدى للادخار ، وإنتاجية رأس لمال .

بفتراض أنك أعطيت المعلومات التالية :

١ - الميل لحدي للاستهلاك MPC (b) = ٨٠٪ .

٢ - معامل رأس المال (R) = ٢٥٪ .

٣ - مستوى الدخل القومى عند مستوى العمالة الكاملة = ١٠٠ مليون جنيه .

والمطلوب : حساب معدل النمو فى الدخل القومى ومكوناته من استهلاك ، وإدخار ، واستثمار ، وطلب كلي ، وذلك عند مستوى العمالة الكاملة .

الإجابة :

- طالما أن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨٠٪ ، فمعني ذلك أن ٨٠ مليون جنيه من هذا الدخل سوف تذهب إلي الاستهلاك ، وأن ما يدخر سيكون ٢٠ مليون جنيه . ومع تساوى الإدخار بالاستثمار فإن الأخير سيكون ٢٠ مليون جنيه أيضا .

أما معدل نمو الدخل فنحصل عليه بتطبيق المعادلة رقم (٩) أى :

معدل نمو الناتج القومى =

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MPS \times R$$

فبالتعويض فى قيمة (R) وهي معطاة ٢٥٪ ، وقيمة (MPS) وهي تساوي ١ - الميل الحدى للستهلاك = (١ - ٠.٨٠) = ٢٠٪ نحصل على معدل نمو الدخل عند مستوى العمالة الكاملة كالآتى :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = (٢٥\٪) \times (٢٠\٪) = ٥\٪$$

وعلى هذا فإن الدخل أو الناتج القومي في السنة الأولى سيكون ١٠٥ مليون جنيه وهذا يعني أن :

الاستهلاك = ١٠٥ × ٨٠٪ = ٨٤.٠٠ مليون جنيه

والإدخار = ١٠٥ × ٢٠٪ = ٢١.٠٠ مليون جنيه

والاستثمار = ٢١.٠٠ مليون جنيه

إذن زيادة الدخل القومى أدت إلي زيادة الاستهلاك والادخار فى السنة التالية، وهكذا فى كل سنة عن سابقتها ، وكذلك لابد وأن يزيد الاستثمار بنفس مقدار الزيادة فى الادخار ، أى أن كل ما يدخره المجتمع يجب أن يوجه إلى الاستثمار ، وهذا بالطبع يتطلب توافر فرص للاستثمار لتلك المدخرات وكذلك توفر القدر الكافى من عناصر الإنتاج الأخرى .

وهذ الاستثمار فى فترة (١) سوف يزيد من مستوى الدخل أو الناتج فى الفترة (٢) . وهكذا للحفاظ على مستوى التشغيل الكامل والأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع ، كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (١)

معدل النمو المطلوب في الدخل القومى ومكوناته

الزمن	Y	C	S	I	C+I
صفر	١٠٠.٠٠	٨٠.٠٠	٢٠.٠٠	٢٠.٠٠	١٠٠.٠٠
١	١٠٥.٠٠	٨٤.٠٠	٢١.٠٠	٢١.٠٠	١٠٥.٠٠
٢	١١٠.٢٥	٨٨.٢٠	٢٢.٠٥	٢٢.٠٥	١١٠.٢٥
٣	١١٥.٧٦	٩٢.٦١	٢٣.١٥	٢٣.١٥	١١٥.٧٦
٤	١٢١.٥٥	٩٧.٢٤	٢٤.٣١	٢٤.٣١	١٢١.٥٥
٥	١٢٧.٦٣	١٠٢.١٠	٢٥.٥٣	٢٥.٥٣	١٢٧.٦٣
٦	١٣٤.٠١	١٠٧.٢١	٢٦.٨٠	٢٦.٨٠	١٣٤.٠١

مثال (٢) : فى ظل المثال السابق رقم (١) بين ماذا يحدث إذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلك أصبح ٥٠٪ ، مع بقاء الفروض الأخرى على حالها .

الإجابة :

طالما أن الميل الحدى للاستهلاك (MPC) أصبح ٥٠٪ فإن الميل الحدي للادخار MPS سيصبح ٥٠٪ .

فإن معدل نمو الدخل = ٥٠٪ × ٢٥٪ = ١٢.٥ ٪

وسيتبع ذلك تطور الدخل القومى ومكوناته وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

الزمن	Y	C	S	I	C+I
صفر	١٠٠.٠٠	٥٠.٠٠	٥٠.٠٠	٥٠.٠٠	١٠٠.٠٠
١	١١٢.٢٥	٥٦.٢٥	٥٦.٢٥	٥٦.٢٥	١١٢.٢٥
٢	١٢٦.٥٦	٦٣.٢٨	٦٣.٢٨	٦٣.٢٨	١٢٦.٥٦
٣	١٤٢.٣٨	٧١.١٩	٧١.١٩	٧١.١٩	١٤٢.٣٨
٤	١٦٠.١٨	٨٠.٠٩	٨٠.٠٩	٨٠.٠٩	١٦٠.١٨
٥	١٨٠.٢٠	٩٠.١٠	٩٠.١٠	٩٠.١٠	١٨٠.٢٠
٦	٢٠١.٧٢	١٠١.٣٦	١٠١.٣٦	١٠١.٣٦	٢٠١.٧٢

تعليق :

من الواضح فى المثال رقم (٢) أن إنخفاض الميل الحدي للاستهلاك

(أى إرتفاع الميل الحدى للإدخار) إنما يعنى أن مستوى أكبر من الاستثمار مطلوب لكى يوازن مستوى الإدخار الجديد ، وذلك لتحقيق النمو المطلوب فى الدخل أو الناتج القومى عند مستوى التشغيل الكامل .

مثال (٣) : بالرجوع إلى مثال (١) ماذا يحدث لو أن قيمة إنتاجية رأس المال (R) إرتفعت إلى ٤٠٪ بدلا من ٢٥٪ ، وذلك كنتيجة لإرتفاع مستوى التقدم الفنى فى المجتمع ، وذلك مع بقاء بقية الافتراضات على ماهى عليه .

الإجابة :

فى ظل الافتراض الجديد بأن معامل رأس المال أصبح ٤٠٪ ، فمعنى ذلك أن ما قيمته ١٠ جنيهات استثمارا صافيا سوف تنتج ماقيمته ٤ جنيهات سنويا بدلا من جنيهين ونصف فى المثالين (١)،(٢) السابقين.

فى هذه الحالة فإن الناتج أو الدخل القومى لابد وأن يرتفع بمعدل أكبر مما حدث فى المثال (١) ، وبمعدل أقل فى المثال (٢) ، وذلك يعنى زيادة معدل النمو فى الانفاق الكلى من أجل المحافظة على مستوى العمالة الكاملة ، أى يرتفع الدخل القومى بمعدل نمو :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MPS \times R$$

$$٨\,\% = ٢٠\,\% \times ٤٠\,\%$$

ويصبح مستوى الدخل القومى فى السنة الأولى ١٠٨ مليون جنيه ، بينما يرتفع الاستثمار من ٢٠ مليون جنيه إلى ٢١.٦ مليون جنيه وهو

يساوى مستوى الإدخار في السنة الأولى ، وهكذا فى السنوات التالية ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

الزمن	Y	C	S	I	C+I
صفر	١٠٠.٠٠	٨٠.٠٠	٢٠.٠٠	٢٠.٠٠	١٠٠.٠٠
١	١٠٨.٠٠	٨٦.٤٠	٢١.٦٠	٢١.٦٠	١٠٨.٠٠
٢	١٦٦.٦٤	٩٣.٣١	٢٣.٣٣	٢٣.٣٣	١٦٦.٦٤
٣	١٢٥.٩٧	١٠٠.٧٨	٢٥.١٩	٢٥.١٩	١٢٥.٩٧
٤	١٣٦.٠٥	١٠٨.٨٤	٢٧.٢١	٢٧.٢١	١٣٦.٠٥
٥	١٤٦.٩٣	١١٧.٥٤	٢٩.٣٩	٢٩.٣٩	١٤٦.٩٣
٦	١٥٨.٦٨	١٢٦.٩٤	٣١.٧٤	٣١.٧٤	١٥٨.٦٨

نتيجة :

بعد عرض المثال السابق نستطيع أن نخرج بالنتيجة التالية : " من أجل الحفاظ على المستوى التوازنى للدخل لابد وأن يتساوى الإدخار مع الاستثمار (فى المدي القصير) ، إلا أن الحفاظ على مستوى التوظف الكامل فى المدى الطويل يتطلب أن يزيد الاستثمار اليوم دائما على إدخار الأمس " .

فكما هو موضح بالجدول رقم (٢) عندما إرتفع الميل الحدى للإدخار إستلزم ذلك أن يكون حجم الاستثمار كبيرا أيضا إذا أريد لمستوى الدخل أن ينمو بالمعدل المطلوب للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .

أما فى الجدول رقم (٣) فعندما إرتفعت إنتاجية المال ، أى

زادت القدرة الإنتاجية الحاصلة من الاستثمار ، تطلب ذلك أن يرتفع مستوى الإنفاق الكلي في الفترة القادمة ليمتص هذه الزيادة في الإنتاج ، وإلا فسيحدث فائض في الإنتاج مما يؤدى بالمستثمرين إلى أن يخفضوا من إنفاقهم الإستثمارى ، وإذا حدث ذلك فسيؤثر مستقبلا علي مستوى العمالة ، ومن ثم يبتعد الاقتصاد القومى عن المستوى التوازنى .

وعليه " إذا أريد الحفاظ على مستوى التوظف الكامل فى المدى الطويل فلابد للاستثمار أن يرتفع باستمرار ، وهذا يتطلب أيضا نموا مستمرا فى الدخل القومى بمعدل يكفى لامتصاص الزيادة فى الإنتاج الناتجة عن الاستثمار " .

خلاصة ما سبق :

١ - من أجل المحافظة على حالة العمالة الكاملة لابد من أن ينمو الدخل والاستثمار عند معدل ثابت ، يتمثل فى ضرب الميل الحدى للادخار فى إنتاجية رأس المال .

٢ - لابد وأن يزيد استثمار اليوم دائماً على إدخار الأمس .

٣ - إذا لم يكن استثمار اليوم كاف ، فإن هذا سيؤدي إلى بطالة اليوم ، ولكن إذا كان استثمار اليوم كاف ، فإنه لابد وأن يكون استثمار الغد أكبر ، وذلك إذا ما أردنا الحفاظ علي مستوي العمالة الكاملة لعناصر الإنتاج .

هل يمكن تطبيق نموذج هارود - دومار فى الدول النامية ؟

أغرت السهولة الحسابية وقلة البيانات والاحصائيات التي يتطلبها هذا النموذج الكثير من البلدان النامية فى تطبيقه واستخدامه فى كثير من خططها الاقتصادية في التنمية ..

وفيما يلى بعض الأمثلة العملية على إستخدام النموذج فى الناحية التطبيقية فى البلدان النامية :

مثال ١ :

نفرض أن معدل النمو السكانى فى دولة ما ٣٪ سنويا ، وقررت هذه الدولة أن يكون معدل نمو دخل الفرد فى حدود ٢٪ سنويا . هنا لابد وأن يكون معدل نمو الناتج القومى (الدخل القومى) ٥٪ سنويا ، وذلك حيث أن :

معدل نمو دخل الفرد السنوى = معدل النمو السنوى فى الدخل القومي - معدل النمو السكانى السنوى .

، معدل نمو الدخل القومى = معدل نمو الدخل الفردى + معدل نمو السكان .

إذن ما هو مقدار الاستثمار المطلوب سنويا من أجل أن نحقق هذا الهدف مع فرض أن إنتاجية رأس المال فى هذا المجتمع (R) تساوى ٣٣٪.

الإجابة :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = R \times MPS$$ بما أن معادلة نمو الدخل القومى =

$$= ٣٣٪ \times MPS$$

$$= ٥٪$$

∴ الميل الحدى للإدخار لابد وأن يساوى (١٥٪) حيث

$$MPS = \frac{٥٪}{٣٣٪}$$

أى أنه لتحقيق معدل نمو فى الدخل القومى يساوى ٥٪ سنويا فإن المجتمع لابد وأن يدخر ويستثمر ما قيمته ١٥٪ من الدخل القومى سنويا.

مثال ٢ :

احسب معدل نمو الدخل الفردي إذا علمت أن معدل النمو السكانى السنوى فى إقتصاد ما هو ١.٥٪ ، والميل الحدى للإدخار ٦٪ ومعامل رأس المال ٤ .

فى هذه الحالة فإن معدل نمو الدخل الفردى = صفر ، حيث

أن معدل نمو الدخل القومى = الميل الحدى للإدخار × إنتاجية رأس المال (١).

∴ معدل نمو الدخل القومى = ٠.٠٦ × $\frac{١}{٤}$ = ٠.٠١٥

---

(١) إنتاجية رأس المال تساوي مقلوب معامل رأس المال .

∴ معدل نمو الدخل القومى = معدل نمو الدخل الفردي + معدل نمو السكان

∴ ٠.١٥ = س + ١.٥

٠.١٥ = س + ٠.١٥ ($\frac{١٥}{١٠٠}$)

∴ معدل نمو الدخل الفردي = صفر

وإذا أريد رفع معدل نمو الدخل الفردى بنسبة ٢٪ سنويا ، فإن الدخل القومى لابد وأن يرتفع بمعدل ٣.٥٪ ، حيث أن :

معدل نمو الدخل القومى = معدل نمو الدخل الفردى + معدل نمو السكان

س = ٢٪ + ١.٥٪

= ٣.٥٪

وفى هذه الحالة ، ومع افتراض نفس قيمة معامل رأس المال (٤) ، فإن معدل الإدخار لابد وأن يرتفع من (٠.٠٦) إلي (٠.١٤) وذلك حيث أن :

معدل نمو الدخل القومى = إنتاجية رأس المال × الميل الحدى للإدخار

٣.٥٪ = $\frac{١}{٤}$ × س

٠.٣٥ = $\frac{١}{٤}$ س

∴ الميل الحدى للإدخار = ٠.٣٥ × ٤ = ٠.١٤

وهذا يتطلب إتباع سياسة إدخارية فعالة لترفع معدل الإدخار من

(٦٠٠) إلى (١٤٠٠) . فإذا كان هذا المعدل من الإدخار من الصعوبة تحقيقه من مصادر التمويل الداخلية والخارجية خلال الفترة المعنية فلابد من تغيير الهدف المطلوب الوصول إليه وهو رفع معدل نمو الدخل الفردى بمقدار ٢٪ .

أما إذا لم يكن بالاستطاعة تخفيض معدل نمو الدخل الفردى عن ٢٪ ، فيمكن اللجوء إلي محاولة تخفيض معامل رأس المال الكلى ، وذلك بأن توزع الاستثمارات علي الأنشطة الإنتاجية التى تتميز بصغر معامل رأس المال ، بحيث نحصل فى النهاية علي معامل رأس المال أقل من (٤).

من المثال السابق يتبين لنا أنه باستخدام نموذج (هارود - دومار) يمكن زيادة معدل النمو فى الدخل القومي بطريقتين : إما بتخفيض معامل رأس المال ، وإما بزيادة الإدخار (الاستثمار) .

تقويم نموذج هارود ودومار:

تعرض هذا النموذج لكثير من الانتقادات التي نوجز بعضا منها فيما يلى :

١ - افترض النموذج ثبات كل من الميل الحدى للإدخار (أى العلاقة بين الدخل والإدخار) وإنتاجية رأس المال (أى العلاقة بين الناتج ورأس المال) الأمر الذى جعل جون روبنسن J. Robinson تصف النموذج بأنه عبارة عن معادلة حسابية بسيطة[1] simple piece of arithmetic . هذا

(1) J. Robinson, " The Model of An Expanding Economy ", Economic Journal, March 1952, p.42 .

الافتراض من الصعب قبوله فى عالم متغير خاصة فى المدي الطويل ، مما يجعل تحقيق معدل ثابت من النمو في الدخل القومى أمرا صعبا أيضا وذلك لأنه من غير المتوقع ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج إذا كان معدل التراكم الرأسمالى متزايدا فى ظل خطة التنمية . كما وأن الفن الإنتاجي (التكنولوچى) له تأثير كبير أيضا على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى ، مما يؤدى كذلك لعدم قبول ثبات هذه العلاقة في المدى الطويل والاعتماد على استخدام المعاملات السابقة لرأس المال في الاقتصاد القومى ككل من أجل توقع النمو فى المستقبل .

ويضاف إلى ذلك أن من المشكلات التى تعانى منها الدول النامية ، توافر الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالمعاملات المختلفة ، ومن أهمها معامل رأس المال . وهذا يجعل الحصول على بيانات تاريخية عن معامل رأس المال أمراً صعبا بالإضافة إلى عدم دقته ، مما يؤدي إلى خطورة الإعتماد عليه فى وضع خطط التنمية .

٢ - عدم ضمان تحقق التوقعات فى عالم اليوم سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة سوف يجعل من تطبيق هذا النموذج أمرا صعبا . فأى إنحراف بين توقعات المستثمرين بالنسبة للطلب أو التغير التكنولوچى وبين واقع الأحداث سوف يؤدى إما إلى ركود طويل أو إنتعاش كبير . بمعني أنه إذا لم يكن معدل النمو الذي يرتب على أساسه المستثمرون قراراتهم يتطابق تماما مع معدل نمو الناتج المتحقق . فإن خيبة أمل هؤلاء المستثمرين سوف تؤدى بالاقتصاد إما إلي الانتعاش boom أو إلى الركود slump [١].

(1) Deane, Fvolution, p. 199.

٣ - بالرغم من أن هذا النموذج قد وجد قبولا كبيرا لاستخدامه فى خطط تنمية كثير من الدول النامية بهدف القيام بإجراء توقعات عن معدلات النمو فضلا عن تحديد المتطلبات الإدخارية التى تتطلبها أهداف التنمية ، إلا أنه كما لاحظنا قد اهتم بعامل واحد من عوامل التنمية الاقتصادية وهو رأس المال . ولكن كما لاحظنا فى السابق ، إنه بالرغم من أهمية رأس المال في التنمية فإنه يجب عدم إغفال العوامل الأخرى مثل الموارد البشرية والموارد الطبيعية والخدمات الأساسية اللازمة لعملية التنمية كالنقل والطرق والكهرباء ..... إلخ وذلك فضلا عن العوامل الأخرى غير الاقتصادية كالعوامل الإجتماعية والسياسية . فلو أعتمد على هذا النموذج مثلا فى المجتمعات التى تتوافر بها رؤوس الأموال كالسعودية ودول الخليج لساد الاعتقاد بأن مشكلة التنمية ليست قائمة . ولكن هذا غير صحيح ، حيث إن العوامل الأخرى التى تتفاعل مع رأس المال وتتعاون معه لها أهمية كبيرة فى تحقيق التنمية الشاملة .

ولا نضيف جديدا بالتنويه إلى أن سائر بقية الدول النامية تعاني من قلة المدخرات أو تسربها إلي الإكتناز أو الهروب للخارج ، إضافة إلي عدم توافر فرص الاستثمار التى يمكنها من امتصاص هذه المدخرات إن وجدت ، أو عدم توافر الجو الإجتماعى المناسب (كما أشار شومبيتر) ، الأمر الذي يقضي على حافز الاستثمار لدي المستثمرين . كل هذه الأمور من شأنها أن تضعف إمكانية تطبيق هذا النموذج بنجاح لتحقيق معدل النمو المنشود فى الدخل القومى .

٣- ملاحظات حول مفهوم معامل رأس المال :

اعتمد نموذج هارود ودومار بصفة رئيسة على معامل رأس المال للدخل capital - output ratio حيث - كما سبق أن بينا - إن معدل النمو في الدخل القومى يعتمد على العلاقة بين الميل الحدى للإدخار ومعامل رأس المال . لذلك وجدنا من المناسب إعطاء خلفية موجزة عن هذا المصطلح واستخداماته المختلفة .

أ- مفهوم معامل رأس المال :

يقصد بمعامل رأس المال حجم الاستثمار اللازم للحصول على وحدة واحدة من الناتج . فإذا افترضنا أن ما قيمته وحدة واحدة من الناتج (جنيه واحد مثلا) يلزم لإنتاجها استثمار ثلاث وحدات من رأس المال (٣ جنيهات) ، فإن معامل رأس المال فى هذه الحالة يساوى ٣ أو :

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج}} = \frac{K}{Y} = \frac{٣}{١} = ٣$$

حيث (K) تعبر عن رأس المال (Y) تعبر عن الدخل أو الناتج . وهذا المعامل يطلق عليه المعامل المتوسط لرأس المال average capital-output ratio . ويشير هذا المفهوم - المعامل المتوسط لرأس المال - إلى رصيد رأس المال الموجود فى الاقتصاد القومى وما ينتج عنه من تدفق فى الناتج . فإذا افترضنا أن حجم رأس المال فى الاقتصاد القومى يبلغ ١٢ بليون جنيه وحجم الناتج القومي يبلغ ٤ بلايين جنيه ، عندئذ يكون معامل رأس المال يساوي :

$$٣ = \frac{١٢}{٤}$$

ولكن هناك مفهوما آخر لمعامل رأس المال وهو المعامل الحدي لرأس المال marginal capital-output ratio وهو المفهوم الشائع الاستخدام في خطط التنمية ، ويقيس هذا المفهوم الزيادة في رأس المال المطلوبة لتحقيق زيادة في الناتج بوحدة واحدة أي :

$$\frac{\text{الزيادة في رأس المال}}{\text{الزيادة في الناتج القومي}} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

حيث (ΔK) تعبر عن التغير في رأس المال و (ΔY) تعبر عن التغير في الناتج وحيث إن الزيادة في رأس المال هي بتعبير آخر الاستثمار الصافي .

$$\text{إذن المعامل الحدي لرأس المال} = \frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{الناتج القومي الصافي}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث تعبر (I) عن الاستثمار الصافي .

وبعبارة أخرى فإن المعامل المتوسط لرأس المال يعبر عن العلاقة بين كل ما استثمر من رأس المال في الماضي وبين إجمالي الناتج . بينما المعامل الحدي لرأس المال يعبر عن العلاقة بين ذلك الجزء من الاستثمار الذي أضيف لرأس المال خلال فترة معينة (تغير في رأس المال) وما نتج عنه من إضافة في الناتج (تغير في الناتج) خلال نفس الفترة فالمفهوم

الأول يعتبر مفهوما ساكنا static بينما المفهوم الثانى يعتبر مفهوما متحركا ديناميكيا dynamic . وكما أوضحنا أعلاه ، إن المعامل الحدى لرأس المال هو المستخدم فى خطط التنمية حيث يفيد فى تحديد حجم الزيادة المطلوبة فى الاستثمار لإنتاج وحدة واحدة إضافية من الناتج . فإذا أردنا زيادة الناتج بمقدار ٢٠ مليون جنيه ويقدر معامل رأس المال بـ ٤ ، لذلك فإن الزيادة المطلوبة فى رأس المال (الاستثمار الصافي) لابد وأن تكون ٨٠ مليون جنيه .

ب - العوامل المؤثرة فى حجم معامل رأس المال فى الاقتصاد القومى :

يختلف معامل رأس المال من مجتمع لآخر كما يختلف من فترة لأخرى داخل المجتمع . ليس هذا فحسب ، بل يختلف أيضا من قطاع لآخر ومن مشروع لآخر داخل القطاع نفسه . فمعامل رأس المال فى القطاع الزراعي أقل من معامل رأس المال فى القطاع الصناعي ، وفى الصناعات الاستهلاكية أقل منه في الصناعات الثقيلة حيث تحتاج الصناعات الثقيلة إلى حجم رأس مال أكبر من حجم رأس المال الذي تحتاجه الصناعات الاستهلاكية لإنتاج وحدة واحدة من الناتج . كما أن معامل رأس المال يرتفع بشدة فى مشروعات التجهيزات الأساسية كالطرق والكبارى والسدود والسكك الحديدية والموانئ . ويتوقف معامل رأس المال على أسلوب الإنتاج المستخدم أو بتعبير آخر على دالة الإنتاج المستخدمة فى الصناعة، فهو ينخفض فى الصناعات التى رأس مالها خفيف ويرتفع فى الصناعات التى رأس مالها كثيف ومن ثم ، فإن معامل رأس المال على مستوي

الاقتصاد القومى إنما هو المتوسط المرجح للمعاملات المختلفة في جميع القطاعات [١]. وبالتالى فهو يتأثر بالأهمية النسبية التى يمثلها كل قطاع فى الاقتصاد الوطنى ، كما يتأثر بالأهمية النسبية للمشروعات المختلفة داخل كل قطاع ، فضلا عن تأثر معامل رأس المال بالعوامل الأخرى كالنواحي الإدارية والتنظيمية وإنتاجية العمل والطرق الفنية المستخدمة في العملية الإنتاجية . وباختصار يتأثر معامل رأس المال بكل الظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية .

باختصار فإنه من المتوقع فى المراحل المبكرة للنمو الاقتصادى في الدول النامية أن يكون معامل رأس المال مرتفعا نتيجة لقيام المجتمع باستثمارات كبيرة فى مشروعات التجهيزات الأساسية والتى تتسم بإرتفاع معامل رأس المال خاصة في المدى القصير ، إذ بالإضافة إلى حاجة هذه المشروعات إلى كميات كبيرة من رأس المال ، فإنها تحتاج لفترات طويلة حتى يتحقق العائد من ورائها . ومن جهة أخرى ، فهناك عوامل تساعد على تخفيض معامل رأس المال فى فترة تحقيق المجتمع للشروط التى تؤهله للإنطلاق نتيجة استغلال الطاقات التى وفرتها التجهيزات الأساسية وتطبيق أساليب التقنية الحديثة فى استغلال الموارد المتاحة فى المجتمع .

جـ - تحفظات حول استخدام معامل رأس المال[٢] :

بالرغم من الأهمية الكبيرة لمعامل رأس المال باعتباره أداة من أدوات

---

(١) المتوسط المرجح لمعاملات رأس المال هو متوسط معاملات رأس المال فى القطاعات المختلفة بعد إعطاء معامل كل قطاع وزنا يتفق مع زيادة الناتج فى كل منها .

(٢) ذكرنا بعض التحفظات عند تقويم نموذج هارود - دومار فى الصفحات السابقة .

التخطيط الاقتصادي ، إلا أن عليه بعض التحفظات التي نوردها فيما يلي:

١ - من أهم التحفظات على استخدام معامل رأس المال أنه يرجع الزيادة فى الناتج إلى عامل واحد وهو رأس المال مفترضا بذلك توفر العوامل الأخرى كالعمل والموارد والتنظيم وغيرها بالكمية والنوعية المطلوبة . ولكن هذا الوضع وإن توافر فى الدول المتقدمة فإنه لا يتوافر فى الدول النامية . كما أن إفتراض زيادة الناتج لتوفر رأس المال فقط يعتبر افتراضا مبالغا فيه لأنه يتجاهل دور العوامل المكملة مع رأس المال سواء كانت عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية .

٢ - يقدّر معامل رأس المال عادة لفترات طويلة مستقبلية مفترضا بذلك وجود علاقة ثابتة بين رأس المال والإنتاج ، وقد يصدق ذلك على الدول المتقدمة ؛ أما الدول النامية فكما أوضحنا فى السابق ، يتغير معامل رأس المال من فترة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن مشروع لآخر داخل القطاع ، كما يعتمد على عوامل كثيرة يندر عدم تغيرها في المدى الطويل . لذا فإن وضع الخطة الاقتصادية بناء على ثبات معامل رأس المال يؤدى إلى نتائج غير واقعية .

٣ - طالما أن معامل رأس المال هو عبارة عن نسبة رأس المال إلي الناتج ، فإن من مشكلات تقدير معامل رأس المال ما يتعلق بتقدير كل من رأس المال والإنتاج . فمن الاقتصاديين من يرى أن المقصود برأس المال هو رأس المال الثابت كالمبانى والآلات والمعدات ومنهم من يرى أن يضاف إلى ذلك المواد الخام اللازمة للإنتاج . وكذلك عند تقدير قيمة الناتج القومى ،

هل يحتسب الناتج القومى الإجمالى أم الصافى ؟ وكذلك ما هى الأسعار التى يحتسب على أساسها هل على أساس الأسعار الثابتة أم الجارية ؟ وهكذا نهناك الكثير من التساؤلات الكثيرة التى تضيف صعوبات كبيرة فى تقدير معامل رأس المال .

أسئلة التقويم الذاتى للفصل الرابع:

١-"يعتبر كينز من أهم اقتصادى القرن العشرين الذى اصبح له أسلوب وفكر معين فى الاقتصاد بشكل عام وفى النمو الاقتصادى بشكل خاص".

اشرح ذلك من خلال عرضك لتحليلات كينز عن الدخل القومى والعمالة والطلب الفعال.

٢-على الرغم من أن سياسات كينز ركزت أساسا على علاج مشكلات الدول المتقدمة، إلا أن هذه السياسات والأدوات الاقتصادية وجدت قبولاً فى الدول النامية.

اشرح ذلك مبينا مدى ملاءمة نظرية كينز للدول النامية

٣-استعرض نموذج هارود/ دومار فى النمو الاقتصادى.

٤-احسب معدل نمو الدخل القومى فى مصر، إذا علمت أن معدل النمو السكانى السنوى هو ٢%، وأن الميل الحدى للادخار ٤% ومعامل رأس المال ٤.

الفصل الخامس
نظريات التنمية

الهدف من هذا الفصل:

يصبح القارئ ملماً بالنقاط التالية:

١-أن تفسير نظريات التنمية يتم وفق مراحل عملية التنمية، أى بتعقب مراحل النمو التى تمر بها المجتمعات.

٢-لا تقتصر مراحل التنمية على تلك النظريات الحديثة، بل أيضاً على مراحل التنمية التى وردت فى الفكر الاقتصادى اعتبارا من رؤية عبدالرحمن ابن خلدون المفكر العربى مروراً بالمدرسة الألمانية ثم نظرية ماركس ونظرية روستو.

٣-الموقف الآن خاصة بعد تزاحم الأفكار حول نهاية التاريخ وصراع الحضارات، كما جاءت على كتابات فرانسيس فوكوياما، وصموئيل هنجتون.

الفصل الخامس

نظريات التنمية

نظريات مراحل التنمية الاقتصادية :

تمهيد :

تفسر نظريات مراحل التنمية الاقتصادية عملية التنمية عن طريق تعقب مراحل النمو التى تمر بها المجتمعات حتى تصل إلى مراحل متقدمة من التطور والنمو . فالمراحل التى مرت بها الدول الصناعية المتقدمة ، من أحوال سادت فيها صور التخلف فى جميع نواحى الحياة المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية إلى أوضاع اتسمت فى الوقت الحاضر بالتطور فى كثير من هذه النواحي . هذا التطور أفسح المجال لكثير من الاقتصاديين لتعقب أهم المراحل واستخلاص أهم الأسس النظرية والعملية من هذه المشاهدات والتي قد تعتبر دروسا للدول النامية فى الوقت الحاضر .

ولم تقتصر بالطبع نظريات المراحل على تلك النظريات الحديثة التى ظهرت فى العصر الحديث كنظرية روستو[١] ونظرية كولن كلارك وغيرهما

---

(١) W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth (Cambridge : Cambridge University Press, 1960) .

أنظر ترجمة هذا الكتاب : مراحل النمو الاقتصادى ، ترجمة برهان دجانى ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٠ .

يطلق على هذه النظرية مراحل النمو الاقتصادي stages of economic growth وان كنا نعتقد أنه بالنظر لاختلاف مفهوم النمو عن مفهوم التنمية يجب تسميتها بمراحل التنمية=

إنما ظهرت في الفكر الإقتصادى نظريات تصف وتحلل إنتقال المجتمع من مرحلة إلى أخري من مراحل النمو . ويأتى المفكر العربى عبد الرحمن ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) فى مقدمة من وضع نظرية تحليلية لمراحل النمو التى تمر بها المجتمعات البشرية . كما تعتبر المدرسة الألمانية التاريخية فى القرن التاسع عشر من أهم المدارس التى تمثل الفكر الغربى فى تلك الفترة والتى وضعت تحليلها لمراحل النمو على أساس تاريخي يتداخل فيه كثير من العوامل غير الاقتصادية كالسياسية والاجتماعية . ويأتي فى مقدمة رواد هذه المدرسة فردريك ليست Fredrick List وكارل بوخر K. Bucher بجانب هذه المدرسة تأتى نظرية كارل ماركس K. Marx التى وضعها كتحليل للكيفية التي يتم بها زوال النظام الرأسمالى وإحلال النظام الشيوعى محله . وقام والتر روستو W. Rostow بالرد على نظرية ماركس فى نظريته المشهورة التى ظهرت عام ١٩٦٠ فى كتابه الذى يحمل عنوان " مراحل النمو الاقتصادى " .

وسنتناول فى هذا الفصل ، بشئ من الإيجاز ، نظرية ابن خلدون ، ثم آراء بعض رواد المدرسة الألمانية التاريخية ، تليها نظرية كارل ماركس. بعد ذلك ننتقل إلى نظرية روستو والتى نستعرضها بالتفصيل لنرى وجهة النظر الحديثة مقارنة بوجهات النظر السابقة .

= الاقتصادية stages of economic development حيث إنها تعطى وصفا تفصيليا لمراحل التغيير البنيانى الاقتصادى والاجتماعى التى تمر بها المجتمعات إلى أن تصل إلى طور النمو الحاصل فى الدول المتقدمة فى وقتنا الحاضر كما سنرى فيما بعد .

المبحث الأول

نظرية المراحل عند ابن خلدون

(١٣٣٢-١٤٠٦م)

نظرية المراحل عند ابن خلدون تعتبر من النظريات الديناميكية التي تصور تطور المجتمعات وازدهارها ثم اضمحلالها واندثارها وذلك بفعل عوامل عديدة متشابكة ومترابطة وتؤثر فى بعضها البعض . فتطور وازدهار المجتمع يحدثان نتيجة تفاعل عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وإلي نفس هذه العوامل يعود تدهور المجتمع واندثاره . وعليه فإن ابن خلدون يحاول تفسير مصائر المجتمعات البشرية التى تكونت وزالت وهذه هى سنة الحياة التى رسمها الله لعباده .

إن ابن خلدون ، بالرغم من أنه كان يطرح قضايا سادت فى الحقبة الزمنية التى عاصرها والحضارات التى سبقته ، إلا أنه استشعر إلي حد كبير تلك العوامل التى لها دور كبير فى إخفاق المجتمعات البشرية من بعد تطورها وازدهارها والتى كان دورها ملموسا فى إخفاق المجتمعات التى تلت عصر ابن خلدون .

وابن خلدون فى مقدمته[1] يشير بوضوح إلى رؤيته الواضحة ومفهومه الشامل للتاريخ وإلي تحليله للبنيان الاجتماعى والسياسى والاقتصادي لتطور الأمم .

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت ، دار الفكر ، ص ٢٧ . ونشير إليها هنا باسم مقدمة ابن خلدون .

وبناء على هذا المفهوم الشامل لطبيعة العمران عند ابن خلدون نستعرض فيما يلى بإيجاز مراحل تطور المجتمعات البشرية فى نظريته . ويمكن النظر إلى هذه المراحل على أساس النشاط الإنتاجى للمجتمعات ، أو بعبارة أخرى إبراز الجانب الاقتصادى البحت لهذه المراحل، ويقسم تطور المجتمع فى هذه الحالة إلى ثلاث مراحل : مرحلة الزراعة ومرحلة الصناعة ومرحلة التجارة . أما من حيث النظرة الشمولية والتى تأخذ فى حسبانها العوامل المختلفة التى تؤثر فى تطور المجتمعات البشرية من سياسية واقتصادية واجتماعية ، فيمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربع : مرحلة البداوة ومرحلة الملك ومرحلة الحضارة ومرحلة الهرم[١] . وبعض الكتاب يرجعها إلى مرحلتين فقط هما : مرحلة إشباع الحاجات الأساسية (المرحلة السفلي) ومرحلة الحضارة (المرحلة العليا)[٢] .

ولكن الذى يميز نظرية ابن خلدون عن غيرها من نظريات المراحل الأخرى كالمدرسة الألمانية التاريخية أو نظرية ماركس أو روستو ، والذين سنتناول نظرياتهم في مراحل تطور المجتمعات بالتفصيل فيما بعد ، هو واقعية نظرية ابن خلدون بالنسبة للتفسير الذى وضعه لتطور المجتمعات البشرية من البداوة إلي الازدهار ثم الاضمحلال .

---

(١) عاطف عجوة ، " الفكر الإسلامى ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسى " بحث مقدم لمسابقة مؤسسة دلة فى الاقتصاد الإسلامى ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ .

(٢) إيف لاكوست Yves Lacoste العلامة ابن خلدون ، ترجمة الدكتور ميشال سليمان ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٠ ، عدنان عباس على ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٩ وص ص ٨٠ - ٨٢ .

لذلك فإننا نميل إلى تقسيم المراحل عند إبن خلدون إلى : المرحلة الأولى مرحلة إشباع الحاجات الأساسية ، والمرحلة الثانية مرحلة الحضارة ، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهى مرحلة الهرم . وهذا التقسيم يتبع مباشرة تقسيم ابن خلدون لأطوار عمر الدولة ، والتي يقول فيها إنها لا تعدو فى الغالب ثلاثة أجيال (عمر كل جيل أربعين سنة) : الجيل الأول البداوة ، والجيل الثانى جيل الحضارة ، والجيل الثالث فقدان العصبية وزوال الدولة[١].

وفيما يلى نتناول كل مرحلة بشىء من الإيجاز .

١ - المرحلة الأولى - مرحلة إشباع الحاجات الأساسية :

لكى نفهم خصائص هذه المرحلة كما صورها ابن خلدون يمكن النظر إليها على أساس التحليل الديناميكى الذي وضعه ابن خلدون للبنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية والبنية السياسية للمجتمعات البشرية في هذه المرحلة . فيرى ابن خلدون أن مرحلة البداوة هى أولي مراحل تطور المجتمعات حيث : " إن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار ، وأصل لها "[٢] . وفى هذه المرحلة ، هناك من البدو من " يستعمل الفلح من الفراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها "[٣] وهذا النشاط الاقتصادى للبدو بجانب الصيد فى البر أو البحر يسمى عند ابن خلدون

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، ص ص ١٣٤- ١٣٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

نلاحة . ويتم الإنتاج فى هذه المرحلة بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك[١] فإذا تحسنت أحوال البدو " وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاة دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا فى الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر "[٢] .

أى أن ابن خلدون يرى أن النشاط الإنتاجي يتم فى هذه المرحلة لإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع . فإذا تحسنت الأحوال المعيشية وزاد الإنتاج على الحاجات الضرورية يبدأ المجتمع فى التحول من مجتمع يكفي الشخص نفسه من إنتاجه إلى مجتمع يتبادل الأفراد فيما بينهم ويتعاونوا فى الزائد على الضرورة ويتوسع النشاط الاقتصادى وهنا يتحرك المجتمع إلى المرحلة التالية وهى مرحلة الحضارة.

أمامن الناحية السياسية والاجتماعية ، فيركز ابن خلدون على أهمية دور القبيلة فى إطار العمران البدوى والذى يجمع أواصرها مبدأ أساسى هو العصبية . هذه العصبية هى القوة والتضامن واستدل عليها ابن خلدون[٣] بما جاء فى القرآن الكريم فى سورة يوسف عليه السلام حين قال إخوته لأبيه { ولئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون } . وأشد العصبيات عند ابن خلدون هى التى تأتى عن طريق النسب بمعنى " أن

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

النسب إنما فائدته هذا الإلتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتي تقع المناصرة والنعرة[١] ، كما أن الرياسة على أهل العصبية لا تكون فى غير نسبهم وذلك أن الرياسة لا تكون إلا بالقلب والغلب إنما يكون بالعصبة "[٢] .

واستخدام ابن خلدون للعصبية فى هذا المضمون ليعبر بها عن التضامن والقوة والحصول على الرئاسة إنما يعنى واقعا اجتماعيا وسياسيا له أثر كبير في هذه المرحلة والمرحلة التى تليها من مراحل تطور المجتمعات البشرية .

٢ - المرحلة الثانية - مرحلة الحضارة :

لا يقف تأثير العصبية فى المرحلة الأولى من مراحل التطور كما بينا أعلاه إنما " الغاية التى تجرى إليها العصبية هى الملك " وهو تطور من حالة البداوة إلى حالة الرياسة وبعدها إلي حالة الملك . فالرياسة عند ابن خلدون أقل درجة من الملك " لأن الرياسة إنما هى وظيفة وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر فى أحكامه . وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها . فإذا بلغ رتبة الإدارة والاتباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر لا يتركه ، لأنه مطلوب للنفس ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا ، فالتغلب الملكى غاية للعصبية "[٣] . فالعصبية إذن أداة لتحقيق مقاصد معينة للقبيلة تتدرج من رياسة القبيلة إلى مراتب أعلى وهى الملك .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ ، ١٠٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

ونتيجة لهذا الانتقال من البداوة إلى الملك تبدأ مرحلة العمران الحضري " فطور الحياة في الملك يتبع طور البداوة "[١] ، وفي هذه المرحلة يكون الكسب من الأعمال الإنسانية وتسمى الصنائع من كتابة وتجارة وخياطة وحياكة وفروسية ..... كما يكون " الكسب من البضائع وإعدادها للأغراض إما بالتقلب بها في البلاد واحتكارها وإرتقاب أحوال الأسواق فيها ويسمى هذا تجارة " وهذه " لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر "[٢] .

ويركز ابن خلدون في هذه المرحلة على النشاط الصناعي ويشير في ذلك إلى أن الصناعة درجة علمية تصرف فيها الأفكار كما أنه كلما تقدم عمران المجتمع تحسنت الصناعة وإرتفعت جودتها فعلى " مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوافر دواعي الترف والثروة "[٣] .

ويصف ابن خلدون هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بقوله إذا " حصل الملك تبعه الترف واتساع الأحوال ، والحضارة إما هي تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة ..... وعلي قدر عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة إذ أمور الحضارة توابع الترف ، والترف من توابع الثروة والنعمة ، والثروة والنعمة من توابع الملك "[٤] ، ومع هذا الترف وتحسن الأحوال المعيشية يكثر التناسل والولد والعمومية " أي يزداد عدد السكان فتزداد قوة الدولة بسبب كثرة العصائب " . ويستمر هذا الوضع

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٣١٨ .
(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٣٦ - ١٣٧ .

عند ابن خلدون جيلين ثم تبدأ الدولة فى الهرم . بمعنى أن ابن خلدون يضع حدا لهذا التطور التدريجى للمجتمعات البشرية ، حيث تنعم هذه المجتمعات بأكبر قدر ممكن من الترف والبذخ وهذه الحال هى أعلى درجات التقدم الممكنة فى العمران الحضرى ولكنها فى الوقت نفسه إيذان بنهايته وانحداره وهى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تطور المجتمعات البشرية.

٣ - المرحلة الثالثة - مرحلة الهرم :

بعد وصول الدولة إلى أقصى درجات الحضارة تقع فريسة الترف والبذخ ، وهذا يقودها إلى التدهور والانحطاط " إن غاية العمران هي الحضارة والترف وإنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ فى الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات " . ويحلل ابن خلدون أحوال المجتمعات البشرية التى تقود إلى هذه المرحلة عن طريق **أشكال الاستهلاك من بذخ المأكل وترف الملذات وأبهة المساكن وزهو اللباس وانطلاقة الفنون الترفيهية** وعن طريق ما يحدثه هذا الترف من آثار اجتماعية ، خاصة فى أخلاقهم وعاداتهم وسلوكهم . فيصف ابن خلدون الأخلاق الناتجة عن الحضارة والترف بأنها " عين الفساد " وذلك لأن الحضرى " لا يقدر على مباشرة حاجاته إما عجزا لما حصل له من الدعة أو ترفعا لما حصل له فى التعليم والترف ..... " ، وهو " بما فقد من خلق الإنسان بالترف والنعيم فى قهر التأديب ..... هو فاسد ..... وإذا فسد الإنسان فى قدرته إنسانيته وصار مسخا على الحقيقة ..... "[1] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

وهذه الأحوال من الدعة وفساد الأخلاق تجعل أفراد المجتمع يستكينون إلى " المهانة والخضوع " ويفقدون حلاوة العز والمجد والعصبية التى هى من خلق البداوة ، حتي إذا جاءهم معتد تجدهم يسقطون تحت ضرباته لعدم قدرتهم على مقاومته .

وهكذا يشير ابن خلدون إلى عوامل أساسية تعمل على نهاية الدولة وهدمها ، وحتى هذه العوامل السياسية وهى الغزو الخارجى الذي لا يجد من يقاومه من أفراد المجتمع الذين سكنوا إلى الترف والبذخ . وظهور الترف والبذخ يظهر لنا العامل الثانى في تحليل ابن خلدون وهو العامل الاجتماعى والأخلاقى والذى له إرتباط وثيق بالعامل الاقتصادي أيضا الذى يتمثل فى توفير السلع الترفيه والتفنن فى الصناعات مما أثر علي نمط الاستهلاك لدى أفراد هذه المجتمعات ، وبالتالى على تصرفاتهم وسلوكهم نحو مجتمعاتهم .

ونتيجة لذلك ، ومع ضعف الدولة وهرمها ، يتناقص فيها الترف لقلة العمران وقلة السكان ومن ثم يعودوا إلى " الاقتصار على الضرورى من أحوالهم فتقل الصنائع التى كانت من توابع الترف ..... ولا تزال الصناعات فى التناقص مازال المصر فى التناقص إلى أن تضمحل "[١] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

المبحث الثانى

المدرسة الألمانية التاريخية

جاء ظهور المدرسة الألمانية التاريخية التى ازدهرت أفكارها في القرن التاسع عشر كرد فعل للمدرسة الكلاسيكية فى إنجلترا . كما أنها ركزت إهتمامها على تشجيع الصناعة فى ألمانيا لتنافس الصناعات البريطانية فى ذلك الوقت . ومن هذا المنطلق ظهرت آراء هذه المدرسة متأثرة إلى حد كبير بأهمية التصنيع كوسيلة دافعة للنمو الاقتصادي . بالإضافة إلى ذلك إهتمت المدرسة الألمانية بتحديد نقط إنتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك بتفاعل عوامل عديدة منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الاجتماعية . ولعدم وجود اختلافات كبيرة فى أفكار رواد هذه المدرسة سنكتفى بتقديم أفكار كل من فردريك ليست F. List وبوخر Bucher ولكن بشىء من الإيجاز.

أولا - فردريك ليست F. List (١٧٨٩ - ١٨٤٦) :

يعتبر " فردريك ليست " من أهم رواد المدرسة الألمانية وقد اهتمت كتاباته ليس فقط بالناحية النظرية ولكن أيضا بوضع السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للتصنيع . وقد وصفت كتابات "ليست" بأنها تهدف إلى إرساء الأسس وتضع المعايير لتخطيط التنمية الاقتصادية . ولهذا فليس من المستغرب أن نجد كثيرا من أفكار " ليست " موجودة في نظريات التنمية الاقتصادية فى العصر الحديث ، أو بتعبير آخر جاءت كتابات " ليست " تحمل أفكارا حديثة .

ونحاول فيما يلى استعراض أفكار " ليست " بشيء من التركيز على أهمية العوامل والسياسات التى تظهرها نظريته فى المراحل ربما أكثر من التركيز على المراحل نفسها .

يعتبر " ليست " من أهم دعاة مبدأ الحرية الاقتصادية laissez-faire فيما عدا حماية الصناعات الناشئة infant industries من منافسة الواردات . ويري " ليست " أن الحرية الاقتصادية هى أهم وسيلة تقود إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع . كما ينظر " ليست " على أن المجتمع بأبعاده المختلفة من ثقافية واجتماعية وسياسية لها تأثير كبير على السياسات الاقتصادية التى تقود إلى التنمية الاقتصادية وأن أى سياسة اقتصادية لا تأخذ فى اعتبارها البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع تعتبر سياسة غير مفيدة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن النمو يتحقق فقط في المجتمعات التى تنعم بالحرية السياسية للمؤسسات والأفراد[1] .

وقد قسم " ليست " مراحل التنمية إلى خمس مراحل هي :

١ - مرحلة البدائية .

٢ - مرحلة الرعى .

٣ - مرحلة الزراعة .

---

(1) Friedrich List, National System of Political Economy (Philadelphia, 1856), pp. 178 - 179 from Enke, Economics, pp. 191 - 192.

أنظر أيضا :

Brenner, Theories, pp. 150 - 151 ; Hoselitz, op. cit., pp. 196 - 197 .

٤ - مرحلة الزراعة والصناعة .

٥ - وأخيرا مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة .

وقد ركز " ليست " جل إهتمامه فى شرح المراحل الثلاث الأخيرة وشبه المجتمع بعمر الإنسان الذي ينتقل من :

١ - مرحلة الطفولة : مرحلة الصيد والرعى .

٢ - مرحلة الشباب : الرعى وبعدها الزراعة .

٣ - مرحلة الرجولة : مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة .

مما يستدل به أن " ليست " نفسه لم يفرق أيضا بين المرحلتين الرابعة والخامسة فى التقسيم الأول .

ونتناول بإيجاز مراحل النمو الخمس عند " ليست " والتى كما نرى تم تقسيمها على حسب النشاط الإنتاجي فى المجتمعات .

المرحلة الأولى : وهى مرحلة البدائية أو البربرية ، وهي المرحلة التي وجد فيها الإنسان نفسه على أرض مليئة بالخيرات تكفى احتياجاته . فمن الناحية الاقتصادية يكفى الإنسان نفسه من إنتاج يده ، فهناك إكتفاء من ناحية إشباع الحاجات الإنسانية التى تعتبر بدائية . ومن الناحية الإجتماعية ، فلا يوجد أى تنظيم إجتماعى بالمعنى المعروف ، وربما نتج ذلك عن عدم إحتياج الفرد إلى الآخر فى تلبية حاجاته ، فلم ينشأ أى نوع من التبادل فى هذه المرحلة .

المرحلة الثانية : مرحلة الرعى ، وفيها ينتقل الإنسان على

هينة مجموعات من منطقة إلى أخرى ، فمعيشته تتم بدون استقرار فى مكان واحد . ولكن فى هذه المرحلة يبدأ الإنسان فى استخدام الحيوانات كوسائل إنتاجية وتتم بعض المبادلات بين أفراد المجموعات . ومن الناحية الإجتماعية تتكون العشائر والقبائل وتمثل نواة لمجتمع مستقر يتم فى المراحل اللاحقة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الزراعة ، وتتسم هذه المرحلة بالاستقرار حيث يتولى الإنسان زراعة الأرض وتتطور عمليات التبادل بين العشائر ، ويبدأ النظام القبلى حيث تشتد أواصره وتتوطد العلاقات الاجتماعية بين القبائل بعضها وبعض .

المرحلة الرابعة : مرحلة الصناعة والزراعة ، وفيها يبدأ المجتمع بالعمل بشىء من التنظيم المستقر حيث تنشأ الصناعات التى تعتمد على المنتجات الزراعية بجانب الصناعات الحرفية التى تتطور بعد ذلك إلى صناعات متقدمة . وينتقل المجتمع بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة فى نظرية " ليست " و هى :

المرحلة الخامسة : مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة ، وفى هذه المرحلة يتطور قطاعا الزراعة والصناعة ، ويتطلب ذلك تطور قطاع التجارة . وقطاع التجارة فى رأى " ليست " لا يشتمل فقط على تجارة الجملة والتجزئة ، إنما يشتمل على ما يسمى الآن بالخدمات كالنقل البحرى والبرى ، والبنوك والتأمين .

ومن أهم الأفكار التى أتى بها ليست فى نظريته ، تفوق القطاع

الصناعى على القطاع الزراعى فى تنمية المجتمعات ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، إنما من ناحية الحرية والعبودية . فيقول " ليست " بأن المحرك الأساسى لعملية التنمية هى الصناعة . أما الزراعة فهى من أجل خدمة التصدير أو لخدمة القطاع الصناعى والسكان غير الزراعيين . ولن يتم ذلك إلا إذا تمكن المجتمع من زيادة إنتاجية القطاع الزراعى عن طريق التقدم الفنى الذي يحدث فى القطاع الصناعى .

أما القطاع الصناعى فبجانب خدمته المتمثلة فى تقدم القطاع الزراعى وفى قيامه بالطلب على المنتجات الزراعية فإن له تأثيرا كبيرا علي الهيكل الاجتماعى والفكرى للمجتمع . فالمجتمع الصناعى يتميز بالحرية السياسية بينما المجتمع الزراعى يتسم بالاستبدادية .

وأضاف " ليست " أن المجتمعات التى تتميز بالجو المعتدل تتخصص فى الإنتاج الصناعى ، أما المجتمعات الأخرى فتتخصص في الإنتاج الزراعى والمواد الأولية ويتم التبادل بين المجتمعين على أساس هذا النشاط الإنتاجى لكل منهما . لاحظ أن التقسيم هنا تقسيم جغرافى يعتمد على المناخ .

فكما نلاحظ أن تحليل " ليست " للمراحل التى يمر بها المجتمع في تطوره لا يقتصر علي النواحى الاقتصادية إنما ركز أيضا على النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية . فقد ربط بين الصناعة والحرية وبين الزراعة والاستبدادية . بل ذكر بأن المجتمع الصناعى يختلف تماما من ناحية التركيبة الاجتماعية لأن الصناعة تعمل كدافع أكثر إيجابيا نحو النمو من الناحية السياسية ، فهى أكثر ملاءمة لنظام يتمتع بأقصي حرية

فردية . فالمجتمع الصناعى يوفر العقلية المناسبة للتطور والحرية الفردية والسياسية التى تساعد على هذا التطور . وهكذا فإن السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الصناعى هي سبب ونتيجة لزيادة الإنتاجية فى المجتمع . من هنا نستنتج أن " ليست " يربط بين الحرية السياسية الفردية والتطور الاقتصادى وجعلهما كشرط أساسى للتنمية[١] .

نقـــــــد :

ومما يعاب على مراحل " ليست " أن هناك عدم وضوح فى الكيفية التى يتم بواسطتها تطور المجتمع وينتقل من مرحلة إلى أخري خاصة من المرحلة البدائية إلى مرحلة الرعى ، ومن مرحلة الرعى إلى مرحلة الزراعة . وكذلك صعوبة التفرقة بين المرحلتين الأخيرتين ، أى المرحلة الصناعية الزراعية ومرحلة الزراعة والصناعة والتجارة . ولهذا فيمكن الحكم على هذه المراحل بأنها وصف لعملية التنمية فى مرحلة بعينها يعوزها التحليل للكيفية التي ينتقل بواسطتها المجتمع من مرحلة إلى أخري ، ولهذا جاءت المراحل الأخيرة متشابهة ويصعب التفرقة بين مرحلة وأخرى .

ومن الاقتصاديين الذين جاءت نظرياتهم مشابهة لنظرية " ليست " كولن كلارك وفيشر ، خاصة فى المراحل الثلاث الأخير . حيث ركزا اهتمامهما على طبيعة النشاط الإنتاجي الذى يقوم به المجتمع . فالتنمية الاقتصادية تصحبها زيادة في الأهمية النسبية للصناعة والخدمات مع إنخفاض الأهمية النسبية بالنسبة للزراعة . فنجد كولن كلارك Colin

---

(١) ربما ينطبق هذا التحليل على بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

Clark يقسم مراحل النمو إلى ثلاث مراحل[1] : في المجتمعات المتخلفة تكون الزراعة هي المصدر الرئيس للدخل والعمالة . ومع إرتفاع الدخول الحقيقية يبدأ المجتمع في الدخول في المرحلة الثانية وهي المرحلة التي تنمو فيها الصناعة نسبيا بالنسبة للزراعة والمرحلة الثالثة هي المرحلة التي يرتفع فيها معدل نمو القطاع الصناعي بنسبة كبيرة ويصاحبه قطاع الخدمات الذي ينمو بمعدل أسرع من معدلات النمو في القطاعات الأخرى .

أما بالنسبة للمراحل عند فيشر Allan G. B. Fisher فهي لا تختلف عن مراحل كلارك ، فهو يري أن المرحلة الأولى يبدأ فيها المجتمع بالنشاط الإنتاجي البدائي في الزراعة والرعي primary production تتبعها مرحلة تبدأ فيها الصناعة في الظهور وتحتل مكانا كبيرا نسبيا في النشاط الإنتاجي في المجتمع . والمرحلة الأخيرة ، هي التي يظهر فيها قطاع الخدمات بما يقدمه من خدمات سياحية وترفيهية وغيرها[2] .

ويتفق فيشر مع " ليست " على أن التقدم الاقتصادي مرتبط إرتباطا وثيقا ليس فقط بزيادة الرفاهية المادية ولكنه يساعد على توفير الأسباب والدوافع نحو تقدم العلوم والمعرفة بجميع أنواعها .

ثانيا - كارل بوخر Karl Bucher :

يعتبر " بوخر " من علماء المدرسة الألمانية التاريخية المرموقين حيث قدم تحليلات قيمة في ذلك الوقت عند وصفه لاقتصاد المدينة في العصور الوسطى والذي تتبع فيه التطورات التي حدثت في النظام الاقتصادي لفترة

(1) Clark, The Conditions of Economic Progress.
(2) Fisher, " Capital and the Growth of Knowledge ", pp. 379 - 380 .

طويلة من الزمن . وتقسم " بوخر " المراحل التي تمر بها المجتمعات إلى ثلاث :(أ) مرحلة الاقتصاد المحلى أو العائلى . (ب) الاقتصاد الحضرى. (ج) الاقتصاد الوطنى . ونوجز هذه المراحل فيما يلى :

(أ) مرحلة الاقتصاد المحلي أو العائلى Household Economy . ويتم الإنتاج فى هذه المرحلة لإشباع حاجات العائلة وبالتالى لا توجد مبادلات منظمة حيث يتم الاستهلاك مكان الإنتاج . وفي رأى " بوخر " أن المفقود هنا هو التنظيم الخاص بعملية المبادلات ، وفقدان الصلة المباشرة بين كل خدمة ونظيرتها وحرية التصرف لكل وحدة قرار مع وحدة أخرى . وتتسم هذه المرحلة أيضا بتخلف النقل والاتصالات وبالتالى كل عائلة فى المجتمع مستقلة عن غيرها من العائلات حيث تقوم بإنتاج ما تقوم باستهلاكه .

(ب) مرحلة الاقتصاد الحضرى Town or Urban Economy. وتحل هذه المرحلة محل الاقتصاد العائلى وتتسم بظهور المبادلات ولكن تقتصر هذه المبادلات على السلع التي تذهب مباشرة من المنتج للمستهلك ، أى أن هناك علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك ، تبدأ فى البداية بالمبادلات فى السلع الثمينة كالماس والملابس الثمينة . وبعد مرور فترة من الزمن يبدأ المجتمع فى إنتاج سلع المبادلات التى تحتاج إلى مهارة فائقة وكلها سلع استهلاكية . وفى هذه المرحلة نمت المدن الأوروبية فى العصور الوسطى ويلعب العامل السياسى دورا كبيرا فى وصول المجتمع إلى هذه المرحلة منتقلا من مرحلة الاقتصاد المحلى .

(ج) مرحلة الاقتصاد الوطنى National Economy . وفى هذه

المرحلة تنتهي العلاقة المباشرة التي كانت قائمة بين المنتج والمستهلك ويزداد الإنتاج ويتنوع ، كما يظهر الوسيط فى هذه المرحلة لإتمام المبادلات بين المستهلكين والمنتجين . ويري " بوخر " أن التغيير ، أى الوصول إلى هذه المرحلة ، يتم نتيجة للتغيرات السياسية حيث تحدث تغييرات فى المجتمع على مستوى الهيكل السياسي والبناء الوطنى للمجتمع . ففي هذه المرحلة تعمل القوى الاقتصادية مع المصالح الفردية السياسية على تحقيق الأهداف العليا للدولة ككل .

فالعامل السياسى في رأى " بوخر " هو أساس إنتقال المجتمعات من مرحلة إلى مرحلة وهو أيضا الذى يقود إلى التقدم الاقتصادى ، فنواحى التغيير تعتبر عوامل خارجية Exogenous وترجع بالدرجة الأولى إلي الظروف السياسية .

نقـــــــد :

وكما نلاحظ من هذه النظريات السابقة - باستثناء نظرية ابن خلدون - يغلب عليها وصف الذي يحدث أثناء عملية التنمية فى سياق تاريخي ولكنها لا تقدم تحليلا عمليا للكيفية التى ينتقل بها المجتمع من مرحلة من مراحل التنمية إلى مرحلة أخرى . وهناك نظرية حاولت أن تحدد ليس فقط مراحل التنمية التى يمر بها المجتمع ولكنها أعطت تحليلا للميكانيكية التى عن طريقها يتم الإنتقال من مرحلة إلى أخرى حتى يصل المجتمع إلى المرحلة الحتمية التى يرى أصحاب هذه النظرية أنها نهاية المطاف لمراحل نمو المجتمع . هذه النظرية هى نظرية " كارل ماركس Karl Marx " .

المبحث الثالث

نظرية المراحل عند كارل ماركس

اعتبر " كارل ماركس " أن التطاحن بين الطبقات هو أهم وسيلة للتغيير وللسيطرة على وسائل الإنتاج في المجتمع . وأهم ما اهتم به ماركس من ناحية التغيير في المجتمع هي الكيفية التي عن طريقها ستؤول الرأسمالية في النهاية إلى الشيوعية . وتحليله لهذا الحدث معقد إلى حد كبير ، ولكن العنصر الرئيس الذي يمكن ملاحظته والذي يكمن فيه مفتاح التغيير هو استمرار استغلال طبقة معينة لباقي طبقات المجتمع ، مما يؤدي في النهاية إلى الإنفجار والتغيير الجذري للأوضاع القائمة[١] .

فقد قسم " ماركس " مراحل التطور الإنمائي للمجتمعات إلى خمس مراحل :

تبدأ بمرحلة الشيوعية البدائية وهي شبيهة بمرحلة " ليست " الأولى ، والخاصة بالمرحلة البدائية التي لا يوجد فيها تنظيم اجتماعي معين، وتتسم بشيوعية ملكية عناصر الإنتاج وتسود المساواة بين جميع الأفراد من حيث مستوى الفقر الذي يعيشون فيه .

المرحلة الثانية : مرحلة العبودية وتتميز بظهور جماعات قوية تتحكم في باقي أفراد المجتمع حيث تمتلك جميع عناصر الإنتاج بما فيها

---

(١) أنظر عرض رستو Rostow لمراحل التنمية عند ماركس في كتابه The Stages of Economuc Growth, pp. 154 - 147 .

العامل نفسه ، فتستغل مجهوده فى الرعى والزراعة والحروب . بعد ذلك ينتقل المجتمع إلى :

المرحلة الثالثة : مرحلة الإقطاع وهى لا تفرق كثيرا عن مرحلة العبودية ، إلا في حصول الطبقة العاملة على أجور زهيدة جدا ، وبالتالي تتحقق أرباح عالية لطبقة الإقطاع الذين تتوسع مصالحهم الاقتصادية في التجارة والصناعة . وهذه القوة الاقتصادية تضفي على هذه الطبقة قوة سياسية واجتماعية جديدة مما يزيد فى سيطرتهم على عناصر الإنتاج فى المجتمع .

المرحلة الرابعة : مرحلة الرأسمالية . والرأسمالية فى رأى ماركس وريثة للإقطاع فى استغلال الطبقة العاملة عن طريق سيطرتها على عناصر الإنتاج وتحكمها في توزيع الدخول .

وكما نلاحظ من هذا التحليل ، إن عملية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى تتم بطريقة تلقائية لأن كل مرحلة من هذه المراحل تعتبر امتدادا للمرحلة السابقة لها . حتى ينظر " ماركس " إلى الإقطاع والرأسمالية علي أنهما ليسا إلا تغييرا فى المسميات ، لأن طبيعة الاستغلال المتأصلة فيهما واحدة .

المرحلة الخامسة : مرحلة الشيوعية وهى المرحلة التى تلى مرحلة الرأسمالية وهي التي يمكن اعتبارها أساس نظرية المراحل عند ماركس . وذلك لأن ماركس يقوم بتحليل الميكانيكية التى يتم بها الإنتقال إلي هذه المرحلة عن طريق فشل الرأسمالية نفسها ، التى تقضي على نفسها بالفناء

وإحلال النظام الشيوعى محلها .

هذه الميكانيكية تتلخص فى استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة من ناحية أخرى . فمن حيث العلاقة بين العمال والطبقة الرأسمالية ، وبالرغم من أن العمال هم أساس القيمة إلا أنهم لا يحصلون على كامل حقوقهم وقيمة عملهم ، بل يحصلون فقط على ما يكفيهم لإعالتهم وإعالة عائلاتهم ، أى حد الكفاف . وتبعا لذلك يحقق الرأسماليون أرباحا عالية . وعندما تشعر الطبقة الرأسمالية بخطر إرتفاع الأجور تقوم بإحلال الآلة محل العمال ومن ثم تتسبب فى وجود أعداد كبيرة من العمال بدون عمل (الجيش العاطل) ، الأمر الذي يؤدى إلى تخفيض الأجور . ولكن هذا الوضع (إحلال الآلات محل العمال) يخلق للرأسمالى فى نظر ماركس صعوبات جمة ، حيث إن الأرباح تبعا له تؤخذ في النهاية من عمل العمال كما رأينا ، ومن ثم كلما حلت الآلات محل العمال ، فإنه من الصعب على الرأسمالي أن يبقي على معدل الأرباح الذي كان يحصل عليه . هذا الضغط بالتالى يؤدى إلى زيادة استغلال الطبقة الكادحة (العمال) وزيادة أعداد العاطلين عن العمل .

أما من الناحية الأخرى ، وهى تنافس الطبقة الرأسمالية علي الأسواق ، فينتج عن أن وجود الجيش العاطل وما يسببه من إنخفاض الأجور يؤدى إلي إنخفاض القوة الشرائية لدي الطبقة العاملة ، ومن ثم إنخفاض الطلب الذي يمكن أن يمتص الناتج الكلي فى المجتمع ، وهذا سيؤدى إلى التنافس على الأسواق . وفى هذه المرحلة تكون الرأسمالية فى مرحلة النضوج التام وتبدأ الاحتكارات في الظهور تدريجيا . ومن ثم تبدأ

عملية دمار النظام الرأسمالى ، حيث تتدخل الدولة بامتلاك عناصر الإنتاج وهي مرحلة إنتقالية تسمى بالاشتراكية التي تتحول في النهاية إلى ثورة شاملة (ثورة الطبقة العاملة) ومن ثم يسود النظام الشيوعى .

فالشيوعية على هذا الأساس ينظر إليها وكأنها الناتج النهائى لآخر حلقات الرأسمالية ، عندما تتحد الطبقة الكادحة مع الشعب لفك الأغلال . أى إن ماركس يرى أن أهم الأسلحة ضد الرأسمالية هي الأسس التى بني على أساسها النظام الرأسمالى نفسه ، بمعنى أن النظام الرأسمالى يتضمن عوامل فنائه وزواله كنظام اقتصادى .

وعلى هذا فالحكم على الرأسمالية بالفناء يعنى أن الشيوعية لابد وأن تظهر للوجود كبديل لهذا النظام الرأسمالى الهزيل كما يراه ماركس وأتباعه .

نقـــــد :

بالنظر إلى تحليل ماركس لحدوث الحلقة الأخيرة نجد أن بها كثيرا من التنبؤات التي لم تتحقق . فإذا أخذنا مثلا نظرية الأجور وهى النظرية التى بنيت على أساس بؤس العمال المتصاعد نتيجة لثبات الأجور عند حد الكفاف . نجد أن ذلك غير صحيح ، حيث إن العمال فى البلدان الرأسمالية لم يفرض عليهم البقاء عند حد الكفاف بل أصبحت لهم نقابات تدافع عنهم وحقوق تحترم ومطالب تتحقق .

كذلك ضخم ماركس مشكلة البطالة التى تأتى كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية فى الإنتاج . فبالرغم من أن بعض الحرف وأنواع من

العمل قاست من هذه البطالة لفترة معينة إلا أن النتيجة النهائية لم تكن بطالة ضخمة وعامة ودائمة بل على العكس ، فإن كثيرا من نواحي التقدم التكنولوجى كان لها أثر فى ازدياد الطلب على العمال بدلا من هبوطه . وذلك لأن الاستثمار الموافق للتقدم التكنولوجي يرفع الطلب الكلي والدخل الكلى ويخلق بالتالى مجالات عمل جديدة لم تكن موجودة أصلا .

والخلاصة أن التحليل الماركسى كما نرى يعطى لنا نظاما ضعيفا هدفه الأساسى هو أن النظام الرأسمالى يقوم باضطهاد وظلم الطبقة العاملة، وأن الثورة لا محال منها للتخلص من هذا الظلم ، ونتيجة لذلك سيحل النظام الشيوعى محله . وهذا التنبؤ قد ثبت أيضا عدم صحته ، حيث إن الثورات التى قامت بناء على نظريات ماركس قامت كلها فى الدول المتخلفة اقتصاديا وليست فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وكثير من هذه الدول المتخلفة ربما لم تمر خلال النظام الرأسمالى بالمرة ، بل بهرتهم أفكار ماركس نظرا للفقر والمجاعة والفوضى التى سادت تلك المجتمعات في هذه الأوقات ، ومن ثم تخيلوا أن فى تلك الأفكار المنقذ الوحيد من تلك الأحوال السيئة التى يعيشون فيها ، بالإضافة إلى قيام فئات معينة فى تلك الدول باعتناق هذه المبادئ ووجدوا التأييد من الدول الشيوعية التى ساهمت فى ترسيخ تلك المبادئ ، وكان ذلك خلال العقود الخامس والسادس والسابع والثامن من القرن العشرين .

وأما من ناحية الدول الشيوعية ، كالاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية سابقا ، والصين حاليا ، فلاحظ إنها انتقلت من النظام الإقطاعى مباشرة إلى النظام الشيوعى بدون المرور بمرحلة الرأسمالية التى تحدث عنها

ماركس وأتباعه . وكما ذكرنا عند الحديث عن توقعات شومبيتر ، فإنه بالرغم من التغيرات التى حدثت فى النظم الرأسمالية السائدة في الوقت الحاضر ، إلا أنه لا يمكن أن تسمي بنظم اشتراكية .

والنتيجة التى لا تخفي على أحد فى الوقت الحاضر ، هى أن تطبيق أفكار ماركس وأتباعه لم يحقق العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمعات التى طبقتها أو اعتنقتها بل نتج عنها اضطهاد للشعوب وبناء التقدم والتطور علي حساب الطبقات الكادحة ، وهذا الأمر هو الذى أدى إلى فشل نظم التخطيط المركزى وإنهيار الإتحاد السوفيتى السابق .

بعد هذا العرض المختصر عن بعض مراحل التنمية ، ننتقل الآن إلى مناقشة نظرية روستو W. W. Rostow فى مراحل النمو الإقتصادي ، والتى حازت علي شهرة واسعة بسبب الطريقة التى تناول بها روستو مراحل التنمية فى المجتمعات المختلفة ، فأظهرها بصورة واضحة ومحددة المعالم بالرغم من بعض الانتقادات التي وجهت إليها كما سنرى فيما بعد .

المبحث الرابع

روستو ومراحل النمو الاقتصادى

للرد علي النظرية الماركسية قام روستو Rostow بوضع نظريته فى التنمية الاقتصادية التى اعتمد فى صياغتها على الواقع التاريخي وذلك فى كتابه " مراحل النمو الاقتصادى " عام ١٩٦٠ - The Stages of Economic Growth . وفي هذا الكتاب يرى روستو أن التخلف الاقتصادى لا يرجع إلى عامل دون آخر وإنما إلى عوامل كثيرة متشابكة ، وأن النمو الاقتصادى كتدفق الحياة يسير فى مراحل متعاقبة . وترتكز مرحل النمو عند روستو على ثلاثة افتراضات أساسية :

أ - إن مشكلة النمو هى مشكلة تاريخية وبالتالى يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمنى تاريخي .

ب - إن عملية النمو الاقتصادى لا تسير فى طريق سلس بل تسير بقفزات متتابعة .

ج - إن عملية النمو لا تتم على أساس نمو متوازن ، إنما على أساس نمو غير متوازن بوجود قطاع يسمى بالقطاع القائد أو القطاع الرائد الذي يقوم بالدور القيادى فى تنمية بقية القطاعات وخاصة فى مرحلة الإنطلاق التي يتم بعدها قيام قطاعات وصناعات أخرى من جراء هذا القطاع .

وقسم روستو مراحل النمو الاقتصادى إلى خمس مراحل هى :

(١) المجتمع التقليدى the traditional society .

(٢) المجتمع الذى تحققت له الشروط للانطلاق the precondi-
. tions for take-off

(٣) مرحلة الإنطلاق the take-off .

(٤) مرحلة السير نحو النضوج the drive to maturity .

(٥) المجتمع الذى دخل عصر الاستهلاك العالى the age of high
. consumption

وفيما يلى نعطي نبذة مختصر عن خصائص كل مرحلة[١] .

١ - المجتمع التقليدى :

المجتمع التقليدى عبارة عن مجتمع اعتمد بنيانه على وظائف إنتاجية محدودة مبنية على علوم ووسائل فنية قديمة . والسبب فى ذلك هو إنعدام الإمكانيات التى يتضمنها العلم الحديث أو عدم تطبيقها بشكل ثابت ومنتظم ، مما يؤدى إلى إنخفاض كبير جدا فى مستوى إنتاجية الفرد . وبصفة عامة ، نظرا لهذه الحدود القائمة فى وجه زيادة الإنتاجية ، فإن هذه المجتمعات تجد نفسها مضطرة لتخصيص نسب كبيرة من مواردها للزراعة والرعى والحرف اليدوية . وينشأ عن هذا الوضع نظام اجتماعى متسلسل المراتب تلعب فيه العائلة والقبيلة دورا كبيرا ويتحدد مركز ثقل الفرد أو العائلة بمقدار ما يمتلكه من أراضي وعقارات .

---

(١) Rostow, The Stages, p. 4 - 17 ؛ الترجمة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٨ - ١٧ .

كما أن نظام القيم السائد فى هذه المجتمعات يقوم على أساس أن الفرص المتوافرة لأحفاد شخص ما تكاد تكون هى نفسها التى كانت متوافرة لأجداد ذلك الشخص . وهذا يؤدى بدوره إلي وجود نظام الاتكالية وعدم الرغبة فى التغيير طالما أن الأحفاد سيرتقون غالبا نفس السلم الاجتماعي أو حتى السياسى الذي ينعم به الأجداد . وبصفة عامة سادت هذه المرحلة فى معظم الدول قبل الثورة الصناعية كالدول الأوروبية في القرون الوسطى وحضارات الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وتلك السائدة في الوقت الحاضر والتى لم تتأثر بما وصل إليه العلم الحديث ، وبالتالى لم تتجاوز حدا معينا من الإنتاجية الاقتصادية وما زالت تسودها بعض المظاهر الاجتماعية القديمة التى سادت قبل الثورة الصناعية .

ويمكن تلخيص العوامل المحيطة بهذه المجتمعات كما يلي :

أ - تأخر فى المفاهيم والمعتقدات وسيادة النظام القبلي .

ب - تأخر وسائل الإنتاج وإنعدام الإمكانيات التي يتضمنها العلم الحديث .

ج - إنعدام الشعور فى التغيير لدى الأفراد .

د - الاعتماد على الزراعة والرعى كنشاطين اقتصاديين أساسيين بجانب بعض الحرف البدوية .

٢ - الشروط المؤهلة للانطلاق :

المرحلة الثانية تتضمن المجتمعات التى تعيش فى عملية الإنتقال من

المرحلة البدائية إلى المرحلة التى تمكن هذه المجتمعات من تحقيق النمو المستمر . وقد ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لأول مرة في أوروبا الغربية فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، عندما أخذت الاختراعات العلمية تستخدم فى حقلي الزراعى والصناعة وذلك فى عصر الثورة الصناعية ، والتى صاحبها التوسع الجغرافى واتساع الأسواق . وكانت بريطانيا هى أولى الدول التى نشأت فيها الشروط المؤهلة للانطلاق ، وذلك لما امتازت به من موقع جغرافي وإمكانية الحصول علي الموارد الأولية وفرص تجارية وتنظيم سياسى واجتماعى .

إلا أن النمط الأعم فى التاريخ الحديث هو نمط لم تنشأ فيه مرحلة الشروط المؤهلة للانطلاق بفعل عوامل داخلية فى المجتمعات ذاتها بل بفعل تدخل خارجي من مجتمعات أخري متقدمة . وقد ساعدت هذه الغزوات المجتمعات التقليدية وسارعت فى اضمحلالها وأوجدت في الوقت نفسه أفكارا جديدة كان لها الفضل في بدء عملية التطور الذي يمكن من بناء مجتمع جديد على أنقاض المفاهيم والثقافة القديمة .

ويمثل التقدم الاقتصادى فى هذه المرحلة شرطا ضروريا لأغراض أخري مثل الإنتماء والوطنية أو الربح الخاص أو الرفاه العام أو توفير حياة أفضل للأبناء . ويتوسع نطاق التعليم بالنسبة للبعض من أفراد المجتمع على الأقل ، وتتغير نوعيته لتتلاءم مع إحتياجات النشاط الاقتصادى الحديث ومتطلباته . وتظهر في المجتمعات نشاطات تجرى بخطي بطيئة فى ظل نظام اقتصادى واجتماعى لا يزال ينتهج الأساليب الإنتاجية القديمة ولا

يزال يتمسك بالبنيان الاجتماعى القديم . من أمثلة هذه النشاطات ظهور نوع جديد من الأشخاص فى الحكومة أو فى القطاع الخاص أو فى كليهما ، يقومون بتعبئة المدخرات وتحمل المخاطر فى سبيل الحصول على الربح الخاص وهؤلاء هم المنظمون أو الرواد . كما تبدأ المصارف وغيرها من المؤسسات المجمعة لرأس المال فى الظهور وتزداد حركة الاستثمار فى القاعدة الأساسية للمجتمع وخاصة في النقل والمواصلات ، بالإضافة إلي إنتاج المواد الأولية ، وتتوسع التجارة الداخلية والخارجية وتظهر بعض الصناعات التى تستخدم أساليب إنتاجية حديثة .

وفى هذه المرحلة يظهر دور القطاع الزراعى ، ليس فقط كمصدر كبير لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، بل كمورد كبير لتمويل التنمية . وتصل نسبة العاملين فى هذا القطاع إلى ٧٥٪ من مجموع عدد العاملين فى المجتمع .

ويري روستو أن أهم عامل يؤدى إلي التغيير وإنتقال المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدى إلى المجتمع المنطلق هو العامل السياسى . فقيام دولة قومية مركزية هى تقريبا فى معظم الأحوال شرط ضرورى للانطلاق[1].

ويمكن تلخيص العوامل المحيطة بهذه المرحلة كما يلي :

١ - التغير التدريجي والملموس فى المفاهيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمع وزيادة الشعور بالإنتماء والوطنية وبدء الاستقرار السياسى .

---

(1) Rostow, The Stages, p. 7 .

٢ - إرتفاع في مستوي الإدخار والاستثمار وظهور عامل الربح كدافع لحركة الاستثمار في المجتمع .

٣ - بدء استخدام وسائل التقدم التكنولوجي فى المجتمع .

٤ - ظهور القطاع الزراعي كقطاع له دور كبير في تمويل عملية التنمية .

٥ - نسبة العاملين فى القطاع الزراعى تمثل ٧٥٪ من مجموع عدد العاملين فى المجتمع .

٦ - ظهور طبقة المنظمين الذين يقومون بإيجاد الفرص الاستثمارية المربحة .

٧ - الإهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعى وخاصة مشروعات النقل والمواصلات .

٨ - الغزو الخارجي وقيام دولة مركزية قوية لهما أثر كبير على توفير الشروط المؤهلة للانطلاق فى الدول النامية في الوقت الحاضر .

٣ - مرحلة الإنطلاق Take-off :

وتعتبر هذه المرحلة أهم المراحل فى نظرية روستو والتى تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل كثير من الكتاب الاقتصاديين . وتعتبر أيضا فى نظر روستو أهم المراحل في حياة المجتمعات الحديثة لأنها الفترة التى تتلو زوال العقبات التى تعترض سبيل النمو المستمر .

وفى هذه المرحلة تتوزع القوى العاملة علي قطاعات مختلفة من

الاقتصاد القومى بدلا من تركزها في قطاع واحد . وتسيطر على المجتمع فكرة التطور والتغيير . وتحل تنظيمات اجتماعية جديدة محل التنظيمات القديمة هدفها إحداث التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

والسؤال الآن : ما هو الحافز الذي يدفع المجتمع للانطلاق؟

يجيب روستو على هذا السؤال بقوله إنه ، " بناء على الوقائع التاريخية ، فإن الحافز الذي دفع إلى الانطلاق فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كان فى غالبيته حافزا تكنولوجيا " . ولكن روستو يعتبر أن الحافز ، بصفة عامة ، لم يتوافر بتوافر رأس المال الإجتماعي وحصول تقدم فني في الصناعة والزراعة فقط ، ولكن أيضا بظهور مجموعة سياسية قوية تعتبر قضية تطوير الاقتصاد القومى بحيث يسير مع العلم الحديث قضية مهمة ، كما تعطيها هذه الجماعة المقام الأول بين القضايا السياسية.

وفى هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار الفعال والادخار من ٥٪ إلى ١٠٪ أو أكثر من الدخل القومى أو صافي الناتج القومى ، وبالتالى يتغلب هذا المعدل على الضغوط السكانية ، وذلك لأنه مع فرض إنخفاض معامل رأس المال فى هذه المرحلة ، فإن الناتج الفردى الحقيقى سيرتفع . واعتبر روستو أن الإرتفاع شرط ضرورى من شروط الإنطلاق ولكنه ليس شرطا كافيا .

ومن خصائص هذه المرحلة أيضا حدوث توسع فى المشاريع الصناعية، مما يؤدي ليس فقط إلى زيادة دخول أولئك الذين يدخرون نسبة كبيرة من

دخولهم فحسب بل ويضعون هذه المدخرات فى مختلف أوجه نشاط القطاع الحديث . ويستغل المجتمع موارد جديدة لم يسبق له استغلالها من قبل ، ويطبق طرقا جديدة في الإنتاج وتنتشر الأساليب الإنتاجية الحديثة في القطاع الزراعى مثلما انتشرت فى الصناعة . وتعتبر التغييرات الثورية فى الإنتاجية الزراعية شرطا أساسيا للإنطلاق الناجح ، لأن اقتباس المجتمع للحياة العصرية يزيد من طلبه على المنتجات الزراعية . فلا يمر عقد أو عقدان من الزمن إلا ويتغير التركيب السياسى والاجتماعى بحيث يمكن بعد ذلك استمرار النمو بمعدل منتظم وثابت .

ويمكن تلخيص التغيرات فى هذه المرحلة الهامة جدا من نمو المجتمع كما سبق توضيحه أعلاه إلى :

١ - يرتفع معدل الاستثمار الصافى من ٥٪ من الدخل القومى إلى أكثر من ١٠٪ .

٢ - توسع فى القوى العاملة مع تطبيق أحدث الاختراعات في جميع المجالات وخاصة الصناعات الجديدة مثل صناعة البرمجيات والحاسبات .

٣ - إنخفاض نسبة الأيدى العاملة التى تعمل فى الزراعة إلى ٤٠٪ .

٤ - ظهور إطارات إجتماعية وسياسية تستغل الوفورات الناتجة من التوسع فى القطاعات الحديثة والتى تعمل على دفع عجلة التنمية بمعدلات كبيرة .

٥ - حدوث ثورة زراعية وبالرغم من ذلك فإن القطاع الصناعى هو

المحرك القادر علي تكوين قاعدة أساسية لتنمية مستمرة .

٦ - إرتفاع معدل نمو الناتج الفردى الحقيقي بحيث يتغلب على الضغوط السكانية .

٧ - ظهور أو إقامة قطاع ، وغالبا ما يكون صناعيا ، له أهمية كبيرة فى قيادة عملية التنمية ، مثل صناعة الألبان فى الدانمارك واللحوم في استراليا وقطاع السكك الحديدية فى أمريكا قبل عام ١٨٦٠ . هذا القطاع له قوة دفع للإمام وقوة دفع للخلف وتاريخيا قوة الدفع للخلف أقوى من قوة الدفع للأمام .(ونذكر هنا قطاع النفط فى دول الخليج) .

وتدوم هذه المرحلة ما بين عشرين عاما وثلاثين عاما ينتقل بعدها المجتمع إلى المرحلة التالية .

٤ - السير نحو النضوج :

تتبع مرحلة الإنطلاق فترة طويلة من التقدم المستمر مع محاولة تعميم الوسائل الفنية الحديثة علي جميع أوجه نشاط الاقتصاد القومى . وأهم ما تتميز به هذه المرحلة هو تمكن المجتمع من استثمار ما بين ١٠ - ٢٠٪ من الدخل القومى بشكل ثابت وبذلك ينمو الإنتاج بمعدل يفوق معدل النمو السكاني وتحل الصناعات الحديثة محل الصناعات القديمة ويتسع نطاق التصنيع مقتبسا أساليب أكثر تقدما وأكثر تعقيدا .

وعليه يمكن تعريف النضوج بأنه : " المرحلة التى يظهر فيها الاقتصاد القومى مقدرته على تجاوز الصناعات التى حركت مرحلة الإنطلاق ، وهي الصناعات القائدة أو الرائدة ، ومقدرته علي الاستفادة من

تطبيق أحدث الاختراعات المعاصرة في الحقل الفني " ، أى أن يكون لدي المجتمع القدرة أو المعرفة الفنية والمهارة الإدارية اللتان تمكنانه من إنتاج مختلف السلع والخدمات .

فالقطاعات القائدة تبدأ فى التباطؤ لتفسح المجال للقطاعات الحديثة . فمثلا بالنسبة لقطاع السكك الحديدية بالولايات المتحدة الأمريكية والتى أدت إلى إنطلاقات عديدة فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، أدت إلي تنمية وتوسعة قطاعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة بحيث أمكنها ذلك من تولى قيادة الاقتصاد الوطنى للمحافظة علي معدلات النمو ، وعكست بالتالى نموها على صناعات جديدة مثل صناعة السفن والصلب والكيماويات والكهرباء ومنتجات الآلات الحديثة وهكذا .

وفى نهاية هذه المرحلة والتي قدرها روستو بنحو أربعين عاما يكون لدى المجتمع قوة بشرية مدربة فنيا وعلميا تحل محل الأيدي العاملة غير الماهرة . كما أن نسبة العاملين فى القطاع الزراعى تقل من ٧٥٪ في مرحلة الشروط المؤهلة للانطلاق إلى ٤٠٪ فى مرحلة الإنطلاق وإلى ٢٠٪ فى مرحلة النضوج . ويبدأ المجتمع كذلك فى العمل على توفير الرفاه العام بزيادة الدخل وضمان فرص العمل لجميع أفراده .

ومن ثم فالمتغيرات في هذه المرحلة :

١ - استثمار من ١٠ - ٢٠٪ من الدخل القومى ويرتفع الدخل بمعدل أكبر من معدل النمو السكانى .

٢ - إنتاج مختلف السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع وذلك

لتوفر المقدرة والمعرفة الفنية والمهارة الإدارية .

٣ - إنخفاض نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلي نحو ٢٠٪ .

٤ - زيادة فرص العمل وتوفير الرفاه العام لأفراد المجتمع .

٥ - نمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطنى بجانب القطاع الرائد الذى ساد مرحلة الانطلاق .

٦ - زيادة قدرة المجتمع على التصدير خاصة السلع الصناعية والتقليل من الواردات .

وتستمر هذه المرحلة حوالى أربعين سنة .

٥ - عصر الاستهلاك الكبير أو الوفير :

وتتميز هذه الفترة بأن قطاعات الاقتصاد الرئيسة تتجه مع الوقت إلى إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات ، والتليفزيون ، والأقمار الصناعية ، والمحمول ، والكمبيوتر ..... إلخ وما شابه بعد أن تكون قد غطت احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية غير المعمرة[١] .

وعندما توصلت بعض المجتمعات إلي النضوج فى القرن العشرين حدث أمران :

١ - إرتفع دخل الفرد إلى مستوي عال بحيث أصبح لكثير من

---

(١) يقول روستو إن هذه الفترة يكاد الأمريكيون أن يخرجوا منها ، وبدأت أوروبا الغربية واليابان فى الاستمتاع بها ، وتراود الإتحاد السوفيتى مراودة صعبة . وهذا الكلام يعود بالطبع إلى فترة الخمسينات وهى الفترة التى ظهر فيها كتاب روستو .

الناس القدرة على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسى والسكن والملبس ، أى أنه أصبح لديهم القدرة على استهلاك بعض الكماليات .

٢ - حدث تغير جذرى فى تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة العاملين فى المكاتب (فى الوظائف الإدارية) وفى الوظائف التى تتطلب مهارة معينة (أى عدد العمال المهرة الفنيين) وكذلك زادت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان . كل هذه التغيرات أدت إلى التغير فى نظرة المجتمع إلى التطور والتقدم بحيث أصبح أمرا ضروريا يسعون لتحقيقه .

وبالإضافة إلى هذه التغيرات الاقتصادية لم يعد المجتمع يقبل تغلب التقنية الحديثة على أهداف أخرى اجتماعية . ففي هذه المرحلة ، ومن خلال الإجراءات السياسية ، اختارت المجتمعات الغربية أن تخصص المزيد من الموارد للرفاة العام والضمان الاجتماعى .

ونستشف من هذا التحليل التاريخي لمراحل النمو الاقتصادى كما أوردها روستو فى كتابه الشهير ، أن النمو الاقتصادى لا يتوقف فقط على مستوى الاستثمار بصفة عامة وإنما يتوقف بدرجة أهم على التركيب الداخلى للمجتمع والعلاقة بين أبعاده وتنظيماته ، أى أن التطور الاقتصادى يعتبر تفاعلا بين قوى اقتصادية وقوى أخري إجتماعية وسياسية لا تقل عنها أهمية . أما من حيث وضع الفرد عند روستو فهو عبارة عن وحدة حية كثيرة التعقيد متعددة الحوافز متباينة الأهداف . وليس التطور الاقتصادى إلا حصيلة هذه الحوافز والأهداف المتباينة ، وفى هذا يخالف روستو كارل ماركس الذي يعتبر الفرد مجرد ترس فى آلة كبيرة تتحول في النهاية إلى ثورة عارمة ضد الرأسماليين .

والمجتمعات في رأى " روستو " لا تسير فى قنوات جامدة محدودة وإنما تواجه في كل طور من أطوارها شعابا متعددة يمكن أن توازن وتختار من بينها . وللأفراد دور فعال في تقرير هذا الاختيار .

ويمثل المنحنى التالى[1] تلخيصا لمراحل النمو التي يمر بها المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدى إلي مرحلة الاستهلاك الوفير فمعدل النمو يبدأ ببطء ثم يرتفع تدريجيا ويستمر بسرعة شديدة قبل أن يبدأ ببطء مرة أخرى في المراحل الأخيرة .

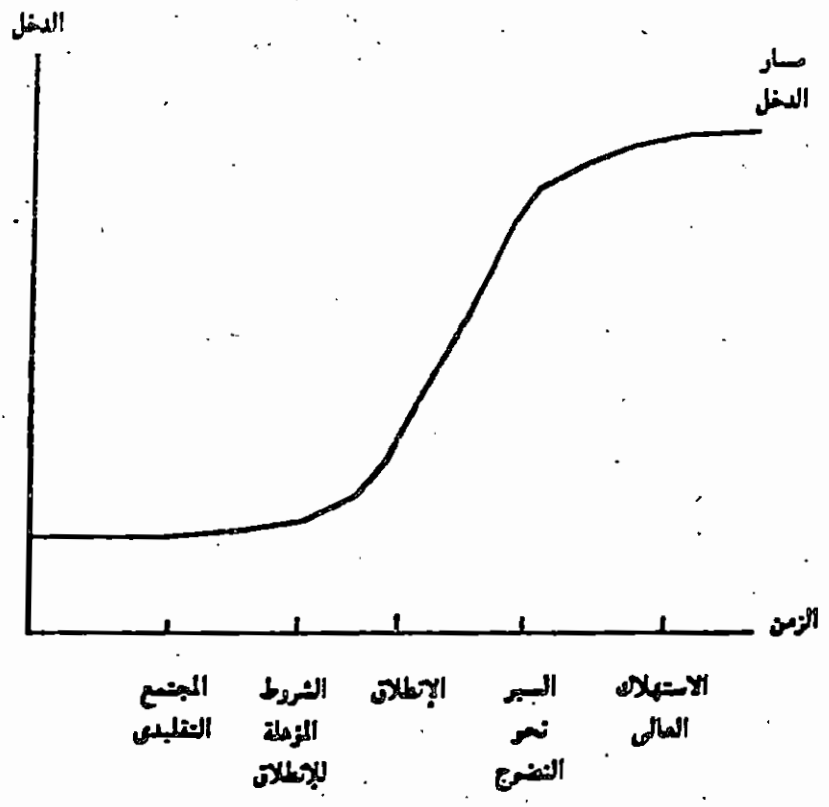

(1) Kindleberger, Economic Development, p. 56 .

والسؤال الآن : ماذا بعد مرحلة عصر الاستهلاك الكبير ؟

يقول روستو إنه من الصعب رسم صورة صحيحة لما بعد المرحلة الخامسة . لقد حقق عصر الاستهلاك الوفير لأفراد هذه المجتمعات التى تنعم به كثيرا من سبل الرفاهية بحيث أصبحت كثير من سبل هذه الرفاهية تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية . فلم تعد الاختراعات تثير تلك المجتمعات ولا تفي بمتطلباتها وأصبحت تشعر بعدم الراحة لكثير من هذه الاختراعات وتبحث عن وسائل أخري تشبع بها رغباتها في إيجاد السرور والبهجة لحياتها والتي لم تعد تحققها لها الوسائل المادية المختلفة .

ولعنا نضيف أن التفكك الأسري والانحلال الخلقي الذي تعيش فيه تلك المجتمعات (مجتمعات الرفاهية) جعلها تتخبط في حيرة من أمرها. وما ابتداع الرجوع إلى الدين والتدين لدي كثير من أفرادها إلي حد التعصب وأحيانا حد الانتحار الجماعي ما هو إلا نتيجة ذلك الترف اللاأخلاقي الذي حققته تلك المجتمعات . بالإضافة إلى ذلك ، بدأ الكثيرون من أفراد تلك المجتمعات يتوقون إلى العودة إلى عصر الفطرة والتمتع بالطبيعة وما حوته من جمال حباها الله سبحانه وتعالى بها . فنشأت تلك الجمعيات العديدة التي تنادي بالمحافظة على البيئة من أشجار وأنهار وبحيرات وحتى حيوانات ولو كان ذلك علي حساب عدم تحقيق أى زيادة فى النمو الاقتصادى . (جمعيات : أطباء بلا حدود - حزب الخضر - أنصار البيئة - وحقوق الإنسان ..... إلخ) .

نقد نظرية روستو :

تعرضت نظرية روستو للنقد الشديد خاصة فيما يتعلق بمرحلة

الانطلاق التي تعتبر حجر الزاوية في هذه النظرية . فقد اعتبر بعض الكتاب أن نظرية روستو لم تضف شيئا للفكر الاقتصادى وأن كل ما فعله روستو هو تغيير مسميات الأشياء ، فمرحلة الانطلاق ما هى إلا مسمي جديد للثورة الصناعية وإن المراحل الأربع الأخرى موجودة ضمنيا فى مرحلة الانطلاق .

ونتناول فيما يلى أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية روستو :

١ - تفتقد مراحل النمو لروستو لمعايير كمية محددة يمكن اختبارها للتأكد من صحتها . حتي بالنسبة للمعيار - ربما الوحيد - الذي ذكره روستو عن مضاعفة معدل تكوين رأس المال فى مرحلة الانطلاق ومرحلة النضوج اتضح عدم صحته كما سبق وأن نوهنا .

٢ - إن أهمية تحديد المراحل تكمن فى شرح كيف ولماذا ينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى فى وقت معين ؟ ويعتقد بعض الكتاب أن روستو فشل فى تحقيق ذلك في نظريته . ولكننا نعتقد أن روستو أوضح فى أكثر من موضع الكيفية والأسباب التى عند تحقيقها يستطيع المجتمع الإنتقال من مرحلة إلى أخري . فتحديده للعوامل السياسية (كقيام دولة قوية - أو غزو خارجى) أو العوامل الاجتماعية (كظهور طبقة الرواد أو الإنتماء الوطنى وغيرها) ، كل هذه العوامل حددها روستو كمسببات للتغيير الذي يقود المجتمع إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى بعكس المدرسة الألمانية التي اتسمت بالوصف للمراحل لا عن الكيفية التى تسبب الانتقال .

٣ - ربما من نقاط الضعف التى تعانى منها نظرية روستو ، هى أن فكرة المراحل هذه تحمل معها نوعا من الحتمية التي تفرض على المجتمع أن يمر من خلالها وبنفس الترتيب تقريبا . فقد يقف تطور المجتمع عند مرحلة معينة لا يتعداها ، وذلك بأن يوجه جهازه الإنتاجى مثلا إلي الحرب والتوسع الخارجى دون غيره من صور التطور الممكنة . وبعض الدول النامية المجاورة لخير دليل على ذلك . أو أن يصاب المجتمع بنكسة تلو النكسة فتجعله سجين مرحلة معينة أو أن يجد نفسه فى مرحلة مختلفة تماما عن تلك المراحل التى جاءت بها نظرية روستو .

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الشواهد التاريخية للدول المتقدمة في القرون ١٧ - ١٩ الميلادية لا يجب أن ينظر إليها على أنها حتمية تاريخية أخرى تنطبق على الدول النامية فى الوقت الحاضر . والسبب أن الدول النامية في الوقت الحاضر تختلف عن وضع الدول المتقدمة فى القرون المشار إليها . فقد ذكر كوزنتز[1] S. Kuznets أن الدول المتقدمة الآن كانت عند تخلفها تتميز بوجود موارد كبيرة وعدد قليل من السكان وحققت زيادة كبيرة فى دخول أفرادها . بينما الدول النامية في الوقت الحاضر تجابه مشكلات عديدة من نوع آخر منها أنها تصطدم بحضاراتها السابقة التي تجد معها صعوبة فى تقبل التغيير الذى تحدثه عملية التنمية . كما أن مجرد رفع معدل الإدخار والاستثمار كما جاء فى مراحل روستو لا يضمن إحداث التنمية فى الدول النامية . فلو أخذنا مثلا مشروع مارشال الأمريكي الذي جاء ليعمر أوروبا بعد الحرب العالمية وتساءلنا لماذا نجح

---

(1) S. Kuznets, " Notes on Stages of Economic Growth as a System Determinants ", in Meier, Leading Issues, pp. 80 - 81 .

هذا المشروع ؟ لكان الجواب أن الدول الغربية كانت لديها أسباب النجاح: توفر البنية الأساسية ، توفر المؤسسات المستعدة للتنفيذ ، توفر القوى البشرية المدربة ، وجود القوانين المنفذة والإدارة المرنة الواعية ..... إلخ . كل هذه العوامل استطاعت أن تحول رأس المال الجديد بكفاءة إلى زيادة الإنتاج ، بينما الوضع في الدول النامية يختلف كثيرا ولا يضمن مثل هذا النجاح .(قارن ذلك بالتجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادى) .

٤ - مما يؤخذ أيضا على مراحل التنمية عند روستو أنه حدد بعض الخصائص لكل مرحلة من مراحل النمو وكأن خصائص كل مرحلة منفصلة عن خصائص المرحلة التى قبلها أو التى تليها . ويعتبر ذلك غير منطقي ، حيث قد توجد فى بعض المجتمعات خصائص أكثر من مرحلة في مرحلة معينة من مراحل نمو المجتمع . وخير دليل على ذلك الدول المصدرة للبترول فى الوقت الحاضر والتي تنعم بكثير من خصائص عصر الاستهلاك الوفير بينما هذه الدول فى حقيقة الأمر مازالت فى المراحل الأولية من مراحل النمو لنظرية روستو .

مقارنة بين نظريات المراحل :

الخلاصة أن مراحل النمو الاقتصادى التى استعرضناها فى هذا الفصل تكمن أهميتها فى إبراز العوامل المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية التى تتفاعل فى إحداث التغيير نحو النمو المستمر .

١ - فالنمو الاقتصادى لا يعتمد فقط على الإدخار والاستثمار ولكن يعتمد وبدرجة كبيرة أيضا على التركيبة الداخلية للاقتصاد

القومي والعلاقة بين قطاعاته ، كما تعتمد على الظروف الاجتماعية والقوى السياسية والفكرية في المجتمع .

٢ - ولقد تميزت نظرية روستو عن نظرية ماركس بأنها لم تتبع حتمية تغير النظم الاقتصادية من رأسمالية إلي اشتراكية ثم شيوعية كما لم تنظر إلى الفرد النظرة السلبية التى كانت عند ماركس ، بل نظرت إليه كمحرك للتغيير ، تارة كسياسى وتارة كرائد اقتصادي ، وأخرى كمصلح اجتماعى .

٣ - ولكن كما لاحظنا فإن روستو لم يعط جوابا لما يمكن أن يكون عليه المجتمع بعد عصر الاستهلاك الوفير . كل ما قدمه هو تكهنات بناء على ما يشاهده في مجتمعات الرفاهية من غزو للفضاء وتناقص المنافع الحدية لسلع الرفاه . بينما ماركس أعطى الجواب الذي اعتقد في حتميته وهو زوال الرأسمالية وإحلال الشيوعية محلها[١] .

٤ - أما بالنسبة لابن خلدون فإن تفسيراته لمراحل النمو والتى أدخل فيها عوامل مختلفة كالاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدل على تأثره بتعاليم الدين الإسلامى. إذ اتبع فى تحليله سنة الله فى خلقه فما إرتفعت حضارة ولا ازدهرت أمم إلا واضمحلت واندثرت . فالحضارات القديمة (الفرعونية والاشورية والرومانية واليونانية والحضارة الإسلامية الأولى والتى انتشرت فى مساحات كبيرة وسيطرت على أجزاء كبيرة من العالم والدولة العثمانية فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف العشرين

---

(١) للمقارنة بين مراحل النمو عند روستو وماركس أنظر :
Rostow, The Stages, pp. 145 - 167 ; Meier, " Rostow and Marx-Note", pp. 79-82.

وغيرها) ، كل هذه الحضارات قامت ونمت وتطورت ولكنها لم تستمر . حتي بالنسبة للنظام الرأسمالي الذى ازدهر فى الدول الغربية فى القرنين الماضيين لم يعد في الوقت الحاضر هو ذلك النظام ، فقد طرأت عليه تعديلات كثيرة .

خلاصة القول : أن ابن خلدون ربما تميز عن غيره فى تفسير المراحل على حسب الوقائع المادية الملموسة والتى نلمسها جميعا من ازدهار الأمم ثم اندثارها . بينما ماركس يصف وضعا يصل إليه النظام الرأسمالى على أساس أنه نهاية حلقات التطور المادى للنظم الاقتصادية . ولكننا فى الوقت الحاضر نرى إنتهاء عصر الدول الشيوعية وتبنيها الأفكار الرأسمالية .

وروستو الذي يرى أن التطور الذى ينتهى به المجتمع هو عصر الرفاهية والترف وهى الحلقة قبل الأخيرة عند ابن خلدون - يقف متسائلا . كما أسلفنا - ماذا بعد ذلك ؟ وهو سؤال ربما الإجابة عليه تكمن فيما نلاحظه من التخبط اللاأخلاقي وانحطاط القيم لكثير من هذه الأمم وهى بداية المرحلة الأخيرة عند ابن خلدون .

٥ - أما المدرسة الألمانية فبينما يغلب عليها الوصف التاريخي لتطور المجتمعات إلا أن بها بعض العوامل الجديرة بالإهتمام ، كإبراز العوامل السياسية فى إحداث التغيير ، وذلك ما نجده فى كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر . ولقد أخذ به الاقتصاديون اللاحقون أيضا مثل ماركس وروستو .

المبحث الخامس

نهاية التاريخ

كتب " فرانسيس فوكوياما "[١] مؤلفه الشهير "نهاية التاريخ" في عام ١٩٩٠ مؤكدا فيه - بعد أن إنهار الإتحاد السوفيتى وانهارت معه معظم النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية . أن التاريخ له نهاية واحدة فقط ، هى تلك التي وصل إليها الآن والمتمثلة فى سيادة النظام الرأسمالى وآليات السوق في معظم دول العالم المتقدم منه والنامي .

ولقد ألمح في هذا المؤلف إلى فشل تكهن كارل ماركس حينما كتب نظريته فى المراحل والتى تبدأ بمرحلة الشيوعية البدائية وتنتهى بإنهيار النظام الرأسمالى ليحل محله ويسود العالم كله النظام الشيوعى كبديل للنظام الرأسمالى الهزيل ، وكأن الشيوعية فى نظره هى الناتج النهائى لآخر حلقات الرأسمالية .

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على ظهور مؤلف فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ ، كتب فوكوياما عدة مقالات نشرت على صفحات جريدة " إنترناشيونال هيرالد تريبون " فى يوليو ١٩٩٩ ، مؤكدا في هذه المقالات ما سبق وان كتبه من قبل ، وأضاف إليها بأن " العولمة " هي نهاية المطاف، وفى هذه المقالات شبه العولمة بالطريق السريع High Way الذى

---

(١) فرانسيس فوكوياما ، أمريكي الجنسية ، يابانى النشأة .

يرتاده جميع المسافرون ، وان هؤلاء المسافرون يتفاوتون في سرعة إنطلاقهم، فالفرق إذن بين مسافر ومسافر آخر هو السرعة التى يسير بها على طريق العولمة ، فالدول الصناعية تسير بسرعات عالية ، بينما البلدان النامية تسير بسرعات بطيئة .....

لقد أراد " فوكوياما " أن يوضح أن كل دول العالم قد أخذت بالعولمة وانها هي نهاية المطاف ، ولهذا فجميع هذه الدول أصبحت على طريق واحد هو طريق العولمة الذي هو نهاية التاريخ ..... فهل تصدق هذه المقولة ؟ أم أن التاريخ ما زال مليئا بالأحداث والأحداث التى ستؤكد فشل هذه المقولة؟ فلننتظر جميعا لنرى .

أسئلة التقويم الذاتي على الفصل الخامس:

١-تفسر نظريات مراحل التنمية الاقتصادية عملية التنمية عن طريق تعقب مراحل النمو التي تمر بها المجتمعات حتى تصل إلى مراحل النمو.

تتبع باختصار نظرية المراحل عند "ابن خلدون".

٢-اشرح باختصار مراحل النمو الخمس عند "ليست" ثم وضح لوجه النقد التي وجهت لهذه النظرية.

٣-قارن بين مرحلة الاقتصاد الحضري عند "كارل بوخر" ومرحلة الحضارة عند "ابن خلدون".

٤-عند نقط مراحل النمو عند كارل ماركس ثم اشرح بالتفصيل المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الشيوعية.

٥-اعتقد "ماركس" أن الشيوعية هي المنقذ الأخير للعالم من الأحوال السيئة التي يعيش فيها.

ما رأيك في ذلك مشيرا لموقف "فوكوياما" من نهاية التاريخ.

٦-تعتبر "مرحلة الانطلاق" عند روستو أهم المراحل على الإطلاق. اشرح ذلك

٧-استعرض أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية روستو.

٨-من خلال دراستك لمراحل النمو الاقتصادي، ما رأيك في "نهاية التاريخ" كما أشار إليها "فرانسيس فوكوياما".

الفصل السادس

نظرية الفائض العمالي

الهدف من هذا الفصل:

يصبح القارئ على علم تام بالنقاط التالية:

١-الفائض العمالي يعني وجود جزء كبير من السكان يعملون في القطاع الزراعي وعلى مساحة محدودة، ويعتقد المرء انهم يقومون بعمل إنتاجي إلا أن الإنتاجية الحدية لهم تصل إلى الصفر، بمعنى انهم في حالة بطالة مقنعة.

٢-الفرق بين البطالة المقنعة والبطالة الظاهرة.

٣-أن تحويل العمالة الفائض من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد قد يعمل على زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

٤-تطبيق هذه النظرية على مصر من كل من "لورينى واريـنر" و"روبـرت مـابرو" وتأكيدهما على أن تحويل الفائض في القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي فقط يؤدي إلى فشل النظرية، بل لابد وأن يتم مع تحويل الفائض من الزراعة إلى الصناعة ضرورة إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعين الزراعي والصناعي.

الفصل السادس

نظرية الفائض العمالي

نادى بهذه النظرية الاقتصادي المعروف آرثر لويس W. A. Lewis في مقالته المشهورة " التنمية الاقتصادية في ظل فائض عمالي "[1] . ويحاول لويس في هذه النظرية أن يؤكد أن الوضع في كثير من الدول النامية يتمشى مع النموذج الكلاسيكي وذلك فيما يخص عرض العمال labor supply تام المرونة عند معدل الأجر الجاري .

والفكرة الأساسية لهذه النظرية تتلخص في أنه يوجد في الدول النامية فائض عمالي في القطاع الزراعي التقليدي والذي يعتبر أهم مصدر للدخل والعمالة . بجانب هذا القطاع يوجد قطاع صناعي صغير يستخدم بعض الوسائل الإنتاجية الحديثة .

والفائض العمالي يعني وجود جزء كبير من السكان يعملون في القطاع الزراعي وعلى مساحة محدودة من الأرض الزراعية . وفي الظاهر يخيل إلينا بأن هؤلاء السكان يقومون بعمل إنتاجي يساهم في زيادة الناتج القومي . إلا أنه نظرا لازدحامهم علي الأرض ، فإنه لو قمنا بسحب جزء كبير من العاملين في الزراعة ، فإن الناتج الكلي لن يتغير بل

---

(1) W. A. Lewis, " Economic Development with Unlimited Supplies of Labour " , Manchester School, May 1954, reprinted in Agarwala and Singh , Economic, pp. 400 - 443.
وتشير الهوامش إلى مقالة Lewis المنشورة في Agrwala and Singh .

ربما يرتفع ، وهذا يعنى أن الإنتاجية الحدية للعامل صفر أو تقرب من الصفر . هذه الحالة يطلق عليها البطالة المقنعة أو المستترة (disguised unemployment) والتى تختلف عن البطالة الظاهرة open unemployment الموجودة فى المدن فى كثير من الدول النامية .

ويمكن تصوير حالة وجود فائض عمالي (إنتاجية حدية = صفر) عن طريق الشكل التالى :

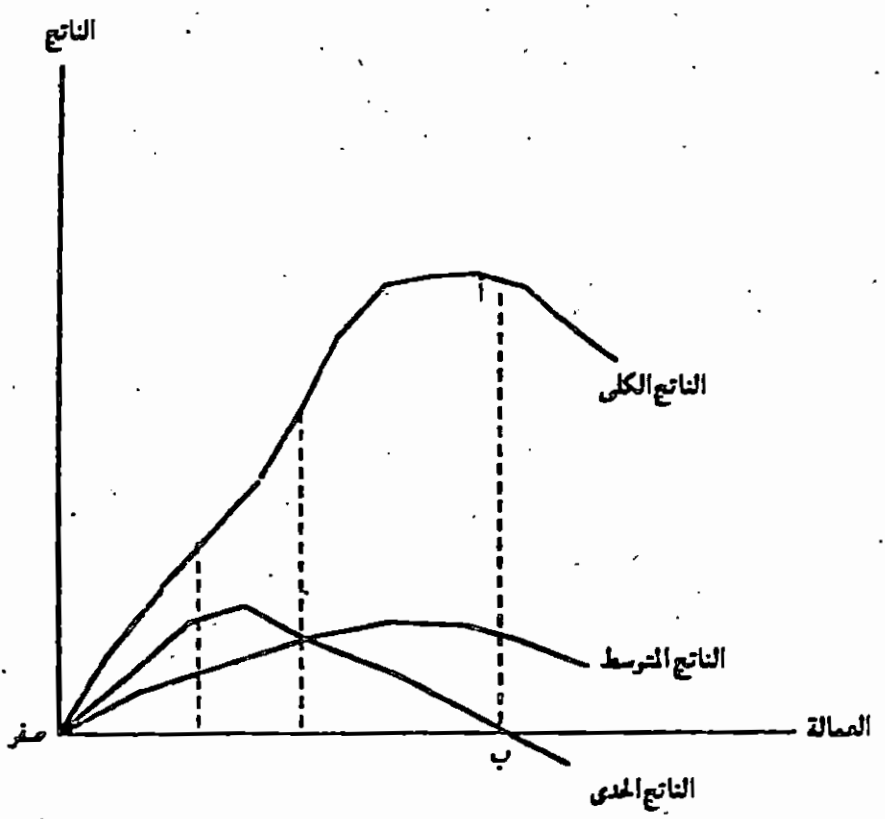

من الرسم نلاحظ بأنه ، عند النقطة أ ، يكون الناتج الكلي قد وصل إلى الحد الأقصى ويكون الناتج الحدي يساوي صفرا عند ب . وعلي يسار

النقطة ب يكون الناتج الحدى بالموجب وإضافة عمال جدد ستعمل علي زيادة الناتج الكلى . بينما علي يمين النقطة ب يصبح الناتج الحدى بالسالب، لأنه كما نري من منحني الناتج الكلي ، فإنه يبدأ فى التناقص بعد النقطة أ . لفكرة وجود فائض عمالي في القطاع الزراعي إذن تكمن فى المنطقة الواقعة علي يمين النقطة ب . ومن ثم ، فإن تحويل هذه العمالة الفائضة من القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخري في الاقتصاد القومي قد يعمل علي زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي ويزيد من الناتج القومي على مستوى الاقتصاد ككل .

ومن هذا المنطلق فكر هؤلاء الكتاب في تنمية هذه المجتمعات عن طريق تحويل هذا الفائض العمالى من القطاع الزراعي الذي لا يضيف أى إنتاج ، إلي القطاع الصناعى الحديث حيث يمكن استخدامه فيه . ويمكن وصف هذه العملية كالتالى :

أولا : فرض اقتصاد حر .

ثانيا : إن عملية تحويل العمال من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى تتطلب وجود إغراءات من أجل خلق الحافز لدي العمال لترك عائلاتهم وأماكن إقامتهم الدائمة . هذه الإغراءات تتمثل فى الغالب فى دفع أجور لهؤلاء العمال فى القطاع الصناعى تفوق أجورهم في القطاع الزراعى . ولكن ، بما أن إنتاجية العامل فى القطاع الزراعى منخفضة ، فإن هذه الأجور المقدمة لهم في القطاع الصناعى بعد إضافة الإغراءات ستكون منخفضة أيضا .

ثالثا : حيث أن أصحاب الأعمال يهدفون إلى تحقيق أقصى الأرباح، فإنهم سيقومون بتوظيف العمال إلى النقطة التي تحقق لهم ذلك . وطالما أن الأجور التي يدفعونها للعمال منخفضة فسيكون لديهم القدرة على توظيف أكبر عدد من العمال ، وفي الوقت نفسه يحققون لأنفسهم فوائض كبيرة تعود إليهم على هيئة أرباح .

رابعا : سيعيد أصحاب الأعمال استثمار هذه الأرباح مرة أخرى في إنتاج سلع رأسمالية مثل المعدات والآلات ..... إلخ بجانب السلع الصناعية الأخرى (طبعا من الممكن أن يقوم هؤلاء باكتناز هذا الفائض ، ولكن من المستبعد أن يحدث هذا ، لأنه يتنافى مع طبيعتهم الرأسمالية) . وتأثير ذلك هو خلق فرص عمل جديدة يتم على أساسها تحويل عدد أكبر من العمال من القطاع الزراعي ، وهذا بالتالى سيؤدي إلى زيادة الأرباح ثم زيادة الاستثمار أكثر فأكثر . ومع استمرار هذه العملية بنجاح فإنه سيتم تحويل عدد كبير من العمال من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعي .

الآن ومع تسليمنا بهذه الافتراضات ، فإن عملية التنمية يمكن تلخيصها كما هو مبين بالشكل التالي :

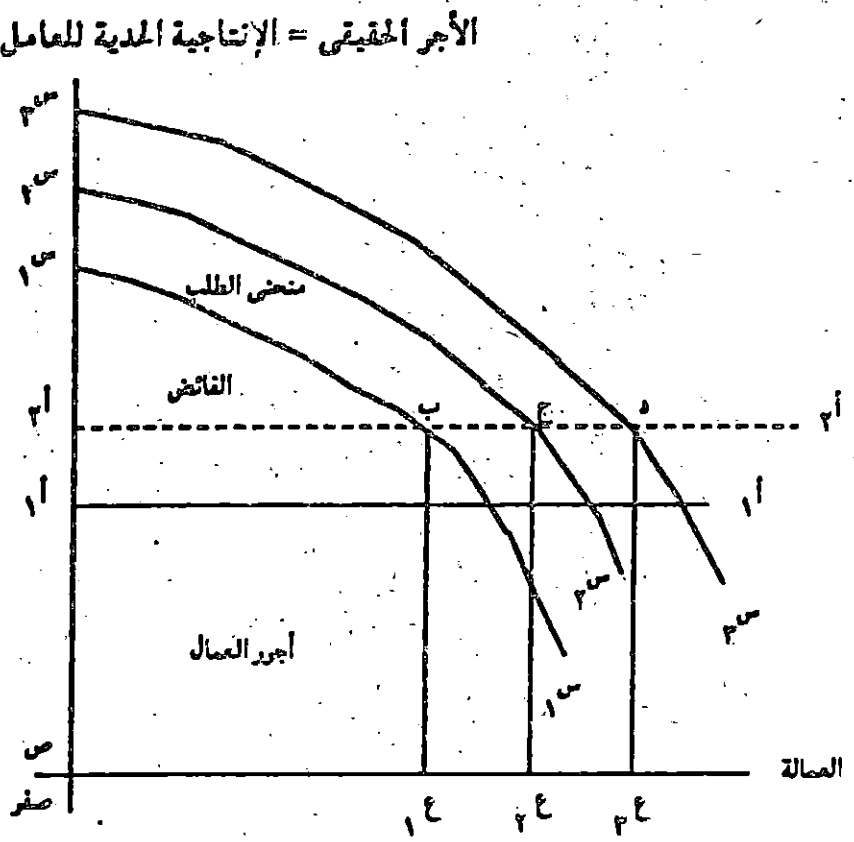

فى الشكل تمثل أ١ الأجر فى القطاع الزراعى والذى يفترض أنه يمثل إنتاجية العامل فى هذا القطاع . كم تمثل أ٢ الأجر فى القطاع الصناعى . والفرق بين أ١ و أ٢ ، هو عبارة عن مقدار الإغراء الذي يدفع لهؤلاء العمال حتي يكون لديهم الحافز للإنتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي. لاحظ أيضا أنه سبق أن نوهنا بأن عرض العمال تام المرونة عند الأجر المحدد . ولهذا فإن منحني العرض هنا هو (أ١ أ١) فى القطاع الزراعى و (أ٢ أ٢) فى القطاع الصناعي . والسبب فى أنه تام

المرونة هو أن هناك فائضا في عدد العمال ويمكن توظيف أى عدد ممكن من هؤلاء العمال عند الأجر المعين .

أما بالنسبة لمنحني الطلب فيمثله منحني الإنتاجية الحدية النقدية marginal revenue product فى القطاع الصناعى ويوضحه المنحني س$_{١}$ س$_{١}$ فى الشكل[١] . ومع تقاطع منحنى الطلب مع منحني عرض العمال أ$_{٢}$ أ$_{٢}$ عند النقطة ب ، يتحدد لدينا عدد العمال الذين سيقوم أصحاب الأعمال بتوظيفهم (أى عدد العمال الذين سيحولون من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي) وهو أ$_{٢}$ ب أو ص ع$_{١}$ ، وإجمالي العائد على أصحاب الأعمال هو س$_{١}$ ب ع$_{١}$ ص، تدفع منه أجور للعمال أ$_{٢}$ ب ع$_{١}$ ص فيتبقي لديهم فائض يمثل س$_{١}$ ب أ$_{٢}$.

وعندما يقوم أصحاب الأعمال باستثمار هذا الفائض ، مع افتراض أنهم في الوقت نفسه يقومون بإدخال تحسينات على الوسائل الإنتاجية ، فإن منحني الإنتاجية الحدية النقدية (منحني الطلب) سينزحف إلى اليمين، أى إلى المنحني س٢ س٢ . ومع تقاطع هذا المنحنى مع منحني العرض أ$_{٢}$ أ$_{٢}$ يتحدد لدينا عدد العمال الممكن توظيفهم أى تحويلهم من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعى وهو أ$_{٢}$ ح أو ص ع$_{٢}$. ويحصل هؤلاء العمال على أجر يمثله الجزء أ$_{٢}$ ح ع$_{٢}$ ص ويتبقي لأصحاب الأعمال فائض يمثله الجزء س$_{٢}$ ح أ$_{٢}$. وتتكرر نفس العملية وينزحف منحنى الإنتاجية الحدية مرة أخري إلي جهة اليمين إلى س$_{٣}$ س$_{٣}$ وترتفع العمالة إلى ص ع$_{٣}$

---

(١) مع فرض ثبات عرض رأس المال فى المرحلة المبكرة لنمو القطاع الحديث (الصناعي) فإن منحنى الطلب على العمال يتحدد عن طريق منحني الإنتاجية الحدية للعامل .

ويرتفع بالتالى الفائض المتبقي لأصحاب الأعمال . أما بالنسبة لمتوسط دخل العامل فيظل ثابتا كما هو ، كما هو واضح من ثبات الأجر عند أ$_{٢}$ أ$_{٢}$. ونتيجة لذلك يحصل أصحاب الأعمال على أرباح كبيرة - ممثلة فى الفائض بعد دفع الأجور للعمال - وبالتالى يقومون بإعادة استثمارها ليستوعبوا أكبر عدد ممكن من العمال المحولين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي .

تقويم النظرية :

يركز لويس - كما سبقه فى ذلك الاقتصاديون الكلاسيك وحتى شومبيتر - فى شرح عملية التنمية عن طريق توزيع الدخل القومى بحيث يكون فى صالح الطبقة الرأسمالية . فبالنسبة لهؤلاء الاقتصاديين إن زيادة نصيب الأرباح العائدة على الطبقة الرأسمالية سوف يعاد استثمارها في الاقتصاد القومى مرة أخرى نظراً لما تتميز به هذه الطبقة من إرتفاع ميلها الحدى للادخار والاستثمار ، وإعادة استثمار الأرباح سوف تعمل علي رفع معدل التنمية فى المجتمع مرة أخرى وهكذا . ومن ثم يمكن القول بأن لويس ينظر إلى عملية التنمية على أنها دالة للأرباح . فكلما كان نصيب الأرباح فى الدخل القومى كبيرا كان معدل النمو كبيرا . وعليه فإن المحرك الرئيس للنمو في نموذج لويس هو الأرباح التي تعمل على زيادة معدل تكوين رأس المال ، شأنه فى ذلك شأن النموذج الكلاسيكى فى التنمية .

ومما يؤخذ على نموذج لويس ما يلى :

١ - إن النموذج يرتكز أساسا على وجود فائض عمالى كبير فى

الدول النامية مما يعنى أن الإنتاجية الحدية للعامل تساوى صفرا أو قريبة من الصفر ، وهذا الفرض يعارضه كثير من الاقتصاديين . فيقول شولتز T. Schultz إنه لا يوجد أى دليل قاطع فى أى دولة فقيرة يوحى بأن تحويل جزء صغير حتى ٥٪ من عدد القوى العاملة فى القطاع الزراعى ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، سوف لا يكون على حساب إنخفاض الإنتاج الزراعى[١] .

وفى عام ١٩٤٨ قدرت دورين واربنر D. Warriner أن ٥٠٪ من القوى العاملة في القطاع الزراعي فى مصر يمكن سحبها من هذا القطاع بدون أن يتأثر الإنتاج ولكنها في عام ١٩٥٥ تراجعت عن ذلك على أساس أنها لم تأخذ فى حسبانها العمالة المطلوبة من أجل صيانة رأس المال فى الزراعة[٢] . وفى عام ١٩٦٠ قدرت لجنة التخطيط القومى المصرية عند وضع الخطة الخمسية الأولى لمصر ١٩٦٠ - ١٩٦٥ بأن ٢٥٪ من القوي العاملة فى القطاع الزراعى فى مصر يعتبرون فى حالة فائض . هذا التقدير

---

(1) " I know of no evidence for any poor country anywhere that would even suggest that a transfer of some small fraction, say 5 percent, of the existing labor force out of agriculture, with other things equal, could be made without reducing agricultural production " . أنظر : T. W. Schltz, Transforming Traditional Agriculture (New Haven : Yale University Press, 1964) .

(2) D. Warriner, Land and Proverty in the Middle East, Royal Institute of International Affairs (London : Oxford Univ. Press, 1948), and Land Reform and Economic Development, Fiftieth Anniversary Commemoration Lectures, National Bank of Egypt, Cairo, 1955, p.26. Quoted in R. Mabro, " Industrial Growth, Agricultural Under-Employment and the Lewis Model : The Egyptian Case, 19[illegible] rnal of Development Studies, July 1967 , p. 324

لم يقبل به كل من Bent Hansen and Marzouk ويري كل منهما أن البطالة الموجودة فى مصر خاصة فى القطاع الزراعي ليست بطالة مقنعة إنما هى بطالة موسمية . أما البطالة المقنعة ، فهى موجودة فى القطاع الحكومي . وبالتالى فإن سحب العمالة من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى سوف يؤدى إلى إنخفاض الناتج الزراعى .

ويتفق كثير من الاقتصاديين مع هذا الرأى القائل بأن الموجود فى معظم الدول النامية هو البطالة الموسمية والتى لا تعنى أن الإنتاجية الحدية للعامل تساوى صفرا . وذلك لأنه فى أوقات الزراعة والحصاد قلما تجد عاملا بدون عمل فى هذه الدول . بل تجد كثيرا من العمال يعملون أكثر من اثنتى عشرة ساعة يوميا وذلك بغية تحقيق معدل من الدخل يكفيهم طيلة الفترة القادمة ، والتى لا تتوافر فيها الأعمال كما هى فى هذه الفترات .

٢ - إن إحتمال قيام منافسة بين الرأسماليين على الطلب على العمال سيؤدى إلى زيادة أجور العمال وبالتالى إنخفاض الأرباح ، فيقل مقدار الاستثمارات المعادة فى الاقتصاد القومى فيقل معدل امتصاص العمال فى القطاع الصناعى وتتوقف عملية التنمية بسرعة أكبر مما يتوقعه لويس ، وذلك كما هو واضح من الشكل التالي :

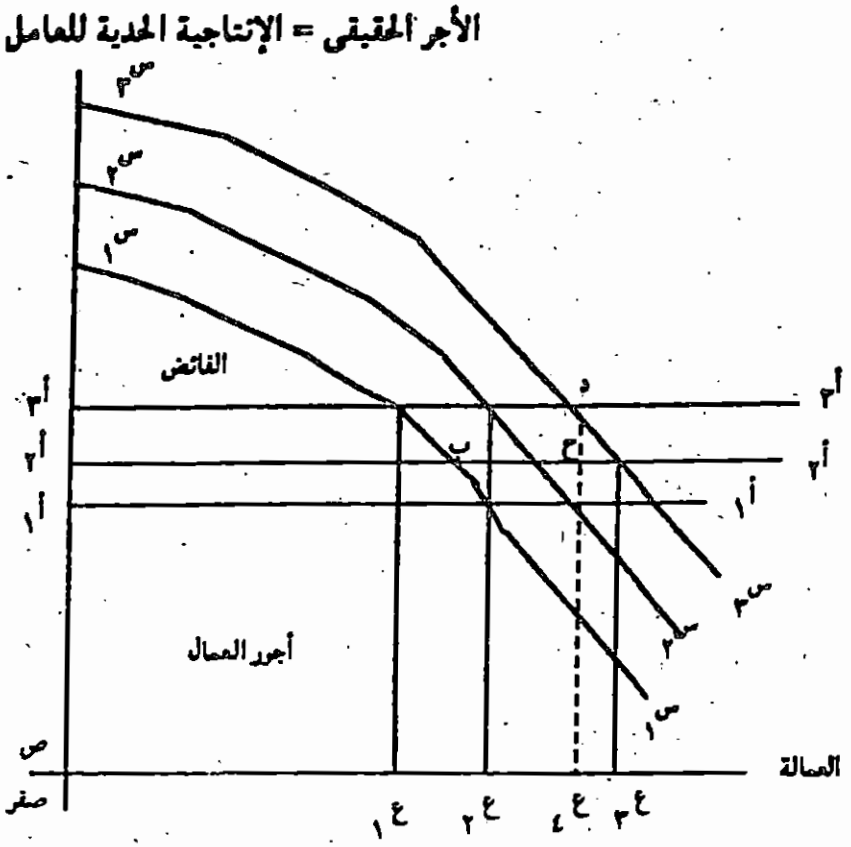

من الرسم السابق نلاحظ أنه إذا إرتفع الأجر إلي أ٣ فإن الفائض الذي يتبقى للطبقة الرأسمالية يقل وإذا استمر هذا الإرتفاع يتلاشى الفائض الذي يعتمد عليه لويس فى نظريته ، ومن ثم تتوقف عملية تحويل العمال إلى القطاع الصناعى[١] . هذا وإلى الآن ونحن نفترض أن عرض العمل تام المرونة ولكن مع زيادة سحب العمال بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عدد

---

(١) لاحظ أنه مع إرتفاع الأجر ، فإن عدد العمال الذين تم تحويلهم من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى قد إنخفض من ص ع٣ إلى ص ع٤ .

السكان ، فإن هذا الفرض يكون من المستحيل بقاؤه . ومن ثم يأخذ منحني عرض العمل الشكل الطبيعي ويتجه من أسفل إلى أعلي من اليسار إلى اليمين ، بحيث يوضح أن الطبقة الرأسمالية لم يعد بمقدورها توظيف العمال عند أجر ثابت بل ولابد وأن تقوم بدفع أجور أعلى .

٣ - سوف يجابه هذا النموذج من التنمية كثير من التعقيدات المتشابكة حتى في المراحل الأولى له وذلك نتيجة إنخفاض معدل التنمية فى القطاع الزراعي بسبب الإهتمام بالقطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعي . فمن المتوقع أن تحويل العمال من الزراعة إلي الصناعة سوف يصاحبه زيادة فى الطلب على المواد الغذائية الزراعية وذلك لأن :

(أ) الدخول التى تحصل عليها الطبقة العاملة ككل قد إرتفعت وبالتالى فإن جزءا من هذه الزيادة سوف ينفق على الطعام .

(ب) بما أن عدد السكان فى تزايد فإن ذلك سوف يزيد من الطلب على المواد الغذائية أيضا .

(ج) إن القطاع الزراعى نفسه مهم للقطاع الصناعى حيث يمده بالمواد الخام التى تمكن من قيام صناعات عديدة كالصناعات الغذائية والمنسوجات ..... إلخ .

فإذا حدث أن توقف النمو فى القطاع الزراعى ، فإن النتيجة ستكون زيادة في أسعار السلع الزراعية بالنسبة لأسعار السلع الصناعية[١] . وهذا

(١) معدل التبادل الداخلى بين السلع الزراعية والسلع الصناعية هو : $\frac{\text{أسعار السلع الزراعية}}{\text{أسعار السلع الصناعية}}$
وسوف يكون فى صالح السلع الزراعية نتيجة زيادة الطلب عليها مع قلة الإنتاج مما يرفع =

بدوره سيعمل على زيادة الأجور فى القطاع الزراعى الذي بدوره سيعمل علي إبطاء أو وقف عملية تحويل العمال من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى . والسبب أنه إذا كان أصحاب الأعمال فى القطاع الصناعى لابد وأن يدفعوا أجوراً مرتفعة فإن الفائض (الأرباح) الذي يحصلون عليه سيقل وبالتالى فلن يكون باستطاعتهم أن يمتصوا عددا كبيرا من العمال كما كانوا يفعلون قبل زيادة الأجور .

إذن فشل القطاع الزراعى فى النمو كما هو حادث فى كثير من الدول النامية ، والتى ترغب فى النمو فى أقرب فرصة عن طريق التصنيع السريع مما يؤدى إلى إهمال القطاع الزراعى ، سوف يؤدى كما رأينا إلى إضعاف الفرص المواتية لعملية تنمية المجتمع ككل .

يقول مابرو Mabro فى دراسته التطبيقية للنظرية عن مصر بأن إعادة استثمار الفائض فى القطاع الصناعى فقط يؤدى إلى فشل النظرية . ولنجاح عملية تحويل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعى ، لابد أن يتم إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعين الزراعى والصناعى ، بمعنى أنه من أجل أن ينمو القطاع الصناعى لابد وأن يتوسع الإنتاج الزراعى وخاصة السلع الغذائية[1] .

(د) والطرق الأخرى التى فكر فيها لويس نفسه والتى قد تعرقل نجاح هذه العملية ، هى أن التوسع فى القطاع الصناعى قد يسير بسرعة بحيث يعمل على تقليل العدد الموجود من السكان فى القطاع الزراعى ،

= من أسعار السلع الزراعية .

(1) Mabro. op. cit., p. 348 .

مما يؤدى إلى رفع إنتاجية العامل في هذا القطاع ومن ثم يرفع معدل الأجور الذى هو ص أ١ وكذلك ص أ٢ (وهذا لن يحدث بالطبع فى حالة إزدياد السكان بمعدل كبير) .

(هـ) كذلك إذا أدي التقدم الفني فى القطاع الزراعي إلى رفع إنتاجية العامل فى هذا القطاع فإن ذلك سيعمل على رفع مستوي ص أ١ ومن ثم ص أ٢ مما يقلل من معدل الأرباح أيضا .

(و) إن هذا النموذج يفترض توافر الطبقة الرأسمالية التي يمكن أن تقوم بالمشاريع الصناعية أو المشاريع الإنتاجية بصفة عامة ومن ثم تعمل على إمتصاص فائض العمالة فى هذه الدول . ولكن الحقيقة هى أن أكثر ما تعانى منه هذه الدول هو إفتقارها إلى هذه الطبقة المخاطرة التى تساهم برأسمالها وخبراتها فى إنشاء المشاريع الإنتاجية . إنما تقوم هذه الطبقة بالإستثمار فى المشروعات غير الإنتاجية والتى لا تفيد المجتمع فى المدى الطويل كبناء العقارات والمضاربة فى الأراضى أو أنها تقوم بالاستثمار فى الخارج .

(ز) وحتى لو سلمنا بأن هذه الفئة متوافرة في الدول النامية وأنها تستطيع إتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، فإنه قد يحدث فى المرحلة الثانية من مراحل امتصاص الفائض العمالى بأن تستخدم الطبقة الرأسمالية الفائض أى الأرباح التى تحصل عليها فى وسائل إنتاجية ذات كثافة رأسمالية ، مما يعمل على عدم امتصاص أى من الأيدى العاملة الفائضة فى القطاع الزراعى كما يوضحه الشكل التالى :

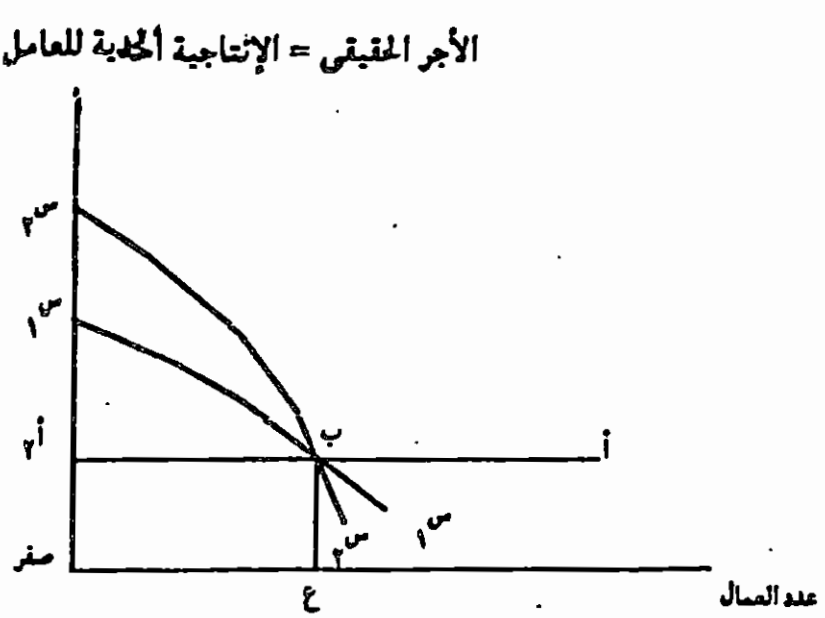

من الشكل السابق يتضح لنا أن منحنى الإنتاجية الحدية قد زحف إلي جهة اليمين بانحدار أكثر من المنحنى الأول ومن ثم تقاطع مع منحني عرض العمال عند نفس النقطة السابقة (ب) ، مما يعني استخدام نفس عدد العمال السابقين وبقاء إجمالى الأجور ثابتا[١] . لاحظ هنا أن نصيب الطبقة الرأسمالية علي هيئة الفائض قد إرتفع بينما نصيب العمال لم يرتفع، وهذا دليل على أنه بينما إرتفع الناتج الكلى فى المجتمع ، فإن الجزء الأكبر من هذا الناتج حصلت عليه الطبقة الرأسمالية بينما ظل نصيب العمال ثابتا وهذا يرجع إلى سوء توزيع الدخل .

وكما سبق أن أوضحنا فإن قياس التنمية بمقدار الزيادة فى الناتج القومي يعتبر غير ذى موضوع . وهذا الرسم يوضح هذا الوضع ، حيث

---

(١) أنظر : M. P. Todaro, Economic Development in the Trird World (New York : Longman, 1977) , P. 191 .

يرتفع الناتج القومي الإجمالي وتحصل الطبقة الرأسمالية على معظم هذه الزيادة ، بينما الطبقة العمالية تعانى من ثبات نصيبها فى الناتج القومى . كما أن مستوي البطالة السائد فى المجتمع لم يتم القضاء عليه لأن الطبقة الرأسمالية لم توظف عددا أكبر من العمال حينما طبقت وسائل إنتاجية ذات كثافة فى رأس المال .

(ح) إن النظرية تفترض ضمنا أنه بمجرد تحويل العمال من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى ، فإنه سيتم توظيفهم بدون أي عائق . ولكن الواقع غير ذلك حيث أن هؤلاء العمال غير مدربين ولا يستطيعون القيام بالعمل إلا بعد فترة تدريبية قد تطول . وهذه الدورات التدريبية لو قامت بها الطبقة الرأسمالية سوف تزيد من التكلفة ، الأمر الذى قد يؤدى إلي نقص الأرباح . وكذلك لو قامت به الدولة فإنه يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال الذى قد لا يتوافر فى كثير من الدول النامية .

(ط) من المشكلات الأخرى التى يعاني منها هذا النموذج ، اختلاف معدل نمو القطاع القائد ، ولبكن القطاع الصناعى ، والقطاع الآخر وهو القطاع الزراعى ، والذى سوف يؤدى إلى توقف عملية التنمية أو تأخرها لفترة طويلة ، كما أوضحنا جوانب منها في الصفحات السابقة عند الحديث عن معدل التبادل بين القطاعين . فالاهتمام بالقطاع الصناعى سيعمل على رفع الإنتاجية فى القطاع الصناعى ومن ثم زيادة الإنتاج ، مما قد يحدث في أغلب الأحيان فائضا فى المنتجات الصناعية ، الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض أسعار هذه المنتجات ، بينما الإهمال الذي تم فى القطاع الزراعى - بقصد أو بدون قصد - سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار فى القطاع الزراعى نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية . ومن ثم فإن الدول النامية أمامها طريقان :

الأول : هو التجارة الخارجية وتتلخص في أن تقوم بتصدير الفائض من القطاع الصناعى واستخدام حصيلة الصادرات فى تمويل الواردات من السلع الزراعية لسد الفجوة بين الطلب والعرض فى هذا القطاع .

والثانى : هو الإهتمام بالقطاع الزراعى جنبا إلى جنب مع القطاع الصناعى مما يرفع من إنتاجية القطاع الزراعى . وحيث إن هناك مشكلات عديدة أمام التوسع فى التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية ، والتي تنشأ بسبب المنافسة الحادة وتحكم الدول المتقدمة فى الأسواق العالمية ، فإن الدول النامية تجد صعوبة في تصريف منتجاتها الصناعية عن طريق التجارة الخارجية . لهذا فإن الطريق الثانى هو الطريق المناسب لهذه الدول ، وهو أن تعنى بالاهتمام بالقطاع الزراعى وتعمل على رفع إنتاجية هذا القطاع لكي لا تحدث اختناقات أمام عملية التنمية[١] .

من هنا يتضح لنا أن عملية تحويل الفائض العمالى من القطاع الزراعى إلى الصناعى تعتمد على عوامل كثيرة . ولكن النقطة المهمة التى قد نستشفها من هذه النظرية ، هى أن الاستراتيجية التى تنادى بالتركيز على تنمية القطاع الصناعى والتي قد تؤدي - بقصد أو بدون قصد - إلى إهمال القطاع الزراعى ، خاصة في الدول المكتظة بالسكان ، سوف تجعل من الصعوبة أن يتمكن القطاع الصناعى من قيادة عملية التنمية وإيجاد فرص عمل للفائض - إن وجد - فى القطاع الزراعى ومن ثم تقف صعوبات غير قليلة فى طريق التنمية .

---

(١) يجب ألا تخفى علينا الجهود المبذولة فيما يعرف بالعولمة فى ظل منظمة التجارة العالمية ، والتي تعمل على إيجاد الوسائل المناسبة لتصريف منتجات معظم دول العالم .

سئلة التقويم الذاتى للفصل السادس:

١-ركز "آرثر لويس" فى نظريته الفائض العمالى على أن تكون فكر إعـــادة اســتثمار الأرباح سوف تعمل على رفع معدل التنمية فى المجتمع مرة أخـــرى ولـــهذا نظـــر "لويس" إلى عملية التنمية على أنها دالة للأرباح. ناقش ذلك

٢-يرى "لويس" أن إعادة استثمار الفائض العمالى بالقطـــاع الزراعـــى فـــى القطـــاع الصناعى يؤدى إلى تحقيق التنمية، وقد عارض "مابرو" هذا الرأى. وضح ذلك.

الفصل السابع

التنمية والتخطيط فى الإسلام

الهدف من هذا الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تبصير القارئ بما يلى:

١-أساسيات المنهج الإسلامى فى التنمية.

٢-مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الإسلامى.

٣-أهمية وحتمية عملية التنمية الاقتصادية فى الفكر الإسلامى.

٤-المواصفات الخاصة لعملية التنمية الاقتصادية فى الإسلام.

٥-مسئوليات القائمين على التوجيه عن تحقيق التنمية.

٦-مفهوم التخطيط، وكيفية الانتفاع من الهبات الإلهية.

٧-التعاون بين القطاعين العام والخاص هو أساس التخطيط فى الإسلام.

٨-طرق تمويل التخطيط للتنمية فى الإسلام.

٩-مفهوم ومتطلبات النمو الاقتصادى فى الإسلام.

الفصل السابع

التخطيط والتنمية في الإسلام[1]

مقدمة

المنهج الإسلامي في التنمية

من العرض السابق لمشكلة التخلف والنتائج العامة لمناهج معالجتها وضعياً، يتضح جلياً الآن أن إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية "المنشودة" يتطلب، أولا وقبل أي شيء، تطهير "الحياة الاقتصادية" من كافة أشكال الظلم وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الناس تعاملاً إيمانياً فاعلاً مع الأشياء.

فبديهاً الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو بالقطع الكائن الحي المسئول عن مستوى الأداء، والإنسان المظلوم أي المقهور والمستغل، "كل" لا يقدر حقيقة عمل شيء. ومن ثم، إذا لم يُرفع هذا الظلم، ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة، لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق، ولا يمكن لأية قوة دافعة، أو إستراتيجية، أي منهج، أن تعمل بكفاءة مناسبة. سواء كانت هذه القوة هي اليد الخفية للحافز المادي، أو اليد المرئية الباطشة للدولة، وسواء كانت الإستراتيجية هي الدفعة القوية من الاستثمار أو الجهد الأدنى الحساس، المطلوب من التكوين الرأسمالي أو غيرها.

الأساس الأول: الاستخلاف:

يتأسس فرض اعمار الأرض، أي قيام تنمية شاملة ومتوازنة، من قبل الإنسان العادي، على حقيقة إيمانية مؤداها أن: المال – أي الموارد – مال الله، ونحن مستخلفون فيه. (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى) (طـه:٦). (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة: من الآية٣٠). (وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (الأعراف: من الآية١٢٩). وتبعة الاستخلاف تعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق – المستخلفين – وتمكينهم منه، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع. (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) (البقرة: من الآية٢٩). (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الجاثية:١٣). (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ) (الأعراف:١٠).

---

[1] د/ عبدالحميد الغزالي، الإنسان أساس التنمية، مرجع سابق.

كما تعنى تبعة الاستخلاف، فى الوقت نفسه، العمل، كدحاً وكدأ، وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمير المال خلال الزمن، حتى قيام الساعة. والعمل المطلوب هو العمل الصالح، كما أكدنا فيما سبق، والذى تزكو به النفس، وتقوم به الأخلاق، وتتسع به دائرة البر والتقوى، ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل. أى العمل الذى يحقق صلاح البال، بإصلاح الدين والدنيا.

ومن ثم، فالعمل المقصود هو العمل الذى يعمر الأرض، وينتج الطيبات، ويحقق بالتالى الحياة الكريمة للإنسان (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور:٥٥). (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ۝ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى) (النجم٣٩ -٤١). وفى الحديث: "اعملوا، فكل ميسر لما خلق له". (صحيح مسلم). "إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها، فليغرسها، وله بذلك اجر". (صحيح البخارى).

وتعنى تبعة الاستخلاف أيضاً أن يحترم الخلق - المكرّمين بهذه الملاقة - عقد الاستخلاف ويتقيدوا بشروطه، التى وضعها المالك الحقيقى، سبحانه وتعالى، تنظيماً لشئون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه. ومن هذه الشروط أن يؤدى الخلق حقوق المال لمالكه الأصلى وللمجتمع، فى صورة الصدقات المفروضة، وعلى رأسها الزكاة، والصدقات التطوعية، والكفارات وغيرها من النفقات، تحقيقاً لعدالة التصرف فى المال، وإقامة للتكافل الاجتماعى، وضماناً لاكفا استخدام ممكن للمال خلال الزمن. (وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (النور: من الآية٣٣). آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (الحديد:٧). (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (التوبة: من الآية١٠٣). وفى الحديث: "إن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم". (صحيح البخارى). "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدا بمن تعول". (صحيح البخارى).

الأساس الثانى: فريضة الزكاة:

وتجب الزكاة كفريضة وحق، وكركن من أركان الإسلام والنظام الاقتصادى الإسلامى فى المال "النامى" بشروط من حيث النصاب والمقدار والزمن والأموال والمصارف، وتعد الزكاة من الأدوات الأساسية لتنمية المال واعمار الأرض، ذلك لأن رب المال أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يستثمر ماله ويخرج الزكاة من أرباحه، أو يحتفظ به فتأكله الزكاة بنسبة ثابتة كل عام. ولهذا قال الرسول ﷺ: "من ولى يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تاكله الصدقة" (الترمذى).

ومن ناحية المصارف، تعمل الزكاة على إعادة وعدالة التوزيع فى صالح الطبقات الفقيرة، مما يساعد على زيادة اشتراكهم فى الإنتاج من ناحية، وزيادة انفاقهم الاستهلاكى من ناحية أخرى، ومن ثم يساهم فى زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادى. كما أنها تعمل، من حيث مصارفها، على الحض أيضاً على الاستثمار والإنتاج. وفى ذلك يقرر الفقهاء بالإجماع بأن القادر على الكسب، بحرفته أيا كانت، إنما يعطى القدر الذى يمكنه من مواصلة الكسب، (الماوردى – الأحكام السلطانية). وصح عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقول لعماله: "إذا اعطيتم فاغنوا"، (أبو عبيد – الأموال). وفى الوقت نفسه، لاتعطى الزكاة للقادر – بجهده وماله – على العمل والكسب. وفى ذلك يقول الرسول ﷺ: "لا تحل الصدقة لغنى، ولا لذى مرّة سوى" (النسائى).

الأساس الثالث: نظام الأولويات:

وأساسا، يتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات، وفى إطار نظام أولويات شديد الوضوح، ودقيق التحديد. ويندرج هذا النظام، بحسب الأهمية، من إنتاج وتوزيع واستهلاك الضروريات، أى الأشياء التى لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة، فهى ضرورية لقيام حياة الناس، ولابد منها لاستقامة مصالحهم، ثم تأتى مرتبة الحاجيات، أى الأشياء التى يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة، فهى أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم. ثم أخيرا تأتى المرتبة الثالثة، وهى مرتبة التحسينات، أى الأشياء التى تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون اسراف أو ترف. أى أن المنهج الإسلامى يعطى أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم الطيبات التى يحتاج إليها معظم الناس

لصلاح دينهم ودنياهم، وعليه يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي.

ويقوم استخدام المال – أي الموارد – وفقا لهذا المنهج، على أساس شامل ومتوازن، لا يعرف اهدار الإمكانات أو تبديد الطاقات، ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها، أو لارتفاع درجة مخاطرها، أو لتدني العائد المتوقع منها، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبيا، أو لبعض أو كل هذه الأسباب، هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة، والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة صحية محيطة بالعملية الإنتاجية، جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام ادميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه.

أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد واحداث عملية التنمية، كهدف لهذا المنهج، ومن منطلق تكامل وتعاون مع الدولة أو القطاع العام، فهو مسئولية القطاع الخاص، أي الأفراد، أو الناس شريطة توافر الحاجات الضرورية لهم. وينبثق هذا الشرط، وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي، من حقيقة أن التنمية الاقتصادية، أي اعمار الأرض، ليست سبباً لإشباع هذه الحاجات، وإنما تعد نتيجة مباشرة لهذا الإشباع.

ولا تشمل الحاجات الضرورية الجانب المادي فقط من مأكل ومشرب وملبس ومأوى ووسيلة انتقال وخدمات منزلية وتعليمية وصحية وفرص عمل وزواج، وإنما أيضاً الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية وهوية ثقافية وكرامة إنسانية وإحساس باشاعة الحرية والعدل بين الناس. وهي الضرورات التي اجملت كمقاصد للشريعة الغراء من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض. وباشباع هذه الحاجات، سوف يتصرف الناس كادميين، ويقوموا بتبعة الاستخلاف، ويتحملوا مسئولية اعمار الأرض، وتحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

ويتم ذلك من خلال مشروعات انمائية صغيرة، ليست مشروعات تتكلف الملايين، ولكن ملايين المشروعات، وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع، وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة، وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع، وتتمشى مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة من ثم، يبدأ التيار التعميري يسري

فى الجسد المتخلف، ويظهر أثر التسرب الانمائى فى كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع. وينعكس ذلك على الأداء فيزداد كفاءة، ويشع على الإنتاجية فتزداد ارتفاعاً، خلال الزمن. وعليه، تحدث التنمية من الأساس، أو من القاعدة، أى الإنسان، لتعم به ومن اجله كافة جوانب الحياة.

الأساس الرابع: التكامل والتوازن القطاعى:

ووفقاً لهذا المنهج واستناداً إلى فرض الكفاية، وفى إطار نظام الأولويات الإسلامى، وفى حدود الاستطاعة البشرية والامكان المادى، يتم القيام بالجهد الانمائى. وعلى أساس من التكامل والتوزان والتدرج، يُبذل هذا الجهد فى كافة القطاعات: مؤسسياً، القطاع العام والقطاع الخاص، وانتاجياً، القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية، وسلعياً، الزراعة والصناعة، وصناعياً، الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية، واقليمياً المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ودولياً، منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات. ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج انمائية تاشيرية مترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل، وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة على التنفيذ.

الأساس الخامس: صيغ الاستثمار:

ونقع مسئولية التنفيذ، فى المقام الأول، على الأفراد، أى الناس، ووفقاً لصيغ تعامل أو تصرفات محددة، تشمل: المعاوضات المالية (البيع والاجارة والاستصناع)، والمشاركات (العنان والمفاوضة والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة). وهذه الصيغ مبسوطة بتفصيل ودقة ووضوح فى كتب الفقه. وتقدم هذه الصيغ وتفريعاتها نماذجاً عملية، وعادلة للاستثمار الإسلامى، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع. وتقوم صيغ المشاركات جميعا على أساس تحمل المخاطرة، والمشاركة بالتالى فى الربح والخسارة. فالمال، وفقاً لهذه الصيغ، لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً وفى الحديث: "الخراج بالضمان" (البيهقى). أى أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة. ومن ثم، لا توجد طبقة تستغل طبقة، وإنما الكل يشترك فى النشاط الاقتصادى، بجهده أو بماله، بقدر الاستطاعة، وينعم بالتالى بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيباً.

الأساس السادس: الجانب المؤسسي للاستثمار:

ويستند الاستثمار على المعنى الحقيقي للاستثمار أى إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التى يحتاج إليها أفراد المجتمع، من ناحية، وعلى فهم دقيق لطبيعة النقود أو المال. فالنقود لا تلد فى حد ذاتها نقوداً، وإنما تنمو بالاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى، ويتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك. ومن ثم قام العمل المصرفى الإسلامى فى الوقت الراهن على هذا الأساس. فالمصرف الإسلامى، لا يتاجر فى النقود، أى لا يقوم بالوساطة المالية، على أساس القرض أو الدين أو الائتمان، بين المقرضين أى المودعين والمقترضين أى المستهلكين والمنتجين. وإنما كشركة استثمار حقيقى يحكم علاقته بعملائه، فى جانب الموارد، عقد المضاربة، والذى يعنى دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه، والربح بينهما على الشرط، أما فى حالة الخسارة فتقع بالكامل على صاحب المال ويخسر المضارب أو العامل فى المال جهده.

وعليه، فالمودعون فى المصرف الإسلامى هم أصحاب الأموال، والمصرف هو المضارب أو العامل فيها. وبالتالى يد المصرف على هذه الأموال يد أمانة وليست يد ضمان، أى أنه لا يضمن هذه الأموال. ومن ثم إذا وقعت خسارة دون تعد من المصرف، يتحملها المودعون بالكامل. وهذا هو شق المخاطرة الذى يحل للمودعين بمقتضاه الحصول على نصيب من الربح، حسب الاتفاق، إذا تحقق. وفى جانب الاستخدامات، يقوم المصرف باستثمار ما لديه من أموال، باعتباره شريك مضارب، بالعمل بالنسبة لأموال المودعين، وبرأسماله بالنسبة لأموال المساهمين، وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه – المنتجين أو المستثمرين – وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية: بيوع مرابحة، أو عقود مضاربة، أو صور مشاركة.

الأساس السابع: التوزيع العادل:

وعلى ذلك، فقد أكد هذا المنهج أن الطريق السوى لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى. فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة، ومن ثم لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين. فالكل ينتج ويشترك فى الإنتاج ويتحمل المخاطرة. ويتم توزيع الناتج وفقاً لمعايير توزيع تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعى المنشود وهذه المعايير هى الأجر لمن يعمل

اجيراء والضمان أى المخاطرة ربحا كانت أم خسارة للمال ولمن يعمل بالمخاطرة (المضارب)، ثم الحاجة لغير القادرين - جزئيا أو كليا- فبالنسبة لهؤلاء توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع فى التوزيع وإعادة التوزيع وفقاً لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين.

إذن إحدى الركائز الأساسية لهذا المنهج هى التوزيع العادل من أجل تحقيق واستمرار عملية التنمية. ومن هنا ربطت معايير التوزيع على أساس العمل أو العرف الصالح بالإنتاج من ناحية، وبالعدالة من ناحية أخرى، وبالتكافل من ناحية ثالثة. ومن ثم تكون النتيجة تنمية مستمرة وتوزيعا عادلا وحياة طيبة لكل فرد يعيش فى ظل النظام الإسلامى. فالعدل بشتى معانيه، يعد أصلا من أصول الحياة فى هذا النظام. (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) (النحل: من الآية٩٠). (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (الشعراء:١٨٣). (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (البقرة: من الآية١٨٨). (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) (ابراهيم: من الآية٤٢).

وفى الحديث القدسى: "يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا". (صحيح مسلم). "قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره". (صحيح البخارى). وفى الحديث: "اتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب" (صحيح البخارى). "إن رجالاً يتخوضون فى مال الله بغير حق لهم النار يوم القيامة" (صحيح البخارى).

الأساس الثامن: الحض على الإنفاق:

ويتولد النشاط الاقتصادى وفقاً لهذا المنهج بحض مسئول ومنضبط على الإنفاق بمكوناته الثلاث: الاستهلاكى والاستثمارى والصدقى - بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى - على أساس أن الإنفاق هو فى حقيقة الأمر الناتج الكلى. فبدون إنتاج لا يوجد دخل أو كسب وبدون كسب لا يوجد إنفاق، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق، وبالتالى لا يتولد إنتاج. ومن ثم لا تقوم أصلا دورة النشاط الاقتصادى. فالحض على الإنفاق، بمكوناته وضوابطه إذن حض على الإنتاج والكسب أى دفع لعجلة اعمار الأرض.

الأساس التاسع: السوق الإسلامية:

يقع هذا النشاط من خلال السوق الإسلامية، والتي تقوم على أساس آليات المنافسة التعاونية التي تدفع عمليا إلى العدل في التعامل، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة، وفي جو من البر والتقوى، والتواصي والتناصح، والرقابة والتوجيه، وليس على أساس مناقصة قطع الرقاب كما هو في النظام الرأسمالي.

فهذه السوق لا تعرف التطفيف ولا البخس (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (المطففين ١- ٣). (وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) (الشعراء:١٨٣). تقوم على معايير القيمة العادلة، والتي تتحقق بتفاعل قوى السوق – العرض والطلب – من خلال ميكانيكية الأسعار. ولقد ورد عن انس رضي الله عنه، قال: "غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله ﷺ: فقال الناس: يا رسول الله غلا السعر، فسعر لنا، فقال رسول الله ﷺ: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، إني لارجو أن القى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال" (صحيح البخاري). وهذه السوق لا تعرف الاحتكار". لا يحتكر إلا خاطئ (صحيح مسلم) "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (صحيح البخاري).

كما أنها خالية من "الربا" وإلا إذن المجتمع بحرب من الله ورسوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ) (البقرة:٢٧٨-٢٧٩) . ولا يوجد فيها اكتناز وإلا اكتوى المكتنز بكنزه في نار جهنم. (يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ) (التوبة:٣٥).

وبصفة عامة، تقوم هذه السوق على أساس العدل والسلوكيات السوية في التعامل بعيدة عن أية صورة من صور الاستغلال، أو أكل أموال الناس بالباطل. فهي في واقع الأمر سوق نظيفة بدون أية ممارسات سلبية خاطئة.

الأساس العاشر: المنظمات والدوافع:

ويعتمد هذا المنهج على "منظمات ذاتية" فى نسيج النظام الاقتصادى الإسلامى. من هذه المنظمات الدور المحدد للدولة على أساس الولايات السلطانية، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة، وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والأحباس والملكية والوقف، ووفقاً لضوابط ومعايير محددة للرقابة والتوجيه، والمتابعة والتقويم، والمساءلة، والثواب والعقاب. ومنها أيضاً محاربة جادة ومستمرة، ومؤثرة وناجحة، للاستغلال وإهدار الإمكانيات وتبديد الطاقات من خلال: تحريم صريح وقاطع للربا والغرر، والاحتكار والاكتناز، والإسراف والتقتير، والتطفيف والبخس، والغش والتدليس والنجش، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل.

ويستند هذا المنهج واقعيا، على مجموعة متكاملة من الدوافع الإيجابية من هذه الدوافع: الحض على التقوى والعمل، والإنتاج والإنفاق والزكاة والصدقات والنفقات الأخرى، والتكافل والعدل والإحسان، والتعاون والتواصى والتناصح، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والوفاء والأمانة، ومن أهم دوافع هذا المنهج: الاخوة والقدوة أو الأسوة.

الأساس الحادى عشر: الاخوة:

فالاخوة تمثل إحدى دعائم هذا المنهج، كما هى أساس من أهم أسس المجتمع المسلم. فالاخوة تعنى، وفقاً للنهج الإسلامى، الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن، إلى آخر المعانى والسلوكيات الإنسانية السامية التى تنفجر من حب الأخ لأخيه، وهى بهذا المعنى تعد من أوثق الروابط الإنسانية، التى تعمل على تماسك المجتمع، وتأليف قلوب أفراده، وجمعهم على قلب رجل واحد، تجمعهم عقيدة واحدة، وشريعة واحدة، وعبادة واحدة، وغاية واحدة. ومن ثم يتحقق انتماء حقيقى للمجتمع، وإحساس قوى بالمشاركة فى حركة حياته، وفى العمل على تحقيق أهدافه.

وعلى ذلك تعتبر الاخوة دافعاً أساسيا لإعانة الإنسان على القيام برسالته من عبادة للخالق تبارك وتعالى، كما شرعها سبحانه، ومن اعمار للأرض كما يرضاه جل وعلا (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) (الحجرات: من الآية ١٠).

ويقول رسول الله ﷺ: "مثل المؤمنين فى توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى" (صحيح البخارى).

الأساس الثانى عشر: القدوة:

والاخوة بدون قدوة كالسفينة بدون ربان، ومن هنا كانت أهمية القدوة، على كافة المستويات، فى هذا المنهج، لتحقيق إدارة رشيدة للمجتمع الإنسانى لكى يستطيع القيام بمسئولية اعمار الأرض. ولقد بلغ رسول الله ﷺ: الرسالة وادى الأمانة بقدرات البشر، وبالامكانات والوسائل البشرية، فالمعجزات، رغم كثرتها فى حياته، لم تكن طريقاً لدعوته، بل كان طريقه الإنسان والامكان البشرى، ومن ثم استطاع المجتمع فى حياته أن يقوم بتبعة الاستخلاف ويعمر الأرض، وينجح فى إقامة الدولة النموذج فى المدينة ويحقق الخيرية لامة الإسلام.

وعليه يعد هذا المنهج الانسانى فريدا فى هذا الصدد، فلقد قدم لنا رسولنا الكريم ﷺ القدوة فى كل نواحى حياة الإنسان الخاصة والعامة، على أساس تربوى مفصل، وشامل وكامل. (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (الحشر: من الآية٧). (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً) (الأحزاب:٢١). وفى الحديث: "كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: من اطاعنى دخل الجنة، ومن عصانى فقد أبى". (صحيح البخارى).

اعمار الإنسان:

بعد هذه الأساسيات وقبلها، كما اكدنا فيما سبق، يأتى تشديد هذا المنهج، بل الإسلام ذاته، على العنصر الأساسى المسئول عن اعمار الأرض، وهو الإنسان، ومن هنا قام الإسلام بكل مكوناته وتفصيلاته، وتاسس المنهج الإسلامى، على حقيقة وضرورة بناء الإنسان أو اعمار الإنسان، قبل وأثناء بناء المجتمع واعمار الأرض على أساس أن الأول شرط ضرورى وممكن لكى يتحقق ويستمر الثانى.

كما عمل الإسلام، كدين ونظام حياة، وبشكل واقعى محدد، على توفير المناخ المطلوب من الحرية والعدل لتحقيق هذا الشرط، بل أن الأساسيات السابقة وبديناميكية دائرية فاعلة تعمل باستمرار على تثبيت هذا المناخ ومن ثم قيام هذا الشرط.

وعليه كان تركيز الإسلام على تربية الإنسان وحرصه على استمرار عملية التربية، وتكثيفها تدريجيا فى حياة الإنسان، بل وفى كل يوم من هذه الحياة، فلم تترك عملية التربية وفقاً لهذا النهج القويم جانبا من حياة الإنسان، مهما كان شأنه، إلا واهتمت به وعالجته بما

يتفق عمليا مع صياغة وصناعة الإنسان المسلم القادر، بعون الله وتوفيقه، على تحمل تبعة العبادة والاستخلاف والاعمار.

شملت التربية كل جوانب حياة الإنسان ابتداءا من اداب الاستيقاظ وحتى اداب النوم مرورا بالعادات اليومية من مأكل ومشرب وملبس، وحديث ومناقشة وتحية ووداع وعمل وترويح وسفر وقدوم إلى آخر كل ما يستغرق الحياة اليومية للإنسان، وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية والسلوكيات النبيلة في الإنسان من الشرف والنزاهة وعرفان الحق والواجب والتعاون والايثار والتضحية وإنكار الذات والمحبة والمودة والصدق والاخلاص والأمانة والوفاء والوسطية أو القوام، إلى آخر هذه القيم والسلوكيات والتي تليق بكرامة الإنسان، وتتفق مع عظم المسئولية الملقاة على عاتقه.

وفي الوقت نفسه، تقوم هذه التربية على محاربة كل القيم غير السوية والعمل على استئصال كل السلوكيات الذميمة من حياة الفرد والمجتمع والتي تتنافى فطريا مع كرامة الإنسان وتصطدم مباشرة مع إمكانية تحمله هذه الأمانة كما عرضها الله سبحانه وتعالى، ومن ثم تهدف هذه العملية والسعي إلى تحلي الإنسان بمكارم الاخلاق بالعمل على التخلق بخلق القرآن والتأسي بصاحب الخلق العظيم سيدنا محمد ﷺ.

ولتحقيق هذا الهدف وضع الإسلام برنامجا تربويا مستمرا لا مجال هنا لتفصيله وإن كان يستحب الإشارة إلى بعض عناصره. فمن أهم هذه العناصر دور العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج كأساس تربوي مستمر، ودور الدعاء كمخ للعبادة ولتحرير الإنسان من الحاجة إلى سؤال غير الله سبحانه وتعالى، ودور العلم لصقل شخصية الإنسان ورفع قيمته وزيادة كفاءته في التعامل مع الأشياء ودور قراءة القرآن كمصقلة للقلب وتربية للنفس ودور جهاد النفس كجهاد أكبر لضبط السلوك وفقاً لشرع الله، والدور الإيجابي لقيم القناعة والزهد والصبر والرباط والاحتساب والتواضع لصلاح البال واستقامة السلوك، ودور الاستغفار كتطهير للنفس وتنمية للضمير ودور حق الاعفاف وحسن التبعل كاستجابة صحيحة للغريزة وضبط مشروع للشهوة ودور الرقابة الذاتية والمحاسبة الدورية للنفس كأداة لتقويم انحرافات الفكر والسلوك.

وتعمل هذه العناصر وغيرها الكثير على صياغة الإنسان السوي المتواضع في عزة الشاكر مع استزادة المستغفر مع تنمية القانع مع حياة طيبة. كما أكد الإسلام على أهمية الذكرى والتذكار لانعاش ذاكرة الإنسان، ترغيباً وترهيباً حتى لا ينسى ما خُلق من اجله

ولعلمه القديم بمن خلق، طمأن الله سبحانه وتعالى النفس البشرية بأنه يدافع عنها إذا آمنت، ويحميها من الشيطان إذا التزمت ويرزقها من حيث لا تحتسب إذا اتقت، ويغنيها بسقياها ملءاً غدقاً إذا استقامت، ويحررها من خوف بقايا الظلم والهضم ويحييها حياة طيبة إذا عملت صالحاً في إطار إيمانى.

وفى النهاية أوضح الخالق تبارك وتعالى للإنسان طريقيّ الخير والشر "النجدين"، الحلال والحرام، ومن ثم طاعته أو معصيته، فاستحق بالتالى رضاه أو سخطه، وكانت النتيجة العادلة والمؤكدة للاختيار الإنسانى هى الجنة أو النار. (ونَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) (الشمس:٧-١٠) وفى الحديث: "اللهم أغننى بحلالك عن حرامك، وبطاعتك عن معصيتك، وبرضاك عن سخطك، وبجنتك عن نارك، وبسؤالك عمن سواك" (الترمذى).

وعميق فعلا وهام للغاية، على المستويين النظرى والتطبيقى، وهو: الاقتصاد الإسلامى، والنظام الاقتصادى الإسلامى، والمنهج الإسلامى فى التنمية، موضوع يبدأ بالإنسان، ويستمر بالإنسان، وينتهى بالإنسان، فهو بالإنسان وللإنسان.

ولن كان لى من رأى فى النهاية فإننى أقول أن الاقتصاد الإسلامى اقتصادى قيمى أو أخلاقى يجعل الإنسان، كوسيلة وغاية، المكان الأساسى فيه. ويقوم هذا الاقتصاد على أساس فكرى كامل وواضح وله تطبيقه الفائح والمعجز، والذى حقق غايته كنظام حياة واقعى بمنهجه، متقدم بأدائه، أخلاقى بقيمه، متحضر بنتائجه.

فالتوجه الإنمائى لهذا النظام وفقاً لمنهجه المتميز، أصيل فى بنائه الفكرى، ولصيق بواقعه التطبيقه، الصحيح وليس هذا بالتأكيد قفزاً إلى نتائج غير مبررة من تحليل نظرى، أو انطباعاً مستنداً إلى عاطفة جياشة، وإنما هو واقع عايشته البشرية فى ظل التطبيق الكلى والصحيح لهذا النظام. ولعل المثال الكامل لذلك هو ما تحقق فى عهد الرعيل الأول بصفة عامة وفى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز بصفة خاصة..

(أ) التنمية في الإسلام [٣]

مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

وتوضيح مفهوم التنمية التي يسعى منهج التوجيه الإسلامي إلى تحقيقها هو شيء هام، باعتبارها تنمية من منظور إسلامي في أهدافها ووسائلها، ولقد كان لفظ العمارة هو ما أطلقه الإسلام على التنمية في كافة مجالات النشاط على وجه الأرض، والنماء هو الزيادة لغة والكثرة والارتفاع، أما عملية التنمية نفسها فهي الأخذ بالأمور التي من شأنها تحقيق هذا النماء، والعمارة هي كلمة أوسع معنى وأشمل في المضمون والوسائل والأهداف وذلك لقوله تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هود: من الآية٦١) والاعمار في اللغة من اعمر الشيء أي جعله اهلا، واستعمركم فيها أي إذن لكم في عمارتها، وجعلكم عمارها، والهمكم ذلك، وهو طلب مطلق من الله تعالى دليل الوجوب، فالله قد خلق الناس وأمرهم بالعمارة، لذلك فهي فرض وتكليف على كل صاحب إمكانية أو قدرات مالية أو بشرية، لأن طلب الحلال واجب على كل مسلم، فالتنمية ليست اختيار أو مجرد خطة يوافق عليها البرلمان أو الحكومة، بقدر ما هي تكليف يجب القيام به، وبالتالي فهي لا تتوقف على نوعية الحكومة والأغلبية التي تساندها بقدر ما تتوقف على مبادئ الشريعة لأنها بمثابة عملية واجبة التنفيذ كطلب من الله عز وجل، بل أن ضرورة تحقيق التنمية في الإسلام تجعل علماء الاقتصاد يقررون ربط التنمية الاقتصادية بفكرة الجهاد المقدس، تفجيراً للطاقات المختزنة في الفرد المسلم، وتحقيقاً للتنمية الاقتصادية بحالتها إلى ممارسة دينية فالتنمية في حقيقة الأمر تقع في نطاق النهي عن المنكر الذي هو نهي عن الاستمرار في التخلف والتبعية، فالإسلام لم يتركنا نظهر في الأرض ونركن إلى التراخي والكسل والخمول، وإنما لتحقيق أهداف معينة (وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (الأعراف: من الآية١٢٩)، كذلك فتنمية الإسلام تنمية شاملة فعمارة الأرض أو عمارة البلاد هي كلمات جمع بها الإسلام التنمية في كافة المجالات، ولقد تطور الفكر الإسلامي بمفهوم التنمية بمرور الوقت، فبينما كانت المهنة الأساسية للأفراد في البلاد في عهود ما قبل خلافة علي بن أبي طالب تتمثل في الزراعة والرعي، رأينا لفظ العمارة يأتي قبله في كتابات الخلفاء لعمارة الأرض، أما في عهده فقد انتشرت الحرف والصناعات وبدأ الاهتمام بشمولية التنمية، فكان يخاطب الولاة في شئون

---

[٣] د. العشري حسين درويش، د. يسري طاهون، أساليب التنمية والتخطيط، ٢٠٠١.

التنمية فيقول: "عمارة بلادك" وهى كلمة اشمل لأنها تضم كافة أنواع النشاط التى يجب على الدولة الاهتمام بها.

والتنمية فى الإسلام يجب أن تكون مستقلة فى الأفكار التى تقوم عليها، فإن المجتمع الذى لا يصنع أفكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حالة أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، ولن يمكن لمجتمع فى عهد التقييد أن يتقيد بالأفكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج، وهى تنمية تقوم على الأخلاق لقوله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة: "يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة". لذلك فالتوجيه الإسلامى لا يهدف إلى تنمية الجوانب المادية فقط، وإنما يمتد إلى أن تكون عملية التنمية حضارية تتمثل فى تنمية الجوانب الفكرية والروحية والسلوكية للأمة، لذلك فإننا قد نجد بعض الأمم قد نجحت فى تحقيق التنمية فى جانبها المادى، ولكنها لم تستطع أن تصل إلى تحقيق تنمية حضارية، فضلا عن قيام التنمية فى الكثير من هذه الدول على أساس من إفقار الدول الأخرى واستغلالها، سواء خلال مراحل الاستعمار أو ما يسود الآن من نظم غير عادلة للتبادل، مما يؤكد أن التنمية التى حققتها الدول الاستعمارية والاستغلالية هى تنمية لصوص، لا تنمية حضارية، نجد أيضاً افتقار هذه الدول إلى تواجد معايير للقيم وأخلاقيات السلوك والتعامل على المستوى الفردى والجماعى فيها. مما سبق يمكننا أن نطلق على عملية التنمية الاقتصادية فى المفهوم الإسلامى بأنها: "عملية المشاركة الفعالة والمستمرة المفروضة من الله على جميع الأفراد فى المجتمع الإسلامى، لكى يساهموا فى النشاط الاقتصادى ودفعه نحو تحقيق المكانة المستهدفة للأمة الإسلامية بين شعوب العالم، لتكون جديرة بخلافة الله فى الأرض، وهذا المفهوم يحتاج إلى توضيح الجوانب المختلفة التى يضمها على الوجه التالى:

أولا: حتمية عملية التنمية فى الفكر الإسلامى:

فالتنمية يمكن أن نضعها ضمن تعليمات التوجيه الثابتة، التى لا مجال لتغييرها بحسب الأزمنة أو الاجتهاد، فهى من الواجبات التى لا يتطرق إليها تغيير والتى لابد من القيام بها فى كافة الظروف وبكافة الإمكانيات، ولو كانت هذه الظروف هى قيام الساعة، ولو كانت هذه الإمكانيات تتمثل فى فرد معين وقدرته هى إماطة الأذى عن الطريق، فالأرض لم يخلقها الله للبشر إلا لكى يقوموا بعمارتها، وتوجيه النشاط نحو التنمية هو سمة أساسية للمنهج الإسلامى فكرا وواقعا، فهو يحارب الفقر عملا ويذمه فكرا وإلى درجة تعادله بالكفر، وذلك بما وضعه

من نظم تضمن تحقيق الكفاية للجميع بالعمل والإنتاج والتنمية وبالتكافل، بحيث يكون النظام الإسلامي للتوجيه ذو وجهان، الأول يحتوى على التعليمات الواجب الأخذ بها، والثانى يحتوى على التنمية المراد الوصول إليها، ويهمنا أن نوضح فى هذا الجانب ما يلى:

١- يعتبر الإسلام العمل المؤدى إلى التنمية هو وسيلة السعادة فى الدنيا والآخرة متى ابتغى الفرد فى كل عمل يقوم به وجه الله، فالتنمية مستهدفة فى أركان الإسلام الخمسة، التى تدعم هذا الهدف وتعمل على تحقيقه، باعتباره أساس من الأسس التى يقوم عليها الإسلام، والعمل جزء أصيل من العبادة، والتكافل ركن من أركان الإسلام، فكل أعمال البشر وقيامهم بواجب العمارة هى تنفيذ لواجب الخلافة وهى عبادة، بل أن المهتمين بالفكر التنموى الإسلامى، يرون أن النصيب الذى أوصى الله سبحانه وتعالى عباده بألا ينسوه من الدنيا هو نصيبهم فى عمارتها وتنميتها، وذلك بالعمل والاجتهاد (وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا) (القصص: من الآية٧٧) لذلك لم ترتبط التنمية بحكومة ولا حكام، وإنما هى فريضة على كل الحكومات وكل الحكام وكل الأفراد فى المجتمع، وهذا يجعلها متضمنة للجانب الروحى مع الجانب المادى، مما يجعل الأمة الإسلامية تدخل فى تناض مع غيرها لتحقيق مستوى معيشى متفوق عنهم، فإذا ما كانت التنبؤات تشير إلى أن سكان العالم فى القرن الواحد والعشرين سيصلون إلى ٢٠ مليار ساكن من البشر، وسيحققون ناتج إجمالى عالمى قدره ٤٠٠ تريليون دولار، بزيادة تصل إلى ١٠٠ ضعف عن الناتج الذى كان سائدا فى منتصف السبعينات، فإنه بدون التنمية سيظل نصيب الشعوب الإسلامية ضئيلاً كما هو، فليس هناك أى اعتبار عند توزيع الدخل العالمى للكثافة السكانية وإنما على الجميع أن يعتمد فوراً على قواه الخاصة، ويدفع بها إلى التنمية والتقدم لتحسين نصيبه من هذا الدخل فلا يعترف المنهج بأية عوائق تحول دون التقدم والرقى وإنما يطلب بالسعى للحصول على ما يلزم من موارد باعتبار هذا السعى هو سؤال للموارد من الله (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) (إبراهيم:٣٤).

٢- مما يؤكد كذلك على حتمية التنمية فى الإسلام، هو أن بعض أحكام الشريعة لا تطبق إلا بتوافرها فالدولة فى الإسلام لا يمكنها أن تطبق بعض الأحكام، إلا بتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة لكافة الأفراد فى المجتمع، حيث لا يمكن تطبيق هذه الأحكام مع الفقر والتخلف، كحد السرقة الذى لا يمكن تطبيقه فى المجتمع إلا بعد توفير فرص العمل

الشريف لكافة الأفراد، وإشباع احتياجاتهم من مصدر شريف وحلال والدليل على ذلك هو ما قام به عمر بن الخطاب من إيقاف تطبيق حد السرقة فى عام الرمادة، وما روى عن عمر بن عبدالعزيز حين سأله عامله: "ماذا تقول إن جاءك سارق؟ قال العامل: اقطع يده، فقال له: إذاً اقطع يدك، يا عدا إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا أن الله خلق الأيدى لتعمل فإذا لم تجد فى الطاعة عملاً، التمست فى المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"، فيكون على الدولة أن تحقق التنمية وإلا كانت متسببة فى تعطيل إقامة الحدود، وهى جريمة كبرى فى حق الله قبل أن تكون فى حق الشعب، فالفقر له مساوئ خطيرة على الدين والعقيدة، ولهذا نجده قد يدفع بالإنسان إلى قتل اعز ما لديه، (وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ)، (وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ) ويوضح لنا النبى ﷺ أثرها على الاخلاق قائلا: "إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فاخلف" أى أن الفقر يدخل صاحبه فى النفاق، لهذا كانت دعوة الإسلام إلى التنمية كسبيل للغنى واليسر المادى، الذى يؤدى إلى النمو والتقدم فى الجانب الروحى أيضاً، فصحة الابدان مقدمة فى التوجيه الإسلامى على صحة الاديان، فالمسروم والجائع والمشرد لا يمكن أن تتصلح نفسيته وعقائده الروحية، وإنما الذى ينتظر منه هو الرذيلة والانحراف، لذلك قال الأمام على بن أبى طالب رضى الله عنه "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، وبهذا نستطيع أيضاً أن نجد التفسير الصحيح لما نجد من سيطرة فكرية على الشباب قد تجعله يسلك سلوكاً لا يرضاه المجتمع.

٣- حرم الإسلام الكنز ونهى عنه، وتوعد من يكنز أمواله، وجاء فى معناه "أن يكون الرجل لديه المال ويخفيه ويجعله كنزا مخفيا لا يعلم به أحد، ولا يخرجه لعمليات التنمية والاسهام به فى بناء المجتمع الذى يعيش فيه" وبالتالى فهو معنى متحيز للتنمية والعمارة باعتبارها عملاً مستهدفاً من الخالق المستخلف فى هذا المال من يملكه العباد.

ثانيا: هناك مواصفات خاصة لعملية التنمية الاقتصادية في الإسلام:

فإذا كانت التنمية هى "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التى تسبب زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، والعامل فى المتوسط وزيادة نسبة المشتغلين إلى إجمالى السكان، وأنها عملية تتضمن تغيرات هيكلية تؤدى إلى تحسين فى أداء الاقتصاد حاليا وفى المستقبل، يقاس فى صورة دخل قومى حقيقي وتمتد لفترة طويلة من الزمن، وأنها تقوم على جعل الناس أكثر قدرة على التحكم فى بيئتهم الاقتصادية وإلى نهاية هذه الأهداف المادية البحتة، فإننا نرى أنها قد تحققت وجاءت بالوفرة المادية فى الدول الرأسمالية المتقدمة، إلى جانب سلبيات عديدة، كالفوارق الطبقية الشاسعة والبطالة والانكماش ليوجه أحد المتناقشين فى ندوة حول السوق الأوروبية سؤالا إلى الرئيس ميتران قائلا فى سخرية: "أنت رئيس على من، على ٣ مليون عاطل، ٤ مليون فقير، مليون فرد تحت التدريب لا يجدون العمل المناسب". ناهيك عن تحلل القيم وفساد الأخلاق، وفى الدول الاشتراكية التى كنا نعدها متقدمة لم تصل إلى هذه الوفرة، وإنما قضت على المبادرات الفردية وروح الابتكار، مما قتل الغريزة الفطرية للإنسان فى التملك وكانت نهايتها أليمة، وعلى مستوى العالم الثالث فإن روبرت مكنمارا يصف حالة برامج التنمية فيها خلال الستينات والسبعينات، فيؤكد أنها فشلت فى تحقيق الاستفادة العادلة لكافة المجموعات داخل الأمة الواحدة، فضلا عن عدم التأكد من تحقيق التنمية على مستوى بعض الأمم خلال أكثر من عشرين سنة، وما حدث فى بعض هذه الدول هو نمو وليست تنمية والدليل على ذلك هو أن أكثر من ثلاثة أرباع الجنس البشرى ما زالوا فى حالة تخلف اقتصادى واجتماعى، وإذا تركنا دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، ودخلنا فى مقارنة بين التنمية فى المفهوم الإسلامى وتنمية الوفرة المادية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فإننا سنجد الاختلافات التالية:

١-تنمية الإسلام تشمل إلى جانب الوفرة المادية تنمية الإنسان، بحيث تكون شاملة للمجتمع الإنسانى، فالجانب الثقافى للتنمية هو جانب أساسى من جوانبها فى الإسلام، فالتخلف ذو أبعاد متشعبة ومتعددة، وتواجده فى جانب من جوانب النشاط الإنسانى هو دليل على التخلف فى الجوانب الأخرى، فلا تقدم سياسى وثقافى واجتماعى مع تخلف اقتصادى، والعكس صحيح أيضاً، فكل منهما هو مقدمة ونتيجة لغيره من الجوانب الأخرى، لذلك فقد وجدنا البرامكة وهم عباقرة التنمية فى العصر العباسى،

ورجال إدارة النشاط الاقتصادى فيه، يهتمون بأهل العلم والأدب والدين اهتماما كبيرا.

٢-لم يهمل المنهج الإسلامى أهمية تنمية الجانب المادى وما يحتاج إليه من مقومات فأوضحها وبينها لنا توضيحا غير منقوص، وتشبع الخلفاء بهذا المنهج ونفذوه فى مجال التنمية بشكل فعال، فعبدالملك بن مروان يحرص على عدم تعدى الضرائب حدود الفضل من الدخل بعد كفاية الأفراد، بل وأهمية ترك جزء من هذا الدخل لا تلتهمه الضرائب فيقول للحجاج: "لا تكن على درهمك المأخوذ احرص منك على درهمك المتروك" وذلك لترك ما يكفى الأفراد للقيام بالإصلاحات والصيانة للموارد الإنتاجية، حتى تظل صالحة للإنتاج، وإعطائهم الحافز اللازم لزيادته، حتى أن الضرائب لو أخذت الفائض كله ما بقى لديهم حافز لزيادة الإنتاج، ثم يقول له موضحا أن الأموال المتروكة فى أيدى الرعية ليست بأهم من الأموال التى فى أيدى الدولة، لقيامها بدور النواة اللازمة للتراكم الرأسمالى وزيادة الإنتاج "ابق لهم لحوما يعتدون بها شحوما" والمتتبع للتاريخ الإسلامى يتأكد أن الأخذ بالنظم المالية الإسلامية وما بها من توجيه للنشاط، كان له أثره الكبير فى الاهتمام بالتنمية، تمثلت فى اهتمام الأدباء والفقهاء بها، بل أن ما نفذه الخلفاء من أعمال فى إنشاء المدن وإصلاح الأراضى وحفر الأنهار وشق الطرق وغيرها، وما نستطيع معه أن نقول أنها كانت مشروعات عملاقة بكل ما تعنى الكلمة، روعى فى إقامتها أحدث الأسس العلمية والاقتصادية فى اختيار الموقع، وفى جدوى قيام المشروعات، أهميتها للحاضر والمستقبل، والأخطار المحتملة من تنفيذها... الخ، نذكر منها ما أنفقه المعتصم على كرى نهر لأهل الشاش تكلف ٢ مليون درهم واستصلح الكثير من الأراضى لتامين احتياجات الأفراد من الغذاء وتوفير المراعى للماشية، وقام بإنشاء مدينة السامرا التى نافست بغداد، وما قام به هشام بن عبدالملك الذى كان مولعا بالعمارة فأقام مدينة الرصافة، وحفر الهنى والمرى واستخرج ضيعة باسمهما واحدث فيها واسط الرقة، كما أننا فى الجانب النظرى نجد ابن خلدون يبين لنا أن مسئولية التنمية تقع على عاتق الدولة، وخاصة تنمية الصناعة والإشراف عليها، ونستطيع أن نستنتج من كتاباته ما يلى:

أ- أن التنمية والحضارة تكون فى نمطها وطبيعتها وفقا لظروف الدولة، من حيث مستوى النمو المتحقق فيها، وعدد السكان وتقسيمهم العمرى، كما تتوقف على ما تقوم به الدولة من دعم بالمساعدة فى تدريب العمال وخلق طلب على الصناعات، كما أشار إلى ضرورة احتضان الدولة للصناعات الصغيرة، و"إذا فاض السلطان عطاءه وأمواله فى أهلها، أثبت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه، فهى ذاهبة عنهم فى الجبايـة والخـراج، عائدة عليهم فى العطاء، فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسـار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة، وأصله كله العمران وكثرته".

ب- وعلى الرغم من أن الصناعات كانت على عهده من الترف الذى لا يحتاج إليه سـوى الأغنياء والدولة وعمالها، وذلك فى صناعة الأسلحة ومستلزمات القصـور والمبـانى وغيرها، إلا أنه أوضح أهمية زيادة عدد الصناعات وذلك لظهور الوفورات الخارجيـة، وكذا المهارات وبداية التخصص وتقسيم العمل "إن الحضارة هى أحوال عاديـة زائـدة على الضرورى من أحوال العمران، زيادة تتفاوت بتفاوت الرفاه، وتفاوت الأمم فى القلة والكثرة، تفاوتا غير منحصر، وتقع فيها عند كثرة التفنق فى أنواعها وأصنافها فتكـون بمنزلة الصنائع، ويحتاج كل صنف منها إلى القولمة عليه والمهرة فيه، وبقدر ما يـتزايد من أصنافها يتزايد أهل صناعتها ويتلون ذلك التجيل بها، ومتـى اتصلـت الصناعـات وتعاقبت، حذق أولئك الصناع فى صناعتهم ومهروا فى معرفتها والاعصـار بطولـها وانفساح أمدها، وتكرير أمثالها تزيدها استحكاما ورسوخا".

ج- فالتنمية فى الإسلام لا تعنى مجرد استمرارية الجهاز الإنتاجى وإنما زيـادة إمكانياتـه لتحسين مستوى المعيشة، فهى تتمثل فى إحداث تغيير فى الهيكل الاقتصـادى بغـرض النهوض بالجهاز الإنتاجى فى الدولة، بالشكل الذى يمكن من استغلال كافـة المـوارد المتاحة بشكل كفء، بحيث يتغلب معدل زيادة الدخل القومى على معدل تزايد السـكان، فالهدف من التنمية فى الإسلام هو الوصول بإشباع الأفراد إلى مستوى كريم ومرضـى "أطلق عليه مستوى الكفاية" سواء استطاع الأفراد تحقيقه بأنفسهم أو تم ذلك عن طريـق استكماله بأدوات التوجيه التى تتبعها الدولة، من تقديم إعانات ودعم وخدمات وغيرهـا إليهم، وبشرط أن يكون الهدف هو تحقيق مستويات متزايدة من الدخل، بزيادة الإمكانيات الإنتاجية، بحيث لا تكون زيادة الإشباع عند البعض بسبب نقصها عند الآخرين.

٣-وتنمية الإسلام تحتوى على تنظيم دقيق لكافة جوانب الحياة الإنسانية، فهى مستقلة ومختلفة عن حضارة الغرب لسيطرة العقيدة على كافة تصرفات البشر، فهى تلتزم بالتدرج واتباع أولويات للإشباع كما تتصف بالتناسق والتوازن بين كافة القطاعات وكافة المناطق، وتؤمن بالواقعية وإنتاج الطيبات وعدم إهدار الموارد ونشير إلى ذلك فيما يلى:

أ- الإسلام يؤمن بالتنمية باعتبارها نشاط ايجابى للإنسان، مستمد من الشريعة ومرتبط بها فى اتخاذه للقرارات ورؤيته لمختلف جوانب هذا النشاط، وبالتالى فالتنمية ليست تنمية ترتبط بحكومات معينة أو قيادات معينة وإنما هى عمل مستمر باستمرار حكم الشريعة الإسلامية.

ب- كذلك فالتنمية الإسلامية تقوم على أساس الأولويات الإسلامية فى الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فهى لابد وأن تكون موجهة نحو إشباع ضروريات الأفراد أولاً وحاجتهم الأساسية قبل توجيه الاستثمارات إلى إشباع نواحى كمالية.

ج- التنمية الاقتصادية فى المفهوم الذى يتبناه الإسلام ليست هى التنمية القطاعية أو الإقليمية، وإنما هى تلك التنمية التى تهتم بإحداث النمو المتوازن بين الأقاليم المختلفة ودون تفرقة بين المدن والقرى، أو بين القطاعات الإنتاجية، سواء تلك المنتجة لسلع الاستهلاك أو الإنتاج أو غيرها فى قطاع الخدمات، كذلك التوازن يكون فى عمليات التنمية بحيث يوجه الإنفاق العام للدولة وجهة توازنية وذات أولويات فلا تطغى المصروفات الإدارية ومظاهر التفاخر الحكومى فى شراء السيارات وتشييد المبانى وتأسيسها، على الاهتمام بالأساسيات كمشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وغيرها من متطلبات التنمية فى البلاد.

د- كذلك فالتنمية الحقيقية فى الإسلام هى تلك التى تؤدى إلى تفادى الاعتماد على رأس المال الأجنبى عام بعد عام وبالمضى فيها، حيث يكون من المفروض أن تتزايد معدلات الادخار بارتفاع مستوى الدخل المتحقق للأفراد، عكس الذى يحدث فى الدول النامية، كدليل على فشل المناهج المتبعة فى تحقيقها، ولم يعد من المقبول ترديد تلك المقولة الخاطئة بضعف إمكانيات الادخار لدى الأفراد، وغيرها من تلك الشرائط المسجلة لدائرة الفقر المفرغة وغيرها، بعد ما تدافعت مدخرات الأفراد إلى شركات توظيف الأموال

المصرية وبعشرات المليارات من العملات المحلية والأجنبية إلى الدرجة التى تواجدت لديها سيولة غير موظفة من الأموال ليصل الصافى لعمليات الإيداع والسحب لإحدى هذه الشركات إلى ما يزيد عن المليون جنيه مصرى ليس لشىء إلا حينما شعر الناس بأن هذه الشركات تعطيهم العائد المناسب أولا ومولتتها للشريعة ثانيا، بغض النظر عن الحكم الفعلى على هذه الشركات وموقف الدولة الرسمى منها، حيث لم يعد مقبولا الاستمرار فى الاعتماد على هذه الطرق التقليدية فى تمويل التنمية بعدما ثبت فشلها سواء بالاعتماد على الشرق أو الغرب.

ه- كذلك لابد أيضاً مع المضى فى عمليات التنمية من تقليل الاعتماد على استيراد منجزات التكنولوجيا، وبنائها ذاتياً وذلك عن طريق ما يعرف بإمكانيات الاختراق التكنولوجى كما فعلت دول عديدة فى عالمنا المعاصر، حيث أن تطوير أى معدات قائمة على المقدرة الذاتية للأمة، هو الخطوة الأولى فى الاتجاه السليم نحو التنمية الحقيقية، بينما قطع مئات الأميال فى الطريق الخطأ، لا يحقق إلا المزيد من التقدم نحو الخلف ونحو التخلف.

و- كذلك فالتنمية فى الإسلام لا تؤيد تلك المنافسة المتطرفة التى تبدد الموارد، كما أنها ترفض أى تدمير لها أو الإسراف والتبذير فى استخدامها، وإنما أن تكون هى السبب فى زيادة اعمار الأرض وما بها من موارد (وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ).

ز- والتنمية لكى تكون عملية حضارية فإنها لا ترتكز على زيادة الإنتاج كهدف فقط، إنما هذه الكفاية فى الإنتاج لابد أن تلازمها عدالة فى توزيعه، وهذا يستدعى التركيز على تنمية العنصر البشرى، ليصبح كل فرد فى المجتمع إنسانا حضاريا من الناحيتين المادية والروحية، فالإسلام بهذا الشكل لا يعتمد على الأساليب الجبرية لعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل بصفة أساسية، وإنما يستخدم أسلوبه الفعال فى المزج بين العمليات المادية للتنمية والمتطلبات الروحية للأفراد القائمين بها أغنياء وفقراء، هادفا من هذا كله إلى أن يصبح للمجتمع على درجة عالية من التوازن المادى والمعنوى، فلا تتواجد تلك الأمراض الاجتماعية الخطيرة المتمثلة فى الصراع الطبقى والأنانية والانهيار الأخلاقى

والحقد الاجتماعي، كل هذا في ظل نمو متواصل للإنتاج، واهتمام الدولة برفع مستوى الخدمات والمرافق التي تؤديها لكافة أفراد المجتمع منتجين ومستهلكين.

٤-وبدون المنهج الإسلامي قد تتحقق التنمية المادية المتمثلة في تسخير الكون لصالح الإنسان، ويبقى الجانب الثاني من التنمية والمتمثل في تقدم السلوك الإنساني، في مجالات الأخلاق وشعور الأفراد بالاستقرار والطمأنينة والعدل دونما تحقيق أي تقدم، لأن الإسلام يربط التنمية كهدف اقتصادي بغيره من الأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية، فحينما لا تلتزم التنمية في الغرب المتقدم بقيد من خلق أو دين، وتتمثل فقط في عملية منفصلة خالية من أي اتجاه ديني، فهي لا تؤمن إلا بما هو مادي، ولا تطلق أهمية على البحث بعد الموت، باعتبارها قضايا لا تؤيدها الحسابات والأدلة العلمية، وبالتالي فيجب الاستفادة من الحياة دون أي تقيد بالأخلاق والآداب التي تتحدى الأدلة العلمية، وبالتالي فنسبة المدنية الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخي عظيم، فالتنمية إذا أغفلت الأسرة والعلاقات بين الجنسين، حيث تتفكك الأسر وتسود فيها قيم وأخلاق ونزعات حيوانية، لا يمكن أن تكون المجتمعات متحضرة مهما تبلغ من التفوق الصناعي والاقتصادي والعلمي، فهذا مقياس لا يخطئ في قياس مدى التقدم الإنساني، بل أن هذا التقدم المادي في الغرب، إنما توافر لأمم سابقة ولكنها أيضاً لم تتخذه طريقاً إلى معرفة الله، فاستحقت القهر الإلهي العام.

(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ * فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الأنعام:٤٢-٤٥). وهذا هو ما ينتبأ به العقلاء من كتاب الغرب ويحذرون من نهاية هذه الحضارة القائمة على الاستغلال والجوع لبعض الشعوب والإسراف والتبذير لشعوب أخرى.

واختلف الأمر في ظل الإسلام الذي تناول علماؤه عملية التنمية وهم يتناولون نواحي الدين المختلفة باعتبارها جزء من النشاط الذي ما جاء الدين إلا لينظمه، فكان تعرضهم للفكر الاقتصادي بصفة عامة ضرورة فرضتها عليهم ضرورة فهم الإسلام ذاته وتوضيح إرشاداته وتعاليمه وهديه في شتى المجالات، فكانت نشأة الفكر الاقتصادي في رحاب الفقه والتفسير،

فالتنمية ارتبطت فى الإسلام بالحضارة ومنذ زمن بعيد فى كتابات المفكرين الإسلاميين، فابن خلدون كتب مقدمته عام ٧٨٤هـ بعنوان "الحضارة وكيفية تحقيقها" وخصص فيها مبحثا طويلا تحت عنوان "الظلم مؤذن بخراب العمران" لتكون التنمية فى الإسلام حضارية وعادلة، ومن قبله أشار النبى صلى الله عليه وسلم إلى الهدف منها بقوله "تعم العون على تقوى الله المال"، فالقيم الإنسانية النبيلة لم تبلغها الإنسانية إلا فى فترة الحضارة الإسلامية، وربط القرآن بين المجتمع الصالح أخلاقيا والنتائج المترتبة على التنمية فقال تعالى: (وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِداً) (الأعراف: من الآية٥٨) فحقق الإسلام بهذا المفهوم التنمية بجانبيها المادى والمعنوى، وسادت الطمأنينة والسلام والأمن فى المجتمع الإسلامى على الرغم من اتساعه وتعدد الديانات فيه، وهذا ما عجزت النظم الأخرى عن تحقيقه، وإنما انتشر فيها القلق والاضطراب والابتعاد عن الأخلاق والمثل، ليكون وبحق الإسلام هو الحضارة، والمجتمع الإسلامى الحق هو المجتمع المتحضر.

ثالثا: مسئولية القائمين على التوجيه عن تحقيق التنمية:

فهم سيحاسبون فى الآخرة بناء على تحقيق أو عدم تحقيق رفاهية شعوبهم المادية فى الدنيا، فضلا عن استقامة أحوالهم الدينية والأخلاقية، لذلك فقد جاءت الكثير من الأحاديث النبوية، فضلا عن تأكيدات الفقهاء على ضرورة الطاعة لأى قائد ما دام مطبقاً للشريعة، لأنها بمثابة تعويض واستكمال لأى نقص فى صفات القيادة، فهى تضمن التنمية بما تحتوى عليه من أساسيات وسياسات تضمن تحقيقها، فالحاكم ما عليه إلا التمسك بها ليضمن حكمه وطاعة الناس له، وبهذا يحقق التوجيه للمجتمع الاستقرار والأمن اللازمين للتنمية، وفى نفس الوقت يحقق تطبيق الشريعة للتنمية، لأنها تحتوى على ما يصلح أن يكون برنامج عام ونظام عام لتحقيق التنمية والعدالة فى أى مجتمع، فمعظم أحكامها تأصيل لمبدأ استخلاف الإنسان فى الأرض ويهدف تحقيق العمارة، فالإسلام بهذا قادر على إخراج الإنسان من خموله وكسله إلى النشاط والعمل بهيمنة الشريعة على سلوكه وتصرفاته، فالواجبات فى ظل منهج التوجيه الإسلامى تنقسم إلى قسمين: الأول يتمثل فى واجبات وفرائض عينية لا يسع أى مسلم أن يتركها كالصلاة والصوم، والنوع الثانى هى واجبات كفائية تطالب بها الأمة فى مجموعها، وهى تتمثل فى أى شىء تحتاجه الأمة وتتوقف عليه حياتها ونهضتها ورخاؤها وقوتها واستغناؤها عن غيرها، بحيث تأثم الأمة بتركها ويدخل فى الإثم كافة المكلفين فيها باعتبارهم مقصرين، وأولهم القادرين على القيام بهذه الأعمال، الذين يجب على الدولة أن تجبرهم على

القيام بها إذا لم يقوموا بذلك طواعية، حتى تبرأ مسئولية الدولة أيضاً، فمسئولية الدولة عن التنمية المادية والمعنوية نراها في كتاب علي بن أبي طالب إلى الأشتر النخعي واليه على مصر "هذا ما أمر به عبدالله علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها" كما نرى مسئولية الدولة عن التنمية من ربط أبو يوسف في كتابه الخراج عام ١٨٢هـ بين السياسة المالية للدولة وضرورة أن تهدف إلى التنمية والعمارة، كذلك نرى التوجيه الإسلامي يجعل المال الذي في أيدي القائمين على الأمر في الدولة تحت اسم "مال المسلمين" وذلك لكي تستغله الدولة أفضل استغلال ممكن نتيجة لقيام كافة الأفراد بمباشرة رقابتهم عليه باعتباره ملكاً لهم، أن الدولة في الإسلام تسيطر على موارد عامة هامة مثل آبار البترول ومناجم المعادن والغابات وغيرها، وعليها أن توجه هذا كله لخدمة التنمية، وفي نفس الوقت يطلق التوجيه على المال الذي في أيدي الأفراد كله، "مال الله" وذلك للالتزام بتعليماته في استخدامه وتوظيفه وأداء حقوقه، فالدولة راعية وهي مسئولة في استغلال ما تحت يدها تحت رقابة الأفراد، وهم مسئولون عن استغلال ما تحت يدهم تحت رقابة الدولة ومسئوليتها عن التأكد من قيامهم بهذا الواجب كما ينبغي، "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" بل إن هذه المسئولية تمثل عند البعض من العلماء، أن يكون الاستثمار الذي يخصص للتنمية بأقصى قدر ممكن، حتى يستطيع الفرد القيام بالتكاليف المالية التي فرضها الله عليه، فليس من المقبول شكلا وموضوعا أن يغلب على أفراد الأمة الموصوفة بأنها خير أمة، الضعف في الرزق والفقر في الدخل.

رابعاً: محتوى التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقه في الإسلام

هو الذي يحقق أقصى رفاهية اقتصادية واجتماعية ممكنة، والمنفعة القصوى للجنس البشري، والتي تتمثل في مرحلة الإنتاج الوفير الذي يتحقق بأقل تكاليف اجتماعية، ويفي باحتياجات أفراد المجتمع المعيشية ويحقق الأمن لهم داخليا بالعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، وخارجيا بالقوة الدفاعية التي تكفل حماية المجتمع من أعدائه، حيث أن عدم تحقق كل هذا يعني ضرورة العمل المتواصل لتحقيقه، فالتنمية في الإسلام هي زينة البلاد، وبدونها تصبح البلاد دون متعة أو جمال، وهذه المتعة وهذا الجمال يراها الإسلام في بناء المصانع واستصلاح الأراضي وإقامة المباني وتشييد الطرق وإقامة الجسور وزيادة الإنتاج في كافة المجالات، فقد جاء استعمال تزيين البلاد كمرادف للعمارة ككلمة تبين موقع التنمية في الفكر

الإسلامي وحرصه على إشباع الجانب المعنوي والنفسي من الحاجات، بحيث تكون التنمية هي الرفاهية، وليست مجرد إشباع الكفاف، كبناء مساكن للسكنى يطلق عليها مساكن الإيواء! لتكون أقرب للمقابر منها للمنازل، أو تخصيص وسائل لنقل الأفراد في بعض البلاد، ترفض دول أخرى على تخصيصها لنقل الحيوانات، فالتنمية في الإسلام هي الزينة والرفاهية، نراها في قول الأمام علي لواليه على مصر "في عمارة بلادك وتزيين ولايتك" والرفاهية هي زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، بعين اخذ هذا على أنه مجموع الإشباع المتحقق للمجتمع، فإنه لا يظهر عدالة التوزيع إذا حسب المتوسط الخاص به، إنما لابد من تحقيق المستوى الكافي من الإشباع لكل فرد في المجتمع، فالناتج القومي لا يصلح كمقياس للتنمية إذا اخذ كمقياس عام أو متوسط لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي:

١-قد يدخل فيه سلع تسبب أضرارا للأفراد وللمجتمع وبالتالي لا يجب أن تحسب ضمن ما يسبب الرفاهية لهم.

٢-لا يظهر بوضوح هيكل السلع والخدمات المنتجة في المجتمع إلا كإجماليات، فلا يظهر مدى الجودة أو الرداءة فيها ولا نوعيتها ومكوناتها.

٣-إجمالي الدخل أو الناتج أو تطوره وكذا متوسط نصيب الفرد منه، لا يظهر بوضوح كيفية توزيعه ولا عمليات إعادة التوزيع، وكذا التحويلات التي تتم بين الأفراد- بعضهم البعض وعن طريق الدولة، على الرغم من آثارها في تحقيق رفاهية المجتمع وإشباع حاجاته، والطريقة التي يتم بها إشباع هذه الحاجات، وعلى المستوى العالمي أيضاً لا يمكننا أن نسترشد بمتوسط دخل الفرد على مستوى العالم، والذي يتوقع الخبراء أن يصل إلى ٢٠ ألف دولار في نهاية القرن الواحد والعشرين، حيث لا تأمل بعض الدول من وصول هذا المتوسط بالنسبة لها إلى ألف دولار سنويا، مما دعى البعض إلى المناداة بإعادة توزيع الدخول عالميا باستخدام ضرائب عالمية، مع إيقاف الأعباء والتكاليف الشيطانية التي تتحملها الدول الفقيرة لزيادة مستويات الدخول في الدول الغنية.

٤-لا نستطيع أن نتبين من خلال مقاييس الدخل، التكلفة القومية التي يتحملها المجتمع في سبيل الوصول إلى هذا الإشباع أو تحقيق الناتج اللازم له، فكلما أمكن تحقيق هذا

الناتج بتكلفة أقل كان هذا أكثر رفاهية، وهذا يتمثل فى مقدار ما يحصل عليه المجتمع من أوقات للفراغ، أو الحرية السياسية السائدة فى المجتمع... الخ.

٥- هناك مؤشرات أخرى للرفاهية غير الدخل، مثل العمالة والإنتاجية والمؤشرات الاجتماعية المختلفة كمستويات التعليم والصحة ومستويات أداء الخدمات والمرافق العامة فى المجتمع.

وأخيرا فمن كل ما مضى نستطيع أن نقول أن تنمية الإسلام مختلفة فى محتواها وأساليبها واتجاهاتها وأهدافها، ومن هنا جاءت ملاءمتها للبيئة الإسلامية، كفرض دينى وعبادة أو تتوقف عليها العبادة، أو بعبارة أخرى هى نشاط موجه إلى الهدف ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنسانى فى كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة، لكى تقوم بدورها فى العالم، دور خليفة الله فى الأرض، ودور الأمة الوسط[٣].

---

[٣] خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية فى إطار إسلامى، دار الفكر العربى.

ب ـ التخطيط الاقتصادى فى الإسلام

(أ) مفهوم التخطيط

يبدو أن التخطيط الاقتصادى فى الإسلام يجمع بين التخطيط بالإقناع والتخطيط بالتوجيه، وقد أكدته تعاليم كثيرة فى القرآن الكريم والسنة، رغم أنه لم يتوافر لدينا دليل على دراسة هذا الموضوع ومعالجته بطريقة منظمة. ومع ذلك فكلنا يعرف أن القرآن والسنة يدعوان إلى الجمع بين القيم الروحية والمادية فى الحياة. ولذلك فإن الأعمال الدنيوية قد حث عليها القرآن والأحاديث مرارا وتكرارا.

فيقول القرآن (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) (الجمعة: ١٠).

والتخطيط الحديث ليس سوى استغلال فضل الله هذا بطريقة منظمة لتحقيق أهداف معينة مع مراعاة حاجات الأمة المتغيرة وقيم الحياة. وبمعنى أوسع، فإن التخطيط يعنى إعداد المشاريع لاستيعاب أى نشاط اقتصادى.

وكما يقول الأستاذ روبنز فإن الحياة الاقتصادية بأسرها تنطوى على تخطيط. فالمستهلك عندما ينفق دخله والمنتج عندما يحدد ما ينتجه، إنما هم يخططون، غير أننا لا نستطيع التسليم بهذا الرأى نظرا لأن التخطيط يتضمن أكثر من شخص واحد، فالخطط المختلفة قد تتعارض فيما بينها مما يؤدى إلى حدوث فوضى واضطراب اقتصادى. وهذا الاضطراب قد يؤدى إلى تبديد الموارد. ولقد ندد القرآن الكريم بتبديد الموارد بكل صورة سواء أكانت موارد بشرية أم مادية. ومن هنا نجد أن الإسلام يقر المفهوم الحديث للتخطيط والذى يجب أن نفهمه بمعنى محدود، لأن مثل هذا التخطيط يعنى الاستغلال الأمثل للموارد التى وهبها الله تعالى لمعيشة الإنسان وراحته.

وغنى عن الذكر أن كل الموارد الأصلية للثروة كالشمس والقمر والنجوم والأرض والسحب التى تنزل المطر والرياح التى تسير السحب، وجميع الظواهر الطبيعية هى هبة من الله للبشر أجمعين.

وهناك وسيلتان للانتفاع بهذه الهبات الإلهية. أولاهما التخطيط عن طريق التوجيه، والثانى التخطيط عن طريق التشجيع. وفى البلاد الاشتراكية نجد أن التخطيط يتم بواسطة التوجيه. وبهذه الطريقة فإن مشكلة البحث عن الموارد تعالج من زاوية تغير هذه الموارد

لتحقيق أهداف الدخل والعمالة والإنتاج القومى المحددة سلفا. وفى هذا المجال فإن كل موارد الجماعة تعتبر متاحة للانتفاع بما فيها أعمال التنمية. وهذا يعنى بالضرورة فرض قيود واسعة النطاق من أجل توجيه جميع الموارد فى الطريق المطلوب لتحقيق الأهداف المحددة. وهذه الطريقة فى التخطيط تؤسس على التفسير المادى للتاريخ والنظرية الاقتصادية فى الاستغلال. وهذا النمط من التخطيط غريب على الإسلام الذى يؤمن بالملكية الخاصة والديمقراطية والحريات الفردية.

أكثر من ذلك فإن الإسلام لا يؤمن بالتفسير المادى الماركسى للتاريخ. فالقرآن يعترف باختلاف المواهب والقدرات، وهو أمر طيب فى حد ذاته، وبالتالى اختلاف الدخل والعائد المادى. ولكنه لا يقر المساواة التامة فى توزيع الثروة لأن ذلك يعنى إحباط الهدف الاسمى للاختلاف فى القدرات والدخل ويرقى إلى مرتبة عدم الإيمان بفضل الله. ولذلك فإن مشكلة تدبير الموارد يجب أن تعالج فى الدولة الإسلامية من زاوية تقدير أقصى حجم للموارد التى تستطيع الجماعة أن تسخرها من أجل التنمية سواء المدخرات العامة أو المدخرات الخاصة.

ولا يعنى هذا بالضرورة أن الإسلام يؤمن بالتخطيط عن طريق الإقناع فقط، ففى وسع الدولة الإسلامية أن توجه جميع الموارد المادية والبشرية فى سبيل منفعة الأمة، كما يتضح من تاريخ العهد الأول للإدارة المالية فى الإسلام حيث بدأ بتنفيذ المكوس عن طريق الإقناع والترغيب ثم بكل ما كان المجتمع يملك من قوة. وحدث نفس الشىء بالنسبة للزكاة. فالتاريخ الإسلامى يذكر لنا مناسبات كثيرة فرضت فيها الدولة جباية الزكاة وقد شن أبو بكر الحرب ضد الممتنعين عن دفع الزكاة. ومن جهة أخرى فإن الإسلام يعترف بالملكية الفردية، ولن كانت الشريعة الإسلامية تنص على وجوب قيام صاحب الممتلكات بمسؤولياته الاجتماعية بطريقة تتفق مع تعاليم القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإذا لم يفعل فإن من حق الدولة أن تتدخل وتجرده من ممتلكاته. ويقال أن عمر بن الخطاب استعاد بعض من الرضا التى كان صلى الله عليه وسلم قد منحها لبلال بن الحارث.

وهذه الأمثلة كلها دليل قوى على أن التخطيط فى الإسلام كان يعتمد إلى حد كبير على المبادرة الفردية بينما كانت الدولة تقوم بدور مزدوج فى كبح جماح الأفراد والتعجيل بعملية التنمية، وهكذا يبدو أن الإسلام يتضمن أفضل طريقه عملية للجمع بين النقيضين، فقد ابقى

على حافز العمل باعترافه بالملكية الخاصة للممتلكات كما حقق نتائج اشتراكية تماما عندما نص على التوزيع الإجبارى لفائض الدخل والممتلكات.

وفى الحقيقة أن التعاون بين القطاعين الخاص والعام هو أساس التخطيط الاقتصادى فى الإسلام. وفى حالة فشل هذا التعاون فإن الدولة تستطيع أن تتدخل من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية من التخطيط.

(ب) أهدافه:

لقد ذكرنا فيما سبق أن التخطيط الاقتصادى الحديث إنما وجد لتحقيق أهداف معينة. لذلك فإن أهداف التخطيط الحديث يختلف من بلد لآخر. والإسلام يحافظ على التوازن بين التناقضات المختلفة فلا شك أن أهداف التخطيط الاقتصادى فى الإسلام إنما يتعلق بحاجات الجماعة وهذا يتغير مع تغير الظروف فى نطاق تعاليم القرآن والسنة.

ويمكن الحكم على سلامة أهداف التخطيط الإسلامى بمعيار المنفعة العامة ورعاية المحتاجين.

فالتخطيط فى الإسلام يجب أن يسعى للجمع بين مطالب النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية من خلال اتباع سياسة عملية تتفق مع روح الإسلام. ويمكن وضع أهداف ثانوية عديدة انطلاقا من هذه الأهداف الأساسية. وقد يحدث بالطبع تعارض بين الأهداف المختلفة فى ظل الإطار الإسلامى للتخطيط، ولكن يجب فى جميع الحالات إقامة توازن بين المصالح المختلفة، ويجب أن يكون المقصد العام هو تحقيق المنفعة ومنع الضرر. وفى هذا يقول العلامة ابن القيم "إذا فكر الإنسان فى الشرائع التى وضعها الله تعالى لعباده وجد أنها تهدف كلها إلى تحقيق التوازن بين المنافع، إذا حدث تعارض تعطى الأولوية للأهم فالمهم. وتسعى هذه الشرائع أيضاً إلى منع حدوث الضرر، وإذا كان الضرر حتميا، يفضل أهون الضررين. تلك هى المبادئ التى تتضمنها شرائع الله تعالى والتى تنطق بحكمته ورحمته".

لذلك فإنه يجب على القائمين بالتخطيط فى الدولة الإسلامية أن يضعوا فى الاعتبار هذا الأساس عندما يحددون الأهداف للتخطيط.

تنفيذ التخطيط:

لكى تتحقق الأهداف من التخطيط الاقتصادى فى الإسلام، علينا أن نعتمد على مبادئ المشاركة أو التعاون المعترف بها عالميا. أى أن يتم تنفيذ التخطيط بمساهمة القطاعين العام

والخاص على أساس من المشاركة. ويتحقق ذلك بتطبيق مبدأ المضاربة الذى يجمع بين رأس المال والعمل كشركاء وإن لم تكن مجرد شركة بالمعنى الحديث، ولكنها شيء أكبر من ذلك لأن الإسلام أعطانا تشريعا للأخلاقيات الاقتصادية يجب التمسك به عندما يوضع مبدأ المضاربة موضع التنفيذ. فالمشروعات الصناعية والتجارية والزراعية يمكن فى إطار التخطيط وضعها على هدى من هذه المبادئ التى تجمع الوحدات المختلفة للإنتاج والدخل الناتج من هذه المشروعات يمكن أن يقسم بالتناسب بعد استقطاع كل النفقات المشروعة الأخرى. واحتمال الخسارة فى نظام التخطيط الإسلامى بسيط. لأنه كنتيجة للتعاون بين القطاعين العام والخاص ستكون هناك فرص أكبر للاستثمار السليم ودفع عجلة التقدم الاقتصادى إلى الأمام. وأيضا فإن احتمالات الكساد ستكون بسيطة. وإذا حدث الكساد نتيجة لأى سبب آخر فإن النظام الإسلامى سيكون فى وضع أفضل من النظام الرأسمالى للتخطيط لمعالجة الموقف حيث أن النسبة الثابتة للفائدة والتى تعوق عملية الانتعاش لن يسمح لها بممارسة تحكمها المستبد فى العمالة والإنتاج.

(ج) طرق التمويل:

أن مسألة إنجاز خطة ما إنما يتصل بمسألة توفير الموارد المالية. وهناك عنصر من التشابه بين التخطيط الإسلامى والتخطيط الحديث فيما يتعلق بطريقة التمويل، ولكن الفرق بينهما يكمن فى التشديد على أنواع الموارد وطريقة استغلالها. ولدينا بصفة عامة عدد من الطرق لجمع الأموال وتحقيق الأهداف. وأهم مصدرين للتمويل هما: المصادر الداخلية والمساعدات الأجنبية.

١-التمويل الداخلى:

تتخذ مصادر التمويل الداخلى صورتين:المدخرات الخاصة والمدخرات العامة:

المدخرات الخاصة:

فى البلاد الإسلامية المختلفة يصعب زيادة حجم المدخرات الداخلية وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الدخول من ناحية كما يرجع أيضاً إلى الرغبة المتزايدة فى الاستهلاك فى صورة السلع الكمالية المستوردة. ويمكن عمل الكثير عن طريق تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج. وعلى خلاف التخطيط الحديث نجد أن الادخار فى إستراتيجية التخطيط الإسلامى يمكن أن يتفق مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ليس من خلال تفاوت سعر الفائدة ولكن من خلال

التعاون. ومما لا شك فيه أن البخل مكروه في القرآن، وكذلك التبذير. وحتى عندما يعطي الإنسان للآخرين أو يشاركهم ما يملك لا ينبغي أن يذهب في هذا السبيل إلى الحد الذي يجعله هو نفسه يستحق الإحسان. وعلى ذلك إذا كان الاستهلاك غير الضروري يعرقل عملية التنمية الاقتصادية. فإن من حق الدولة الإسلامية أن تتدخل للحد من هذا الاستهلاك وتوجيه سياسة الاستثمار.

المدخرات العامة:

وطالما كانت المدخرات الخاصة غير كافية فإن الكثير يمكن عمله باتباع سياسة الضريبة التصاعدية والتي تعتبر دائما إحدى الوسائل الهامة في تمويل خطة التنمية. والإسلام يبيح زيادة الإيراد عن طريق الضرائب. ولكنه لا يقر التشديد على الضرائب غير المباشرة. والنقطة الأساسية أن الضرائب مضمون روحي ومادي وكلا المضمونين يلتحمان لخلق التوازن في نفس الإنسان.

والنظام الإسلامي في الضرائب يجب أن يلقي بالعبء الأكبر من الضرائب على عاتق الأغنياء. وربما لهذا السبب لا تفرض الضرائب على الدخول بل تفرض فقط على الأرصدة والمدخرات.

٢- الزكاة:

الزكاة هي أحد المصادر الفريدة التي يمكن أن تستفيد بها الدولة الإسلامية في تمويل خطة التنمية. وليس في مقدور الدولة الإسلامية أن تنفق الزكاة كما تشاء وإنما بالطريقة التي حددها القرآن الذي يقول:"إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله حكيم".

٣- التمويل بالقروض:

أن مصدرا آخر في القطاع العام هو التمويل عن طريق القروض، الذي يعني اقتراض الحكومة من البنوك الوطنية عندما تكون الموارد الأخرى المتاحة غير كافية لتمويل نفقات التنمية. إن ما يجعل التمويل عن طريق القروض عاملا رئيسيا في الدول المختلفة ومؤشرا هاما على المركز المالي للحكومة هو أن معظم الدين العام في هذه الدول يأتي من البنوك، كما أن إمكانيات الاقتراض من القطاع غير المصرفي كثيرا ما تكون محدودة للغاية. وفي ظل النظام الإسلامي في التخطيط ليس ثمة ضرر من استخدام التمويل بالعجز. وفي النظام

الاقتصادى الإسلامى يجب على البنوك أن تشارك فى خطط التنمية فى مجال التجارة والصناعة.

٤- المساعدات الأجنبية:

إن القروض والمعونات الأجنبية مهمة للخطة، ليس فقط لسد الفجوة بين الموارد المطلوبة والموارد الموجودة فعلا فى الدولة، ولكن أيضاً لتقديم نوع معين من الموارد التى ليس لها بديل محلى ونعنى بذلك النقد الأجنبى الذى لابد من الحصول عليه فى شكل القروض والهبات والتى تحتاجها الدولة لموازنة مدفوعاتها. وهذه الحاجة إلى إصلاح ميزان المدفوعات فضلا عن النقص الحاد فى الخبرة الفنية يجعلان استخدام الاعتمادات الأجنبية مسألة على جانب كبير من الأهمية فى الدول المختلفة.

(د) ضرورة التخطيط فى الدولة الإسلامية:

ستظل دراستنا قاصرة إذا لم نجب على التساؤل: لماذا يستخدم التخطيط أصلا فى البلاد الإسلامية؟ وللإجابة على هذا السؤال سنورد ما يلى:

١-أن الدولة الإسلامية رغم قوتها العددية الهائلة وانتشارها الجغرافى فى أنحاء العالم ما زالت حتى اليوم دولا متخلفة، وأن كانت هذه الدول كلها بلا استثناء تملك موارد طبيعية هائلة. ومن الواضح أن استغلال مواردها الطبيعية بطريقة منظمة يتطلب تخطيطا اقتصاديا شاملا.

٢-أن سكان العالم الإسلامى فى تزايد مستمر وسريع يعوق التنمية الاقتصادية فى الدول الإسلامية. أن الأرقام التى أصدرها المؤتمر الإسلامى العالمى فى اجتماعه الخامس ببغداد عام ١٩٦٢ وكما عدلت حسب الإحصائيات الحديثة، تقدر عدد المسلمين بأكثر من واحد ونصف مليار، وأن منطق الظروف يقتضى بذل محاولة ليس لتعديل النمو السكانى بما يتفق مع الموارد وإنما أيضاً لتعديل الموارد بما يتناسب مع عدد السكان. ويجب أولا اتباع سياسة لضبط النسل ثم وضع تخطيط اقتصادى شامل فى جميع الأقطار الإسلامية.

٣-يقول تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ). ومسألة كسب العيش بطريقة مشروعة مرهونة بالحصول على عمل أو وظيفة. فالتخطيط لا يحل فقط مشكلة البطالة عن طريق التوفيق بين الادخار والاستثمار_أيضاً يواجه مشكلة البطالة بإيجاد فرص جديدة للعمل.

٤-لن الإسلام استنكر الإسراف بكل صوره، نفى المجال الاقتصادى تصبح فرص التبديد أكبر ما تكون عندما لا يكون هناك استقرار اقتصادى. والتخطيط الاقتصادى يقيم هذا الاستقرار فى الاقتصاد.

٥-يقف الإسلام ضد احتكار الموارد بواسطة فئة قليلة من الأغنياء أصحاب الملايين. فيقول تعالى: (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ).

كل هذه التعاليم دليل على أن التخطيط الاقتصادى هو الذى يؤدى إلى مزيد من العدالة فى توزيع الدخل والثروة، ولقد أثبتت التجربة أن المشروع الخاص قد فشل فى إيجاد توزيع عادل لمزايا النمو الاقتصادى بين مختلف قطاعات الشعب.

من ذلك نعرف أن التخطيط ذو أهمية بالغة من أجل تجنب الاستغلال الاحتكارى والمضاربة والتبديد الضار بالمجتمع ولقد استنكر الإسلام الاحتكار والمضاربة. ومن سوء الحظ أن الطريق الذى سارت فيه التنمية الاقتصادية فى جميع البلدان تقريبا قد ساعد على زيادة قوة الاحتكارات التى تهيمن على النظام الرأسمالى. ولكن الاقتصاد المخطط سيجعل الاحتكاريين يفقدون سلطانهم فى رفع السعر وتقييد استخدام الموارد.

وأخيراً فإن الإسلام ينظر إلى الحرب باعتبارها نشاطا مدمرا وغير عادى لا ينبغى اللجوء إليها إلا كملجأ أخيرا. لذلك فإنه انطلاقا من وجهة نظر الرفاهية الشاملة لابد من اتخاذ بعض الاستعدادات للحرب فى وقت السلم لمواجهة أى طارئ. لذا فالتخطيط لهذه الطوارئ ضرورى حتى فى أوقات السلم حتى يساعد على الانتقال بسهولة إلى حالة اقتصاد الحرب.

حقا أن التخطيط الاقتصادى الحديث، رغم مزاياه العديدة، لا يمكن تنفيذه دون جهاز بيروقراطى ضخم بكل ما ينطوى عليه من مساوئ وروتين وتهديد كامل للحرية الفردية. ومع ذلك فنحن نشعر أن التخطيط فى الدولة الإسلامية سيكون متحررا من تأثير البيروقراطية الهدام وذلك لسببين:

(أ) أن الأساس الأول للتخطيط الإسلامى هو التعاون، وهو المبدأ الذى يطبق فى كافة صور الأنشطة الاقتصادية وبذلك سيصبح تأثير البيروقراطية ضئيلاً.

(ب) أن للمفهوم العام للتخطيط فى الدولة الإسلامية لا يقوم على الرفاهية المادية فقط، ولكنه لا يهمل النمو الأخلاقى والروحى. فكل المشاكل الاقتصادية فى الدولة الإسلامية تتخذ طابعا أخلاقيا.

وعلى ذلك فإن النظام الاقتصادى فى الإسلام لا يوجد به مكان للثالوث الرأسمالى(سيادة المستهلك وتحكم نظام الثمن والسعى لتحقيق الربح الفاحش)، وهو بذلك سيخلو من كثير من العيوب التى تعتور التخطيط الحديث.

٢-مفهوم النمو الاقتصادى

الإسلام كعامل من عوامل النمو:

إن سمو المفهوم الإسلامى للتنمية الاقتصادية على المفهوم الحديث لهذا الإصلاح يتمثل فى أن دافع النمو الاقتصادى فى الإسلام لا يأتى فقط من مشكلة الندرة والاختيار ولكنه يأتى أيضاً من الترغيب الإلهى الوارد فى القرآن والسنة. وقبل أن ندين ذلك، علينا أن نشرح معنى عبارة"التنمية الاقتصادية". فالتنمية الاقتصادية تعنى العملية التى بها ينتفع شعب الدولة أو الإقليم بالموارد المتاحة لتحقيق زيادة دائمة فى الإنتاج لكل فرد من السلع والخدمات.

وفى الحقيقة، فإن النمو الاقتصادى يعنى زيادة فى دخل كل فرد من أفراد الشعب فى فترة معينة وهو يعتبر التنظيم الاقتصادى للمجتمع وحدة من وحدات الإنتاج. والنمو الاقتصادى يعتبر معبرا لقدرة الاقتصاد على زيادة عرض السلع والخدمات. وفى عبارة أخرى فإنه يعنى الزيادة فى الدخل القومى مع بقاء كل من التكلفة النقدية والتكلفة الفعلية دون تغيير لأنهما إذا زادا بالنسبة إلى زيادة فى الدخل القومى، فلا يمكن أن تسمى تنمية اقتصادية بالمعنى الصحيح لهذه العبارة.

ولكى نحدد ما إذا كان هذا الاقتصاد أو ذلك اقتصادا نامياء فإننا سوف نطبق المعايير العامة الثلاثة التالية:

١-أن الدخل للفرد يجب أن يكون مرتفعا إلى حد ما.

٢-أن الدخل للفرد يجب أن يكون أخذا فى الازدياد.

٣-أن اتجاه الزيادة فى الدخل للفرد يجب أن يكون مستمرا ومعتمدا على نفسه.

وفيما يختص بهذا التعريف فليس هناك اختلاف أساسى بين الإسلام والمدلولات لحديثة الإصلاح. وإذا كان ثمة اختلاف فإنه يتمثل فى موقف كل منهما إزاء المشكلة وطريقة معالجته لها.

وسوف يتضح ذلك بجلاء إذا بحثنا المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

متطلبات النمو:

هناك متطلبات كثيرة للنمو الاقتصادى أهمها اثنان:الموارد القومية، والسلوك الإنسانى. وكما يقول الأستاذ لويس "زيادة الناتج لكل فرد على الموارد الطبيعية" فإننا نرى أن الموارد الغنية لا تستطيع وحدها تدعيم التنمية الاقتصادية حيث أن الدول التى تتوافر لديها موارد متشابهة لم تشابه فى نشاطها خلال عصور مختلفة من تاريخها بالرغم من أن مواردها لم يطرأ عليها تغيير. فالموارد الطبيعية هى التى تحدد مجرى التطور وتشكل التحدى الذى قد يقبله العقل البشرى وقد لا يقبله.

من هذا التحليل السابق نبرهن بما لا يدع مجالا للشك على أن التصرف الإنسانى الذى يعتبر دليلا على الرغبة فى النمو، يلعب دورا حاسما فى التنمية الاقتصادية. وفى الحقيقة فإن التنمية عملية ممتدة، فالأحوال الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والثقافية يجب أن تكون مهيأة لها، ولكن للأسف فى كل الدول الإسلامية المختلفة، نجد موارد اقتصادية كافية ولكن لا نجد التصرف الإنسانى المواتى، ومن ثم فإن المطلوب هو إجراء تكيف مواتم بمعنى خلق جو موات على أنقاض النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية غير الملائمة. ولا شك أن الإسلام لا يستبعد الحاجة إلى استخدام إجراءات قسرية - إذا دعت الحاجة- من أجل تحقيق أقصى مصلحة للسواد الأعظم من الشعب، بل أن احتمال تحقيق سلوك إنسانى يناسب متطلبات النمو الاقتصادى، هذا الاحتمال أكبر فى الدول الإسلامية عنه فى الدول العلمانية على الأقل من ثلاث نواح.

أولا: أن الإسلام لا ينظر إلى الإنسان كعنصر منفرد، وإنما كعضو فى مجتمع، أكثر من ذلك فإنه ينص على أن واجب كل مسلم إلا يقنع بتمسكه هو شخصيا بالأخلاق والصراط المستقيم، بل أن عليه التزاما بأن يدعو للمعروف وأن ينهى عن المنكر السائد فى المجتمع، سواء فى مجال الأخلاق أو الاقتصاد أو السياسة.

فالقرآن الكريم والسنة يحفلان بالتوجيهات التى تثبت أن الاستغلال الصحيح للموارد الاقتصادية يعنى تحقيق مشيئة الله تعالى. ومن هنا نجد أن فكرة التنمية الاقتصادية مبدأ أصيل فى العقيدة الإسلامية. وهذه الحقيقة كلها. وهنا يمكن تفوق المفهوم الإسلامى للتنمية على المفهوم الحديث.

ثانيا: أن تعاليم الإسلام فى عصوره الأولى يمكن الاستعانة بها فى القضاء على الآثار الجانبية السلبية، للتطور المادى بما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية، بدل عليها ارتفاع الدخل والإنتاج وتحقيق إنجازات ضخمة وتزايد المتطلبات عند الإنسان. وعلى حين تتميز المجتمعات التقليدية بتوازن جامد، فإن الضغوط التى تنطوى عليها محاولات التنمية تحدث اختلالا ديناميكيا وإحباطا شخصيا واسع النطاق. لأن الناس يشعرون بإمكانية تحسن أحوالهم ويعقلون آمالا كبارا ويضعون أهدافا أكبر باستمرار، وكلما ازدادت إنجازاتهم كلما ازدادت آمالهم وتطلعاتهم. واستنادا إلى ما قاله وليام جيمس وما توصلت إليه بعض البحوث الأخيرة فى علم السلوك يمكن أن نقول الآتى:

(أ) التوقع / الإنجاز = درجة الإحباط الساند

(ب) أن التطلعات والتوقعات تزداد بمتوالية هندسية بينما تتحقق المنجزات بمتوالية حسابية.

والتفاوت بين التوقعات والإنجازات يدل على مستوى الإحباط.

ولذلك من الضرورى أن تعالج بطريقة منطقية هذه الآثار الجانبية غير المرغوب فيها والتى تنجم عن عملية النمو المرغوب فيها. وهنا نجد دروسا قيمة فى الإسلام ينبغى أن نتعلمها، ولو أن تعاليم الإسلام أشربت فى نفوس الصغار وعقولهم من خلال نظام تعليمى سليم، لنشأ عندنا جيل جديد بالتأكيد، يعتاد المرء فيه التفكير فى إطار الإنجازات الاجتماعية لا الإنجازات الشخصية. وقد يبدو شعار "الخدمة فوق النفس"مبتذلا ولكنه الشعار الوحيد الذى يمكن فيه الخلاص لعقل الإنسان والبقاء للأمة. أن الإحباط الشخصى على نطاق واسع وهو أمر لا مناص منه فى مجتمع ينمو بسرعة سوف يؤدى إلى نشوب حرب طبقية إقليمية. وليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الفكر الإسلامى لو اجبنا الدعوة إليه، لن يحقق آثارا حاسمة ودائمة فيما يتعلق بتنمية العالم الإسلامى.

وأخيرا فإن العلمانية أصبحت الآن أساسا لعملية التطور المتعمدة على التكنولوجيا فى عصرنا الحاضر. والنقيد المستمر لنظام القيم الراسخة يؤدى إلى خلق فراغ أخلاقى.فالفرد يترك وشأنه دون ضابط لسلوكه، وهو محروم فى الأساس الروحى الذى يساعده فى التغلب على الأزمات التى يولدها التغيير. وهنا فإن الإسلام أيضاً يستطيع أن يملأ الفراغ الأخلاقى ومن ثم يقدم عنصر استقرار فى عملية النمو.

أن الأسلوب العلمي وبعض الاكتشافات البارزة في العلوم الطبيعية والتطبيقية والإسهام الرئيسي في تأسيس العلوم الاجتماعية، والتطورات التكنولوجية في علم الكيمياء والرياضيات والطب والعمارة. كلها كانت من نتائج عقول تأثرت بروح الإسلام. ومن بين مآثر الإسلام في عهده الأول الاعتماد على العقل والتحليل المنطقي ودراسة الحقائق التجريبية واستخدام العلم لغزو الطبيعة وتنمية المجتمع الإنساني. ومن ثم فإن التقدير السليم للتعاليم الإسلامية والدراسة الواعية لتراثنا الثقافي كفيلة بإزالة التضارب بين الاتجاهات الدنيوية والمبادئ الدينية. والواقع أن ما يسمى بالحركة العلمانية مأخوذة أصلاً، ومن بعض نواحيها النافعة، من الإسلام في عصره الوسيط، والتي لا تتفق تماما مع الآراء التي كانت سائدة حينئذ بين الأوربيين.

والحقيقة أنه يجب إبراز المبادئ الإسلامية فيما يتعلق باستخدام العقل وتوجيه جميع الموارد التي وهبها الله لخير الإنسان، وذلك حتى يصبح الحافز للعمل في المجتمع نابعا من الإيمان بأن أفضلكم ليس أغناكم وإنما أتقاكم.

٢. الدول الإسلامية والنمو الاقتصادي

مما يؤسف له أن كل البلاد الإسلامية في العالم مثل باكستان وأفغانستان وإندونيسيا والكويت والعراق وإيران وسوريا وتركيا ومصر وليبيا والسودان والجزائر تعتبر دولا متخلفة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان. وهناك مجال شاسع لتطوير هذه البلاد سواء من ناحية الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية. لأن الجمع بين هذين العنصرين هو الذي يحدد المجرى الفعلي للنمو وبعبارة أخرى فإن البلاد الإسلامية في وضع أفضل لبذل الجهود من أجل النمو بالمقارنة بالدول المتخلفة الأخرى وذلك لسببين:

(أ)أن موارد كثيرة لم تكن معروفة في القرن التاسع عشر نجدها اليوم متاحة للبلاد الإسلامية.

( )على خلاف الأديان الأخرى يمكن أن تتخذ الإسلام كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بتكييف السلوك الإنساني.

ولنرسم صورة موجزة للموارد الطبيعية في الأقطار الإسلامية. أن عصر الحديد والصلب قد أعقبه عصر البترول. ولسنا بحاجة إلى أن نتحدث طويلا في هذا المقام عن تغير في موقف الإسلام في معركة الطاقة، فمنذ عام ١٩٤٥ حتى ٢٠٠٢ لرتفع نصب الشرق الأوسط

فى الإنتاج العالمى من البترول من ٧% إلى ٢٥,٤%. بل لقد ازداد بسرعة أكبر حجم المخزون الذى اكتشف فى أرضه، فقد كان الاحتياطى فى عام ١٩٢٠ يقدر بحوالى ٥% من الاحتياطى العالمى، أما الآن فإن هذا الرقم يقرب من ٨٥% ويقول أحد خبراء البترول أنه إذا استمر استغلال مخزون البترول فى الشرق الأوسط على نفس المعدل، فسوف يستمر البترول لمدة ١٥٠ عاما.

وقد اكتشافات أخرى على جانب كبير من الأهمية فى ليبيا، كما أن هناك احتمالات طيبة للعثور على وفير من البترول فى تونس والجزائر وأطراف الصحراء الكبرى. وإذا ما حدثت اكتشافات جديدة واسعة النطاق، فإن ذلك قد يحل مشكلة الطاقة بالنسبة لأوربا فى المستقبل.

وفى نفس الوقت فإن هذه المصادر يمكن أن تكون أساسا اقتصاديا لتحسين العلاقة المتبادلة بين أوربا ودول الشمال الأفريقى الناهضة.

وفضلا عن ذلك فإن إندونيسيا وماليزيا تمدان احتياجات العالم من التصدير والمطاط، كما أن باكستان تحتكر إنتاج الجوت فى الواقع، وتعد مصر من أكبر الدول المنتجة للقطن فى العالم، وهذا يحمل بنا أن نلقى نظرة على الأهمية الإستراتيجية للعالم الإسلامى كما نراه على خريطة العالم اليوم. إن تركيا سيدة البوسفور والدردنيل تحرس المدخل الشمالى للبحر الأبيض المتوسط، وتسيطر جمهورية مصر العربية على المدخل الشرقى للبحر المتوسط بواسطة بورسعيد وقناة السويس، وكذلك يعتبر البحر الأحمر بحيرة إسلامية إلى حد كبير حيث تسيطر الأقطار الإسلامية على كلا شاطئيه، وبالمثل يخضع الخليج العربى لسيطرة إسلامية على كلا شاطئيه، وبالمثل يخضع الخليج العربى لسيطرة إسلامية مطلقة. فى جنوب شرق آسيا تعتبر إندونيسيا بمثابة قاعدة أمامية للعالم الإسلامى فى المحيط الهادى، وتمتلك كتلة الدول الإسلامية الكبرى من الحدود الجنوبية الغربية للصين حتى الحدود الجنوبية الغربية لروسيا. لتحمى كثيرا من الحدود الصينية وتحرس بلاد الإسلام اجتماعيا وسياسيا.

ولكن هذه الموارد الطبيعية الهائلة وهذه الإستراتيجية للعالم الإسلامى لا تكفى شرطا للنمو حيث يجب أن تدرك الدول الإسلامية أن الموارد الطبيعية تظل كامنة إذا لم تجد المعرفة والخبرات الكافية، ونقصد بالمعرفة هنا العلم الحديث والتكنولوجيا والعلم الصحيح بالقيم الإسلامية، وكلاهما يحتاج إلى مجهود شاق، وعلى الدول الإسلامية أن تظل تحدى العصر

فعليها إلا تجلب فقط الأفكار الحديثة فى العالم والتكنولوجية بل يجب عليها أيضاً أن تغرس فى الشعوب الإسلامية القيم والأفكار الإسلامية التى تحث على التقدم والنمو.

العلماء والنمو:

طالما أن سكان المناطق الريفية يشكلون جزءا كبيرا من البلاد الإسلامية، فإن العلماء أو الأئمة الذين ما زال لهم تأثير كبير على الأهالى يمكن أن يرتبطوا بعملية التنمية بما يناسب المتطلبات الاقتصادية للبلاد الإسلامية_وهذا الارتباط يمكن أن ينتج أثرا عظيما فى مجال النمو الزراعى. لأن العجز فى المواد الغذائية يزيد باطراد فى كل البلاد الإسلامية وهذا يؤكد أن مشاركة الشعب ضرورية لمواجهة المواقف العصيبة.

ولا يخفى أن الأغلبية العظمى من مزارعينا لا يعلمون شيئا عن التطورات الهائلة التى استحدثها العلم والتكنولوجيا الحديثة فى الزراعة، فما زالوا مكبلين بالطرق التقليدية والأضاليل الخطرة التى تبعدهم عن حقيقة دينهم. ولأن الدين يحتل مكانة كبيرة فى حياة شعوبنا ويستطيع أن يقدموا خدمة عظيمة للأمة بأن يساعدوا على تهيئة ظروف نفسية وعقائدية تساعد على تقدم أبناء الريف.

ونضرب مثلا لذلك بما فعله زعماء الأديان الأخرى فى مجال التنمية الزراعية، ففى الولايات المتحدة يبذل رجال الكنيسة فى المناطق الريفية جهدهم للتزود بالمؤهلات العلمية والتكنولوجية حتى يحسنوا من مستوى خدمتهم لتلك المناطق الزراعية، ومن هنا نجد أن حركات صيانة الأراضى والتعاون ومنظمات الشباب والإصلاح الاجتماعى والتعليم كلها حركات بدأ على أيدى جمعيات دينية فى الولايات المتحدة واكتسبت طابعا دينيا من القداسة فاصبح الناس يؤمنون بها كأنها جزء من عقيدتهم.

وكخطوة أولى لمساهمة العلماء فى التطور الزراعى يمكن أن تبدأ الدول الإسلامية مشاريع مثل "جمعية المسجد ومركز الإرشاد الزراعى" الذى يقوم بتدريب أئمة القرى على أنواع معينة من الحرف والمهارات كتربية الطيور وتهجين النباتات لتحسين المحصول والميكنة الزراعية والتسميد... الخ، وتحميلهم مسئولية نقل هذه الخبرات إلى سكان القرى لمساعدتهم على التقدم. وهكذا فإن المتطلبات الأساسية للزراعة ستصبح متاحة فى الفلاحين.

الغرف الزراعية:

خطوة أخرى يمكن لحكومات الدول الإسلامية أن تتخذها وهى التشجيع على تكوين "الغرف الزراعية"، فماذا نظم الزراعيون أنفسهم فى غرف زراعية على نمط الغرف التجارية والصناعية، فإن ذلك سيساعد بشكل كبير على حل مشاكل الزراعة، ولكن هذه الغرف يجب أن تتكون عن طريق الأفراد أنفسهم ولا تفرض عليهم من السلطة حتى تتحقق الممارسة الصادقة والشعور بالمسئولية.

غير أنه يجدر بنا ألا ننسى أن مجرد تقديم مساعدات مالية لن يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الإسلامية فى قطاع الاقتصاد الزراعى لأن قوى التعبير تكون ضعيفة عادة فى المجتمعات التقليدية. ومن ثم فإنها تحتاج إلى دفعة قوية لكى تثبت وجودها ومن هنا تبدو أهمية الدور الذى تقوم به الدولة الإسلامية أو الهيئات التى تشرف عليها فى إدارة مؤسسات الائتمان الزراعى وكذلك فى خلق ظروف مواتية للتنمية الزراعية من خلال عدد كبير من صغار الملاك.

أسئلة التقويم الذاتي على الفصل السابع:

١-هناك عدد من الأسس التي يقوم عليها المنهج الإسلامي في التنمية. عدد هذه الأسس، ثم تخير ثلاث منها وتكلم عنهم بالتفصيل.

٢-تعد التنمية الاقتصادية في الإسلام عملية حتمية، حيث تعتبر ضمن تعليمات التوجيه الثابتة التي لا مجال لتغييرها بحسب الأزمنة أو الاجتهاد. اشرح ذلك.

٣-هناك مواصفات خاصة لعملية التنمية الاقتصادية في الإسلام. اشرح ذلك باختصار.

٤-هل هناك مستوى التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقه في الإسلام.

٥-عرف التخطيط الاقتصادي في الإسلام، موضحا هل يعتمد التخطيط في الإسلام على المبادئ الفردية أم على الدولة؟

٦-تتعدد طرق التمويل اللازمة للتخطيط الاقتصادي في الإسلام. وضح ذلك مع الشرح.

٧-ما هي معايير النمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي؟ مع شرح متطلبات هذا النمو.

الفصل الثامن

المستجدات العالمية والإقليمية للاقتصاد القومى التحديات والمواجهة

الهدف من هذا الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تبصير القارئ بما يلى:

١-أهم المتغيرات والتحديات التى تواجه الاقتصاد القومى المصرى.

٢-العولمة وتأثيراتها الثقافية والسياسية والسلوكية والاقتصادية.

٣-دور الشركات متعدية الجنسية فى تنظيم النشاط الاقتصادى العالمى.

٤-منظمة التجارة العالمية والمبادئ الأساسية التى تقوم عليها.

٥-المشكلة السكانية كأكبر تحدى لعملية التنمية الاقتصادية.

٦-أبعاد المشكلة السكانية.

٧-دور نظم المعلومات والتكنولوجيا المرئية فى عملية التنمية.

٨-مشكلة البطالة والنمو الاقتصادى.

٩-النمو الاقتصادى والتوجه التصديرى.

١٠- الصادرات المصرية والمرض الهولندى.

الفصل الثامن

المستجدات العالمية والإقليمية للاقتصاد القومى

التحديات والمواجهة

مقدمة :

أقبل القرن الحادى والعشرون بمتغيرات وتحديات كثيرة ، ورغم أن أى متغيرات تتضمن فرصا وقيودا ، إلا أن المتغيرات والتحديات المعاصرة حملت إلينا قيودا وتهديدات وتحديات أكثر مما حملت إلينا من فرص ، كما أن هذه المتغيرات على اختلاف جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية أسفرت عن طفرة واسعة لنظم الإدارة والإنتاج فى منظمات الأعمال في الدول المتقدمة عنها في مثيلاتها فى الدول النامية ، وباتت الفجوة واسعة بين القدرات والميزات التنافسية لمنظماتهم ومنتجاتهم وبين منظماتنا ومنتجاتنا .

ليس هذا فحسب ، بل إن المتغيرات السياسية والاقتصادية إلي جانب العولمة أفرزت منظمة التجارة العالمية التى انبثقت عن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات GATT) والتى تضمنت : اتفاقية حقوق الملكية الفنية والفكرية ، التى قننت حماية المبتكرات التكنولوجية وجرمت نقلها بطرق غير مشروعة ، ورفعت من تكلفة الحصول عليها ، وباتت معالجة آثار هذه المتغيرات والتحديات تمثل تحديا من أكبر التحديات التى واجهت الإدارة المصرية والعربية .

أهم المتغيرات والتحديات الحالية :

شهدت العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ظواهر عديدة تكونت بفعل تطورات سريعة سبقتها ، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظواهر خلال العقدين أو العقود الثلاث الأولى من القرن الحادي والعشرين حتى

تتبلور فى صورتها النهائية . ومن أهم هذه المتغيرات مايلى :

أحادية النظام العالمى :

أدي انهيار ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتي إلى إنهيار التوازن الدولى الذي كان سائدا خلال القرن العشرين بين القطبين الاشتراكى والرأسمالى ، وصار العالم عالما ذا قطب واحد يفرض إرادته دون منازع ، وتراجعت احتمالات الحروب العالمية الكبرى ، وحلت محلها الحروب الاقتصادية أو التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، ورغم ذلك فإن الظاهر حتى الآن هو نوع من الهيمنة شبه المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى .

وقد ساهم الصمود السياسى للنموذج الرأسمالى فى الترويج لمفرداته: حرية السوق ، المستثمر الخاص والأجنبي ، الملكية الخاصة ، حرية التجارة، آليات السوق ، بما أوجب على معظم البلدان عموما والنامية منها بشكل خاص تعديل هياكلها الاقتصادية لتلائم مفردات النموذج الرأسمالى .

العولمة :

أهم ما يتسم به عالم اليوم هو التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، وأصبح الحديث عن اقتصاد كوكبي أو كونى تتم فيه العلاقات الاقتصادية بحرية شديدة أمرا معتادا ، بل وحديثا للساعة . ونورد فيما يلى بعض الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة .

فضى جانب الاتصالات والإعلام : أصبحت إمكانية الاتصال تليفونيا بأى مكان بالعالم دون تدخل من أى إنسان ميسورة المنال ، كما أمكن بسهولة نقل النصوص المكتوبة بالفاكس ، فضلا عن متابعة الأحداث العالمية في التو واللحظة عن طريق البث التليفزيوني الفضائى .

وفي جانب السلوك ، إنتقال سلوك المجتمع الأوربي والأمريكي إلي كافة المجتمعات الأخري ، فالكل يأكل البيتزا والماكدونالدز ، ويشرب الكوكاكولا والبيبسى ، ويلبس الجينز والتيشيرت .

وفى جانب الثقافة ، أدى تنميط السلوك البشرى على امتداد الكرة الأرضية إلى التنميط الثقافى حيث يتم نقل الكثير من ثقافات وقيم المجتمعات الغربية إلى باقى المجتمعات . والجدير بالذكر أن هذا النقل فى اتجاه واحد فى معظم الحالات . وما يضاعف من خطورة هذا الجانب هو الإرتباط الوثيق بين جانبى العولمة الاقتصادى والثقافي ، ذلك الإرتباط الخطير الذي يعنى أن من يمتلك مقومات وتكلفة عناصر الإنفاق هو الجانب الذي يستطيع بسهولة ويسر أن يفرض ثقافته علي الجانب الآخر ، والذي ربما يؤدي به حاله إلي العجز حتى عن وقاية نفسه من تأثيرات هذه الثقافة، حيث يتم -هو تأثير ثقافة الفقير واستبدالها بما لا يتناسب مع مكوناته وأصوله الثقافية والحضارية ، وفى هذا إزالة للثقافة والهوية .

وفى جانب الاقتصاد ، ما نقرأ عنه ونسمعه يوميا عن عمليات التحرر الاقتصادى والاندماج بين شركات كبرى ، فضلا عن الاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية ، وانفصال دورة المال إلى حد كبير عن كل من دورة الإنتاج ودورة التجارة على الصعيد الدولى ، والانفتاح على العالم ، وتمجيد قوى السوق دون الحاجة إلى التدخل الشديد من جانب الحكومات ، والخصخصة ، والتخلص من كثير من العاملين فى الحكومة والعمالة المكتبية فيما يعرف بتصغير الحجم Down Sizing .

ولعل ما يطرح على الساحة الآن هو الشركات العملاقة والتي يطلق عليها الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations التي تتعدي القوميات ، والتي أصبحت المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا ، وتعتبر هذه الشركات وسيلة أساسية لتدعيم الاستثمار فى أى قطر تدخله . ويمكن تحديد أهم سمات الشركات متعدية

الجنسيات فى الآتى :

الضخامة : تتسم الشركات متعدية الجنسيات بضخامة الحجم ، والحجم المقصود هنا ليس هو حجم العمالة ، أو مقدار رأس المال ، أو حجم المبيعات ، بل هو رقم المبيعات Sales Figure أو رقم الأعمال أو حجم الإيرادات . لذلك فإن ترتيب الشركات متعدية الجنسية كما أوردتها مجلة فورشن (Fortune) يعتمد على مقياس حجم الإيرادات Revenues ، وطبقا لتقدير المجلة لعام ١٩٩٧ فقد جاءت شركة جنرال موتورز الأولى بين خمسمائة شركة بإجمالى إيرادات ١٧٨.٢ مليار دولار (يعادل مرتين وثلث الناتج المحلى الإجمالى لمصر) وحققت أصغر شركة فى المجموعة ٨.٩ مليار دولار وهى شركة سن . كما يبلغ حجم العمليات النقدية والمالية اليومية بالخارج [illegible] مليار دولار .

تنوع الأنشطة : تتعدد منتجات الشركات متعدية الجنسيات وذلك بتعدد أنشطتها وتنوعها ، والدافع الأساسى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسائر ، وهو ما وصفه البعض بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط Economic of Scope محل وفورات الحجم Economics of Scale ، ويفسر هذا التنوع أن الشركة متعدية الجنسيات لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ومن أمثلة ذلك التنوع أن الشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT مثلا تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى معظم بلدان العالم .

التخصص فى إنتاج مكونات السلع : تفرض الشركات متعدية الجنسيات التخصص فى إنتاج مكونات السلع ، ثم تنشئ وحدات تجميع ، وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعدية الجنسية ، وإما شركات أصغر حجما تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل تصريف المنتجات . وبهذا يمكن

للشركة متعدية الجنسيات بطريق التعاقد من الباطن Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير جدا من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها .

وأوضح مثال على إنتشار التخصص فى إنتاج المكونات هو حالة الطائرة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار عديدة . وعلى مستوى أقل تحصل صناعة السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة ، وهذا ما يعرف فى الولايات المتحدة بـ Qut Sourcing . وكذلك ما أعلنته شركة BMW للسيارات من أن أحدث طراز أنتجته تم استيراد مكوناته من أقطار متعددة ، وهنا يثار موضوع شهادة المنشأ ، ونعنى بالمنشأ البلد الذي يحقق أعلى نسبة من القيمة المضافة على أرضه .

الانتشار الجغرافى والإدارة فى ظل ثورة المعلومات والاتصال : تنتشر الشركات متعدية الجنسيات فى عدد من الأقطار ، مثال ذلك شركة ABB التي تكونت من إندماج شركة ASEA السويدية وشركة Brown السويدية فضلا عن ٦٠ شركة أخرى تنتشر فى ١٣٠ دولة من بلدان العالم الثالث و ٤١ شركة فى بلدان شرق أوربا . ولنا أن نتصور هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة العون فيما أبدعته الثورة العلمية فى مجال المعلومات والاتصالات . وكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التى استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات والتمويل من داخل السوق ما أمكن ، وتصل المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة أولا بأول للإدارة العليا عبر شبكات الاتصالات الفضائية .

الاعتماد على المدخرات العالمية : تسعى الشركة المتعدية الجنسية لتوفير استثماراتها من مدخرات السوق العالمية حيث تطرح الشركة المتعدية الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية الكبرى في العالم كبورصة طوكيو

ونيويورك ولندن وباريس وزيورخ فضلا عن الأسواق الواعدة مثل سوق هونج كونج وسنغافورة . كما تعتمد تلك الشركات فى توفير استثماراتها على الاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات . وعليه فليس مستغربا أن نجد أن بنكا ألمانيا يوفر قرضا لشركة متعدية الجنسية مقرها طوكيو لتشترى شركة أمريكية المقر . لاحظ فى هذا المثال (وهو قريب من الواقع إلى حد كبير ، أن الشركات متعدية الجنسية تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية ، رغم أن سكانها لا يزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم . ومن القواعد الأساسية فى الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصي ما يمكن من التمويل اللازم لها ، سواء بطرح أسهم فى السوق المالية المحلية أو الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى .

تعبئة الكفاءات : لا تفضل الشركة متعدية الجنسية مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتي فى أعلى المستويات التنفيذية ، فشركة ABB ينتمي أعضاء مجلس إدارتها الثمانية إلى خمسة جنسيات ، فلا تفضيل للسويديين أو السويسريين ، وإنما للكفاءة فى الأداء .

إن النمط السائد فى الشركات متعدية الجنسيات هو الاستفادة من الكادر المحلي ، فكل شركة تابعة تعمل على إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية Brain Drain .

وهكذا تستورد الشركات متعدية الجنسيات خبراء الدول الأخرى وذلك من خلال اجتذابهم من شركات أخرى فيسكا يعرف بعملية اصطياد الرؤوس Head Hunting .

بعد كل ذلك لم يعد غريبا على المرء أن يستورد سلعة من الولايات

المتحدة تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة في اليابان ، أو يشترى منسوجات من فرنسا ظنا أنها فرنسية الصنع ويجد أنها صنعت فى إندونيسيا حيث مقر الشركة الرسمى فى فرنسا ، وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلي المصنع فى إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني فيما يعرف بالإنتاج عن بعد Tele Production . كل ذلك يوضح بجلاء سيطرة الشركات متعدية الجنسية على المعاملات الاقتصادية الدولية .

منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation (W.T.O)

كانت البداية عام ١٩٤٧ عندما إنشئت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) GATT بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحرير التجارة الدولية والتغلب على ما خلفته الحرب من مشاكل واجهت العالم كله .

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد أسفرت منذ إنشائها على سبع دورات (جولات) للمفاوضات التجارية بين البلدان الأعضاء ، إلا أن الواقع العملى والفعلي للاقتصاد العالمى قد شهد مرحلة من الاضطرابات الشديدة اعتبارا من نهاية عقد الستينات تمثل فى إنهيار نظام بريتن وودز لأسعار الصرف الثابتة عام ١٩٧١ عندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها غير قادرة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت ، فقامت بإيقاف التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١ ، ومن ثم تم الأخذ بنظام أسعار الصرف الحرة (العائمة) ، واقترن ذلك بارتفاع غير مسبوق فى أسعار الطاقة (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) والتقلبات الشديدة التى شهدتها العملات الرئيسية فى العالم : الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى ، وإنعكس ذلك على الاقتصاد العالمى فشهدت معظم البلدان الصناعية والنامية موجة كساد تضخمى صاحبها إختلالات شديدة فى موازين المدفوعات الدولية .

هذا الواقع الفعلي لم يعد صالحا ليكون أرضية خصبة لمزيد من تحرير التجارة العالمية ، بل على النقيض تماما فقد أدت ظروف الكساد التضخمى إلى ردود أفعال شديدة من جانب معظم البلدان ، فقد انتشرت موجات من الحماية الجمركية فى البلدان الصناعية خاصة أمريكا والاتحاد الأوربى عرفت باسم الحمائية الجديدة New Protection والتى لجأت إلى أساليب حمائية لم تكن معروفة من قبل فى سبيل حماية الصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية .

وقد لعب ظهور القوة الاقتصادية فى شرق آسيا (اليابان وكوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) دورا هاما فى ظهور حقبة الحمائية الجديدة ، حيث تمكنت هذه الدول من غزو أسواق البلاد الصناعية التقليدية على النحو الذي أحدث إختلالات حادة فى عدد كبير من الصناعات سواء التقليدية أو الحديثة ، ولم تستطع الولايات المتحدة وأوربا الغربية أن تواجه هذه القوة الاقتصادية الصاعدة إلا بابتكار أساليب حمائية جديدة تعد فى الصميم انتهاكا صريحا لاتفاقية الجات ، وتبع ذلك انتهاكات عديدة لأحكام اتفاقية الجات وتعددت المنازعات بين البلاد الأعضاء ، الأمر الذى غلف الأجواء العامة بغيوم كثيفة وانتشرت روائح حروب تجارية فيما بين البلاد الصناعية الرئيسية ، الأمر الذى استدعى معه الدعوة إلى الدخول فى مفاوضات متعددة حفاظا على الاتفاقية العامة ورغبة فى التخفيف من هذه المشكلات التى بدأت تظهر علي سطح العلاقات الاقتصادية الدولية .

من هنا ظهرت الدعوة إلى عقد جولة أورجواى ، من أجل محاولة وضع قواعد جديدة تحكم النظام التجارى العالمى فى ظل متغيرات جديدة لم تشهدها أيا من الدورات السبع السابقة لاتفاقية الجات (جولة جنيف ١٩٤٧ ، جولة أنسى بفرنسا ١٩٤٩ ، جولة توركى بانجلترا ١٩٥١ ، جولة جنيف ١٩٥٥ ، جولة ديلون ١٩٦٢ ، جولة كيندى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، جولة طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩) ، ويكفى للتدليل علي أن هذه

الجولة تختلف عن سابقتها أن نوضح أن جولة أورجواى يجب قبولها ككل أو رفضها ككل (صفقة واحدة) ، بمعنى أنه لا توجد مجالات للتعديل أو التغيير فى نصوصها .

ما يهمنا من العرض السابق هو ما أسفرت عنه جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف من تعديلات للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٤٧) من أجل مزيد من تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات GATS وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التى بدأت أعمالها في يناير ١٩٩٥ (مع منح الدول النامية مهلة ١٠ سنوات تنتهي فى ٢٠٠٥) - جري تخفيض للرسوم الجمركية بموجب اتفاقية أورجوتاى بمقدار ٣٦٪ ينفذ على ٦ سنوات اعتبارا من ١٩٩٥ للبلدان الصناعية و ١٠ سنوات للبلدان النامية ، وذلك فى السلع الصناعية، بينما يشمل التحرير ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪ فقط فى السلع الزراعية - هو توضيح ما يشاع خطأ عن أن منظمة التجارة العالمية إنما أنشئت لخدمة مصالح الدول الصناعية والشركات متعدية الجنسيات وعلى حساب البلدان النامية . ورغم أن هذا هو ما يشاع إلا أن الحقيقة غير ذلك . إن منظمة التجارة العالمية تهتم بالبلدان النامية بدرجة لا تقل عن اهتمامها بالبلدان المتقدمة ، يتضح هذا إذا علمنا أن **مبادئ منظمة التجارة العالمية تقوم على :**

أ - عدم التمييز بين الدول المختلفة فى التجارة الدولية ، وإن كان ثمة تمييز فهو لصالح البلدان النامية .

ب - وضع قواعد السلوك والانضباط فى العلاقات التجارية الدولية وفرض جزاءات على من يخرج عن تلك القواعد .

ج - تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية ، هذا بخلاف سريان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ومما ينبغي توضيحه هنا هو ما سبق أن ذكرناه من قبل عند الإشارة إلى الفرق بين جات ١٩٤٧ وجات ١٩٩٤ (أورجواى) من أنه ليس من حق الدول الموقعة على الاتفاقية أن تختار من هذه الاتفاقية وتفريعاتها ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها فهى تؤخذ ككل أو ترفض ككل ، بعكس ما كان سائدا فى جات ١٩٤٧ . وبديهى أن الأهمية النسبية لتلك الاتفاقيات تتفاوت من دولة لأخرى تبعا لظروفها الخاصة . فاتفاقية الزراعة ستكون أكثر أهمية للبلدان المصدرة للسلع الزراعية وكذلك للبلدان المستوردة لها ، ولكنها ليست ذات أهمية بالنسبة لدول أخرى مثل هونجكونج وسنغافورة . واتفاقية المنسوجات والملابس ستكون مهمة لدول كمصر وسوريا وتايلاند ولكنها ستكون أقل أهمية لدول مثل الكويت وقطر . معنى ذلك أن ما تحصل عليه دولة من مزايا من جراء عضويتها فى منظمة التجارة الدولية يتوقف بصفة أساسية على أحكام الاتفاقيات التى تعنيها بالنظر إلى هيكل تجارتها الخارجية .

ولما كانت اتفاقية أورجواى لا تخرج عن كونها مصدر للحقوق والالتزامات ، فإن قبول أو رفض أى دولة الانضمام إليها إنما يتم بناء على تقديرها لما تحصل عليه من مزايا أو مساوئ . هذا بخلاف ما ورد فى الاتفاقية من إستثناءات على الإلتزامات الناشئة خاصة بالنسبة للبلدان النامية والأقل نموا دون غيرها من البلدان الأعضاء .

تحرير التجارة والشفافية :

لاشك أن الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو إضفاء مزيد من التحرير فى المعاملات التجارية بين الدول . وتصور البعض أن التحرير يعنى إلغاء كافة القيود التى ترد على التجارة الدولية سواء كانت فى صورة قيود جمركية أو فى صورة قيود كمية (حصص استيراد وتصدير) ، وهذا التصور خاطئ لأنه على هذا النحو يضع البلدان النامية فى معركة خاسرة من البلدان المتقدمة .

لقد فرقت الجات بين نوعين من القيود التى ترد على المعاملات التجارية الدولية : القيود الجمركية من ناحية ، والقيود الكمية من ناحية أخرى . ولقد حظرت الجات إستخدام القيود الكمية إلا فى حالات استثنائية كحدوث عجز جسيم فى ميزان المدفوعات وسمحت للبلدان النامية أن تستخدم سلاح الرسوم الجمركية على الواردات (مبدأ الشفافية) بشرط واحد هو الربط Binding والذي يعنى أن تلتزم الدولة المعنية بعدم رفع الرسوم الجمركية علي سلعة ما عن حد معين هو الحد الذي ورد في الجدول الخاص الذي قدمته كل دولة للمنظمة (والذى عرف بجدول الالتزامات Schedule of Concessions) والذي بينت فيه كل الرسوم الجمركية المربوطة وحدود الربط .

مثلا يمكن لدولة كمصر أن تطلب من كل الدول التى تستورد منها مصر أن تربط الرسوم الجمركية على صادرات مصر إليهم فى حدود مبلغ أو نسبة معينة ولتكن ١٥٪ مثلا ، مقابل عرض Offer من مصر أن تربط الرسوم الجمركية على وارداتها منهم مقابل ٢٠٪ مثلا .

إذن فالعملية لا تخرج عن كونها مفاوضات بين الأطراف المتعددة فيما بين طلب وعرض ، ومتى تم الاتفاق أصبحت مصر والدول الأخرى مرتبطة Binding بجدول الإلتزامات الذى تم الإتفاق عليه ، ويندرج تحت هذا الإتفاق مباشرة بين سائر الأعضاء وليس بين الطرفين فقط ، وذلك إعمالا لشرط الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation والذي ينص على عدم التمييز ، بمعنى أن يكون نفاذ البلدان النامية إلى أسواق التصدير على قدم المساواة مع البلاد الأخرى المصدرة للسوق نفسها .

الإغراق Dumping :

يقصد بالإغراق بيع السلع الأجنبية فى البلد المستورد بسعر أقل من الذي تباع به فى بلد التصدير ، وبشرط أن يؤدى ذلك إلى إلحاق ضرر

ملموس للصناعة المحلية . ولابد من إثبات أن الإغراق هو الذي أدى إلى هذا الضرر وليس أى سبب آخر محلي (كساد ، إنخفاض مبيعات ، أو غير ذلك من أسباب) . .

والإغراق بهذا الشكل يعتبر طريقا غير مشروع للمنافسة غير المتكافئة بين الدول ، وأيا كان الهدف من وراء بيع السلع بأقل من أسعارها فى بلد التصدير (القضاء على صناعة منافسة فى دولة ما ، أو تصريف فائض إنتاج كبير بأى سعر) فإنه لابد وأن يحدث ذلك ضررا بالصناعة المحلية حتى تسمى الحالة إغراقا ، وعلى المتضرر إثبات ذلك . فإذا أثبته يكون من حق البلد المتضرر فرض رسوم جمركية مضادة للإغراق - Anti Dumping معادلة للفرق بين سعر البيع في بلد التصدير وسعر البيع فى بلد الاستيراد .

الملكية الفكرية :

تمكنت جولة أورجواى من تحقيق تقدم ليس فى مجال خفض الرسوم الجمركية ، وإلغاء القيود الكمية فحسب ، بل بالتوقيع على اتفاقية خاصة بالملكية الفكرية . . .

لقد وضعت اتفاقية الملكية الفكرية تحديا جديدا أمام الصناعة المصرية ، فقد نصت هذه الاتفاقية على حماية كل من المنتج النهائى وطريقة الصنع ، ولمدة زمنية قدرها عشرون عاما ، كذلك قدمت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية لكافة أنواع براءات الاختراع سواء تلك التي تتعلق بعملية التصنيع Process أو تلك المتعلقة بالمنتج النهائى Products وبكافة حقوق التكنولوجيا والمعرفة الفنية ، طالما أن الاختراع مسجل كاختراع جديد وقابل للتطبيق والاستغلال صناعيا وتجاريا . وقد ألزمت جولة أورجواى الدولة الموقعة عليها بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق .

اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية :

إذا كان الإغراق سلوك تلجأ إليه المشروعات الخاصة للحصول علي ميزة تنافسية غير عادلة فى أسواق التصدير ، فإن الدعم هو عمل تقوم به الحكومة أو الهيئات العامة حتي تتمكن من البيع فى سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من السعر الذي كان يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم . وفى هذه الحالة يكون للدولة المستوردة الحق في فرض ضريبة مضادة للدعم Countervailing Duty بشرط توافر شروط موضوعية تثبت أن الدعم قد عاد بالضرر علي هذه الدولة . هذا ولم تكتف جولة أورجواى بذلك ، بل تجاوزته إلى وضع قواعد السلوك والانضباط التى تلتزم بها الدولة الداعمة .

هذا وقد فرقت اتفاقية الدعم بين ثلاثة أنواع من الدعم هى :

أ - الدعم المحظور تماما Prohibited Subsidies : وهو الدعم الذي تمنحه الدولة لسلعة تصدرها للخارج ، أو يكون لسلعة منتجة محليا للإحلال محل الواردات ، ويكون الدعم متوقفا على نسبة المكون المحلى . وسواء كان الدعم لسلعة تصديرية أم سلعة تحل محل الواردات ، فإن الاتفاقية تعطي للدولة الشاكية الحق فى إتخاذ إجراءات مضادة للدعم ، وقد يستوجب هذا النوع من الدعم إتخاذ إجراءات تعويضية من جانب الدول المتضررة في شكل رسوم تعويضية .

ب - الدعم المشروط Actionable Subsidies : وهو الدعم الذي يترتب عليه ضرر ملموس بالصناعة المحلية لدولة أخرى أو ضياع منفعة كانت الدولة الشاكية تتوقع الحصول عليها . مثال ذلك أن تلتزم الدولة الداعمة فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية بربط الرسوم الجمركية على سلعة الإطارات مثلا التى تستوردها عند ٢٠٪ بعد أن كانت ٣٠٪ ، ثم تقوم هذه الدولة بمنح دعم لمنتجي السلع المنافسة لهذه السلعة فى مصر

(الإطارات المصرية) فى حدود ٢٥٪ وبذلك تلغى مصر أثر الربط عن طريق الدعم . هنا يجب وقف هذا الدعم ، وألا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة آثار هذا الدعم .

ج - الدعم المباح Non-Actionable Subsidies ، وهو الدعم الذى لا يستوجب إتخاذ إجراءات تعويضية ، لأنه لا ينصب على سلعة أو صناعة معينة ، ومن أمثلته الدعم الناشئ عن قيام الدولة بإنشاء طرق أو بناء محطة كهرباء ، مما يعود بالفائدة على صناعات وأنشطة اقتصادية مختلفة ، ويدخل ضمن باب الدعم المسموح به المساعدات التى تقدم للأبحاث الصناعية ، وتلك التى تقدم لمناطق تحتاج إلى تطوير أو المحافظة على البيئة .

هذا ، ويمنح اتفاق الدعم للبلدان النامية والأقل نموا والتى لا يصل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي إلى ١٠٠٠ دولار سنويا إستثناءات فى هذا الشأن ، بحيث يمكن لهذه الدول أن تدعم صادراتها أو صناعتها المحلية المتنافسة مع الواردات دون أن يكون للدول الأخرى الحق فى إجراءات مضادة للدعم .

اتفاقية الحماية ضد الزيادة غير المبررة للواردات :

أتاحت الاتفاقية العامة للبلدان ، التي يودى التدفق الكبير والمفاجئ للواردات إليها من سلعة معينة إلى ضرر جسيم أو تهديد للصناعة المحلية المماثلة ، أن تتخذ إجراءات وقائية - بشرط إثبات حدوث ضرر جسيم أو إثبات علاقة السببية بين تضخم الواردات والضرر الجسيم - كفرض ضريبة جمركية مضادة مثلا (فى هذه الحالة يمكن للدولة المتضررة أن تفرض قيودا كمية على الواردات من السلعة محل الشكوى على ألا تكون الحصة المسموح بها من السلعة أقل من متوسط الواردات خلال ثلاث سنوات سابقة عادية) ، وتلتزم الدولة التى استخدمت الإجراءات الوقائية بتعويض

دولة التصدير عما أصابها نتيجة جرم لم تقترفه .

ونلاحظ هنا أن الدولة المصدرة لم ترتكب أى مخالفة ، فالزيادة فى الصادرات قد تكون ناتجة عن زيادة كبيرة فى طاقتها الإنتاجية ، أو باتباعها خطط تصديرية أكثر كفاءة ، ولكنها لم تستخدم الإغراق ، أو الدعم كوسيلة لزيادة صادراتها ، وكذلك تلتزم الدولة التى استخدمت الشرط الوقائى ضدها بتعويضها عما حاق بها من آثار سلبية كما أشرنا أعلاه .

قصدنا من العرض السابق توضيح نقاط هامة تتعلق باتفاقية الجات وخاصة الجولة الأخيرة والثامنة (جولة أورجواي) لنؤكد بأن هذه الاتفاقية وفى ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية قد فتحت أمام البلدان النامية الفرص العديدة لزيادة صادراتها إلى الأسواق الصناعية المتقدمة ، فعلى الرغم من أن الجات لا تفرض إلتزاما على أعضائها بتخفيض الضرائب الجمركية إلا أن هذه الدورات أسفرت عن تخفيضات كبيرة بدافع المصلحة المتبادلة ، وترتب على ذلك تحرير أسواق البلاد المتقدمة أمام صادرات البلدان النامية ، كما أن الدول المتقدمة الصناعية التزمت بالتمسك بقواعد الانضباط والسلوك عند تعاملها مع البلدان النامية ، فضلا عن إلغاء القيود الكمية بشكل يكاد يكون نهائيا .

ومع ذلك فإن الصورة ليست وردية تماما ، فالدول الصناعية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة أصرت على وضع حد للركوب المجانى للدول النامية ، حيث كان يطلق على البلاد النامية وصف الراكبون مجانا Free Riders ، وهنا يتطلب الأمر من البلدان النامية أن تقوم بدورها فى عملية التنمية والتقدم فى ظل بيئة عالمية أكثر تحررا .

ولذلك فليس الهدف مما سبق عرضه أن تعمد البلدان النامية إلى الاسترخاء وتسعى للاستفادة من الاستثناءات التى قررتها الاتفاقية ، بل

عليها أن ترفع درجة الاستعداد لمواجهة المنافسة التى سوف تشتد سواء فى داخلها أو فى الأسواق الدولية ، وعليه ، فعلى هذه البلدان أن تزيد إنتاجية العمل بها ، وترفع كفاءة الاستثمارات ، وتحسن من جودة المنتجات، مع إتقان مهارات التسويق والتفاوض ، وتقتحم مجالات جديدة واعدة بما يخلق لهذه الدول ميزة تنافسية ترفع من معدلات النمو الاقتصادى بها .

وأخيرا نود الإشارة إلى أنه بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO (بدأت أعمالها فى يناير ١٩٩٥) يكون قد اكتمل مثلث إدارة العالم بأضلاعه الثلاث : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية .

التحريرية والحمائية :

على الرغم من أن إنشاء منظمة التجارة العالمية قد أدى إلى زيادة درجات التحرير فى المعاملات التجارية بين الدول بالقياس لما كان عليه الحال قبل ذلك ، إلا ن الملاحظ من جهة أخرى أن هناك إتجاها يتزايد نحو الحمائية عن طريق تكوين التجمعات التجارية الإقليمية ، والجات تبيح إقامة مثل هذه التجمعات كالمناطق التجارية الحرة والاتحادات الجمركية ، طبقا للمادة (٢٤) منها .

لقد تزايد عدد التنظيمات الإقليمية فى العالم بمعدلات متزايدة ، وأكثر هذه التكتلات الإقليمية نجاحا هو ما كان بين الدول الصناعية مثل : الإتحاد الأوربى الذى أعلن فى عام ١٩٩٣ كتطور للسوق الأوربية المشتركة (١٩٥٩) ، والسوق الأمريكية الشمالية NAFTA والتى تضم كندا ، والمكسيك ، والولايات المتحدة الأمريكية (انضمت شيلى مؤخرا لعضويته) فى سوق واحد كبير تضم ٣٦٠ مليون نسمة تقريبا ، ويبدو ثقل هذا التكتل فى ضوء أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية

وكندا عضوان كبيران فى مجموعة السبع الكبار (وهى الدول الصناعية المتقدمة : اليابان ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، ألمانيا) . ثم تكتل جنوب شرق آسيا ASEAN الذي يضم عددا من الدول الصناعية الجديدة فى آسيا مثل سنغافورة ، وماليزيا ، وإندونيسيا ، وتايلاند ، والفلبين ، وبروناى . ثم منتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى APEC (دول آسيا والمحيط الهادى) الذي يضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية في العالم (أمريكا ، اليابن ، الصين) بالإضافة إلى نمور آسيا (هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، إندونيسيا) ومعهم استراليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية ، ويهدف هذا المنتدى إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دوله بحلول عام ٢٠١٠ ، ثم سوق الميركوسور MIRCOSOR (وتعنى باللغة الأسبانية سوق مشتركة للكتلة الجنوبية) الذي يضم عدة دول فى قارة أمريكا اللاتينية وتضم هذه السوق حوالى ٢٠٠٠ مليون نسمة بإجمالى ناتج محلى قيمته ٧٠٠ بليون دولار . ومن أهم هذه الدول البرازيل ، والأرجنتين ، وأورجواى ، وبارجواى .

وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء عدد من مناطق التجارة الحرة تعزيزا لمصالحها التجارية ، فاتجهت إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع كل من : إسرائيل ، ودول الكاريبى ، الميركوسور . ولم تقف أوربا مكتوفة الأيدى بل سعت إلي منطقة اشرق الأوسط لتقيم مع أهم دول المنطقة اتفاقا للشراكة الأوربية / المتوسطية ، فضلا عن إقامة منطقة حرة بين الإتحاد الأوربى ودول الميركوسور .

إذن تتنازع التجارة الدولية قوتان : التحريرية والحمائية ، ويجب على البلدان النامية أن تتعامل مع هاتين القوتين بما يعظم استفادتها من التعامل التجارى الدولى :

أ - عليها أن تنمى قدراتها الذاتية وقدراتها التنافسية للاستفادة

من إنفتاح الأسواق وفرص النفاذ المتاحة لها .

ب - وعليها أيضا أن تستفيد من فرص الدعم والحماية من خلال تكوين التجمعات والتكتلات الإقليمية من أجل : الدخول إلى السوق العالمي وهي في منافسة متكافئة إلى حد ما مع الكيانات الضخمة .

يبقى السؤال المطلق وهو: إذا كان هذا هو حال الدول الصناعية المتقدمة فما بالنا نحن الدول العربية ؟ خاصة وأن خيار التعاون العربي كتعاون إقليمي له كل فرص النجاح مازال قيد البحث والدراسة !!

وهنا في حد ذاته يمثل أدق أبعاد التحدي أو هو التحدي الحقيقي .

٤ - تحدي السكان وتنمية الموارد :

تعد المشكلة السكانية من أكبر المشكلات التي تمثل تحديا للاقتصاد القومي المصري .....

ومن غير الممكن إغفال العنصر البشري عند إجراء تقييم شامل للاقتصاد القومي ، فالعنصر البشري هو المستهلك وهو المنتج في آن واحد ، ورصيده بينهما هو الذي يحدد إلى أين يتجه مسار الاقتصاد . فإذا تفوق العنصر البشري كمستهلك على دوره كمنتج أدى ذلك إلى الركود والتدهور، بينما إذا تفوق العنصر البشري كمنتج على دوره كمستهلك؛ فإنه يعد دافعا للنمو والتقدم .

وإذا كان التفجير السكاني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري ، فإننا يجب أن نوضح وجهة النظر القائلة : بأن السلوك السكاني ما هو إلا دالة في أوضاع النمو ، ومن هنا يكون تواضع انجازات التنمية في مصر من سبب المشكلة السكانية ، وأن هذه المشكلة (من منظورها كأعداد بشرية كبيرة) يحلها تلقائيا النمو الاقتصادي ، فكيف نقبل منطقيا أن يلام معدل النمو السكاني لأنه إرتفع عن ٢٪

قليلا، ولا يلام معدل النمو الاقتصادي لأنه لم يصل إلى ٦٪ (الصناعة وعوائق الاستثمار الصناعي في مصر ، وزارة الصناعة ، يناير ١٩٩٨) .

ومهما يكن الأمر ، فإننا يجب أن نكف عن تعليق عشرات مشكلات مصر الاقتصادية على معدلات النمو السكاني ، بل يجب أن نتعامل مع السكان باعتبارهم الثروة الحقيقية لمصر ، وذلك بالنظر إلى عالة نصيب مصر من الثروات الطبيعية وخصوصا الأرض القابلة للزراعة والمياه والبترول والمواد الخام ، وأيضا ، وبالرغم مما تفرضه الزيادة السكانية المرتقبة من أعباء إضافية علاوة على عبء إعالة السكان الحاليين والارتفاع بمستوى إنتاجيتهم ومعيشتهم ، فإنه من الواجب نقل التركيز في السياسات من بُعد النمو السكاني إلى بعدي الخصائص السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان .

أبعاد المشكلة السكانية

بُعد النمو :

على الرغم من أن معدل النمو السنوي في عدد السكان قد شهد اتجاها تنازليا خلال السنوات العشر الماضية حيث هبط من حوالي ٢.٤٪ في أوائل التسعينات إلى حوالي ٢.١٪ مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومع أن هذا التطور يدعو إلى الارتياح والتفاؤل من جهة ، إلا أنه لا يستوجب الاسترخاء من جهة أخرى ، فمصر مازالت - رغم انخفاض معدل النمو السكاني بها - تزيد بحوالي مليون نسمة سنويا .

بُعد الخصائص السكانية :

يقصد ببعد الخصائص السكانية ، نوعية السكان ، وذلك بتحول المفهوم من البعد الكمي إلى البعد الكيفي ، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري بكل ما يتفرع عن هذه المسألة من مسائل خاصة بالخلاص من الأمية وتطوير التعليم ، وتوسيع نطاق الفئات السكانية المستفيدة منه ، والنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، إلى

جانب الإرتفاع بمستوى اشباع الحاجات الأساسية الأخرى وخاصة الصحة والسكن والغذاء والمياه والصرف الصحى وما إلى ذلك[١] .

وفى هذا المجال ، يكون من المناسب أن نربط بين اصطلاح " التنمية المتواصلة والسكان Sustainable Development " ، والفكرة الأساسية فى مفهوم التنمية المتواصلة هي أن يكون النمو الاقتصادى في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة ، وليس على حسابها ، بعبارة أخرى لا يجوز أن يؤدى النمو فى الوقت الحاضر إلي تحميل الأجيال المقبلة بأعباء أوضاع تحول دون تمتعها بثمرات النمو ..... فاصطلاح التنمية المتواصلة يؤكد علي حق الجيل الحالى فى الوفاء باحتياجات التنمية دون الاضرار بحق الأجيال المقبلة فى الوفاء باحتياجاتها ، أى أن المقصود بها هو تحقيق العدالة بين الأجيال ، فلا يكفى العمل على تحقيق العدالة فيما بين الناس فى الوقت الحاضر ، ولكن أيضا ينبغى توفير العدالة بين الجيل الحالى في مجموعة والأجيال المقبلة .

بُعد التوزيع الجغرافى (المكانى) :

لا يخفى على أحد أن توزيع السكان فى مصر غير متوازن ، فسكان مصر متمركزون فى مساحة محدودة لا تتعدى ٧٪ من مساحة مصر، في حين أن ما يقرب من ٩٣٪ من المساحة خالية .

كذلك يلاحظ أن أكثر من ربع سكان مصر يعيشون فى محافظات لم يولدوا بها ، وهذا يؤدى - بجانب البعد الأول - إلى إرتفاع الكثافة السكانية فى مصر ، لدرجة أنها وصلت فى القاهرة الكبري حوالى ثلاثة عشر ألف ونصف نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد ، وبلغت فى القاهرة فقط تسعة آلاف نسمة لكل كيلومتر مربع .

---

(١) ابراهيم العيسوى ، معهد التخطيط القومى ، مصر وتحديات المستقبل ، ص ٢٣ .

أيضا يلاحظ أن مصر جمعت بين معدل نمو سكانى مرتفع وكثافة سكانية مرتفعة ، على حين أن اليابان (١٢٥ مليون نسمة) تعاني فقط من إرتفاع الكثافة السكانية بها ، مع إنخفاض معدل النمو السكانى إلي ما يقرب ٠.٤٪ ، أما السعودية (١٦ مليون نسمة) فلديها معدل نمو سكاني مرتفع حوالى ٣.٥٪ ، بينما لا تعانى من إرتفاع الكثافة السكانية (تقرير البنك الدولى ١٩٩٩) .

تلعب الهجرة من الريف إلى الحضر (الحراك السكانى) دورا هاما فى إرتفاع الكثافة السكانية بمدن جمهورية مصر العربية ، لدرجة أننا أصبحنا أمام ظاهرة ترييف المدن بدلا من تمدين وتحضر الريف .

والتركيز على البعد المكاني فهو يعني تنمية رأس المال المكانى لمصر، وذلك بتوسيع الحيز المعمور من أرض مصر أساسا بالخروج من الدلتا والوادى المكدس بسكانه إلى الصحراء الفسيحة وتعمير مساحات شاسعة منها ، ونقل بضعة ملايين من سكان مصر للعيش والاستقرار فيها ، وليس فقط لانجاز مهام إنتاجية غير مرتبطة بنمط متكامل للمعيشة فى هذه المناطق . وقد سمعنا مؤخرا عن تصريحات رسمية بشأن زيادة الحيز المعمور من ٧٪ إلى ٢٤٪ من مساحة مصر . وهذا إتجاه محمود بلا شك، وان كنا لا نعلم شيئا عن وجود دراسات جادة ومشروعات محددة قابلة للتنفيذ وتتوافر لها مصادر التمويل . وتزداد أهمية الخروج إلى الصحراء مع تناقص احتمالات التخفيف من الضغط السكانى عن طريق الهجرة إلى الدول العربية التى تنخفض طاقاتها باستمرار علي استيعاب العمالة الوافدة ، كما تزداد أهمية هذا الأمر مع وصول العلاقة بين السكان والمكان إلى حد الانفجار فى الوادى والدلتا ، وبخاصة في التجمعات الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، فضلا عن التآكل المستمر فى الرقعة المنزرعة فى الريف تحت ضغط الاحتياجات المتزايدة لتوسع النشاط الاقتصادى وللاسكان فى الريف والمدن المجاورة ، وفى أى الأحوال ، فإن

زيادة الحيز المعمور يعني اضافة موارد جديدة للرصيد الحالى من موارد مصر ، وهو ما يساعد على فتح المزيد من فرص الانتاج والتوظف .

غير أن تصحيح معادلة السكان والمكان لن يتم على وجه رشيد ، إلا بإيلاء إهتمام أكبر لقضية تنمية الموارد . فاختلال المعادلة ليس مرجعه سرعة نمو السكان فحسب ، بل وبطء نمو الموارد الضرورية لاستيعابهم فى أنشطة إنتاجية وللوفاء باحتياجاتهم الانسانية . وهنا تبرز قضيتان : الأولى هي قضية التصنيع بمعناه الواسع الذي ينبغى أن يشمل طبقا للمفاهيم الحديثة صناعة الخدمات المتطورة . فمع ندرة الموارد الطبيعية لمصر ووفرة مواردها البشرية ، ينحصر الأمر فى خيارين : تصدير البشر أو تصدير منتجات يصنعها البشر . ولما كانت أبواب الهجرة آخذة في الانغلاق أمام المصريين وبخاصة فى دول الخليج العربية ، لا يتبقى أمام مصر سوى حسن الاستفادة من البشر فى زيادة الانتاج الصناعى للاستخدام المحلى وللتصدير ، حتى لو تطلب الأمر - وهو سوف يتطلب بالفعل الاعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج كما فعلت دول كثيرة غيرنا من قبل كاليابان وبعض دول شرق آسيا الفقيرة فى الموارد الطبيعية .

أما القضية الثانية المرتبطة بتنمية الموارد فهى قضية تطوير الريف والانطلاق على طريق التنمية الريفية المتكاملة . ومن الأركان الأساسية فى مثل هذه التنمية ، علاوة على محو الأمية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المياه النقية والصرف الصحى ، وتوسيع القاعدة الانتاجية للريف المصرى . وهذا يتطلب أمرين الأمر الأول هو تطوير الزراعة واحداث توسع رأسى فيها اعتمادا على منجزات العلم والتكنولوجيا ، مع تعديل التركيب المحصولى بعيدا عن البعثرة والتشتت فى كل اتجاه . والأمر الثانى هو تصنيع الريف ، وهو مجال واسع لخلق فرص عمل كثيرة من خلال نشر المشروعات الصناعية الصغيرة فى الريف .

البُعد الديني :

إننا نتطلع إلى مصر ذات المئة مليون نسمة ، ولكن بشرط أن يكونوا ذوي نوعية وجودة (إنتاجية) مرتفعة . فالكثرة العددية بجانب القوة الفكرية منعة .

هذا القول يؤكد عليه القرآن الكريم ، يقول تعالى في سورة الأنفال : { وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله } .

ويقول ﷺ : " المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير " .

ان تنظيم الأسرة (أو ما يسمى الآن بالصحة الإنجابية) يندرج تحت باب " تقييد المباح لمصلحة تقتضي تقييده) . إذن تنظيم الأسرة مباح ومطلوب ، أما تحديد النسل فحرام وغير مقبول .

لماذا إذن نصر على زيادة نسل معظمه ضعيف ؟ لماذا نستبدل الذي هو أدنى (الضعيف) بالذي هو خير (القوي) ؟

وحتى من يقولون أن تنظيم النسل مخالف للشريعة ، نقول لهم ان القاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار " ، و " الضرورات تبيح المحظورات " تنطبقا هنا .

فالطعام مباح وحلال ، ولكنه قد يحرم على مريض ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أوقف حد السرقة في عام المجاعة ، أوقف تطبيق عقوبة وردت بنص في القرآن الكريم .

إذن هل نسكت وننتظر حتى يكون المنع بالقوة ، وإذا وصلنا إلى هذه المرحلة فلن تكون القوة عيب .....

ان الاعتداء على العرض والمال والنفس هي نتيجة حتمية لفوضى الانفجار السكاني وهي من صميم حدود الله الواجبة الحماية .

ان برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة (خفض الخصوبة) سوف تفشل ما لم ترتبط ببرامج وسياسات قوية للتنمية ، فاستراتيجية التنمية التى تركز على رفاهية البشر سوف تؤدى تلقائيا إلى تناقص معدل نمو السكان ، إذا كان هذا ما يريده المواطن بالفعل .

لذا يجب علينا أن نعمل على تطوير جذرى وسريع للعنصر البشرى فى مصر ، ومن المعلوم أن عناصر مؤشر التنمية البشرية ثلاث هى : مستوى الدخل فى المتوسط، مستوى الصحة ، ومستوى التعليم. ومعنى ذلك أن إرتفاع مؤشر التنمية البشرية رهن بإرتفاع عناصره الثلاث .

وإذا كان سجل مصر فى هذا المؤشر منخفضا للغاية ، بما يجعل تخلف التنمية البشرية من أهم معوقات قدرة الاقتصاد القومى على الانطلاق ، فإنه يعنى أيضا أن لدي مصر - باعدادها السكانية الكبيرة - قدرات كامنة ضخمة لم تستغل بعد ، واستغلال هذه القدرات من خلال ثورة تنمية بشرية ، يمكن بسهولة من مضاعفة الإنتاج بنفس العناصر المادية والبشرية المتاحة ، وتحقيق ذلك يعنى أن قدرة مصر على الانطلاق والمنافسة العالية ستكون وشيكة .

تحدى الحاجة إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعلاقتها بالتنمية الاقتصادية :

تتصدر الحاجة إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اهتمامات الدول النامية . فقد أصبحت التكنولوجيا المتقدمة High Tech-nology ومن أهم تطبيقاتها تكنولوجيا المعلومات هى المدخل الصحيح إلى التنمية الشاملة والمستدامة .

ترتكز تكنولوجيا المعلومات على نظم الحاسبات ونظم الاتصالات . وتعتبر أحد المكونات المهمة فى التكنولوجيا المتقدمة ، وأهم مكوناتها مايلي :

١ - نظم الحاسبات : وتتضمن وسائط تخزين البيانات المختلفة ووسائل الاتصال المتعددة ، وكذلك النظم المدمجة التي تحتوى على جميع النظم التى تشتمل على الحسابات كجزء أساسى منها .

٢ - تكنولوجيا البرمجيات : وتشمل تصميم برامج تشغيل الكمبيوتر ، والتطبيقات المختلفة مثل قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات .

٣ - تكنولوجيا شبكات المعلومات : وهي تساعد على ربط الحاسبات ونظم المعلومات فى أنظمة متكاملة على مستويات مختلفة .

من جانب آخر فإن دراستنا لتأثير تكنولوجيا المعلومات على التنمية تنطلق من فهم عميق لتقسيم العمل الدولي الذي تهيمن عليه دول المراكز الصناعية أو الدول الرأسمالية المتقدمة ، وتدور الدول النامية أو الاقتصادات الرأسمالية المتخلفة في فلك النظام الرأسمالى العالمى وتمثل أطرافه .

وتجدر الاشارة إلى أن مصطلح الدول النامية يعتبر أحد نواتج الثورة الصناعية التى قامت فى أوروبا وأعقبتها حركة الغزو الاستعماري لجلب المواد الخام وتأمين أسواق للمنتجات الصناعية ، فقد كانت بداية التكوين التاريخي للتخلف فى دول المستعمرات التى سميت بعد الاستقلال بالدول النامية ، وتراكم التقدم الاقتصادى في دول المركز الصناعية ، التى تتميز بالتفوق التكنولوجى وتستفيد من التكنولوجيا الراقية . والتخلف التكنولوجى يعد أهم مظاهر التخلف الواضح للدول النامية ، وتتسع الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية ، وتنتج عنها فجوات اقتصادية وإجتماعية وسياسية .

ولعل كتابات علماء الاقتصاد أنصار نظرية الفجوة التكنولوجية فى العقود الثلاثة الماضية قد ألقت الضوء حول الدور الكبير الذى يلعبه التطور

التكنولوچى والاتفاق على البحث والتطوير فى إيجاد المزايا النسبية والتنافسية ، حتى أصبحت التكنولوچيا هى العنصر الحاسم فى تقسيم العمل الدولى . ويرى أنصار هذه النظرية أن الانتاج لا يتم فى ظروف المنافسة الكاملة ، والواقع أن الابتكارات التكنولوچيا والاختراعات الحديثة وتطبيقاتها تظل سرا تمتلكه الدولة أو الشركة العملاقة صاحبة الاختراع ، وبذلك تمتلك ميزة نسبية تتفوق بها على غيرها لانتاج السلع التكنولوچية فتفقد ميزتها النسبية ، وتتحول إلى تطوير منتج جديد حسب نظرية دورة المنتج .

والجدير بالذكر أن التكنولوچيا لا تؤدى إلى تحسين الانتاجية بشكل تلقائى ذلك أن تطبيق التكنولوچيا المتقدمة يستلزم توفير رأس المال البشرى الذى يتمثل فى العلماء والمهندسين والفنيين القادرين على ابتكار وتشغيل وصيانة تكنولوچيا المعلومات ومن هنا يصبح الاستثمار في التكنولوچيا الراقية ورأس المال البشرى متكامل . وأصبحت قضية التنمية تدور حول كيفية توجيه استثمارات ضخمة إلى مكانها الصحيح فى رأس المال العينى أو البشرى من أجل الاستفادة من مزايا التكنولوچيا الراقية المحلية أو المستوردة .

ولعل التأثير الأكبر لتكنولوچيا المعلومات سيكون فى خفض تكلفة الانتاج على المستويين المحلى والعالمى ، وبالتالي تؤثر على مستوى النمو الاقتصادى ، لقد أدخلت كثير من الدول النامية بنية أساسية للاتصالات منذ خمسين عاما ويلاحظ تأثيرها الواضح على نهوضها الاقتصادى فمثلا نجد أن إنشاء شبكة جيدة للتليفونات أحد ملامح تكنولوچيا المعلومات وأتاحت وسيلة سريعة ورخيصة للاتصالات ، ويمكن لتكنولوچيا المعلومات أن تساهم فى تحسين خدمات التعليم والصحة والأمن ..... إلخ وذلك بتحسين نوعية المعلومات المقدمة إليها .

وتدعم تكنولوچيا المعلومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير

١ - نظم الحاسبات : وتتضمن وسائط تخزين البيانات المختلفة ووسائل الاتصال المتعددة ، وكذلك النظم المدمجة التي تحتوى على جميع النظم التى تشتمل على الحسابات كجزء أساسى منها .

٢ - تكنولوجيا البرمجيات : وتشمل تصميم برامج تشغيل الكمبيوتر ، والتطبيقات المختلفة مثل قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات .

٣ - تكنولوجيا شبكات المعلومات : وهي تساعد على ربط الحاسبات ونظم المعلومات فى أنظمة متكاملة على مستويات مختلفة .

من جانب آخر فإن دراستنا لتأثير تكنولوجيا المعلومات على التنمية تنطلق من فهم عميق لتقسيم العمل الدولي الذي تهيمن عليه دول المراكز الصناعية أو الدول الرأسمالية المتقدمة ، وتدور الدول النامية أو الاقتصادات الرأسمالية المتخلفة في فلك النظام الرأسمالى العالمى وتمثل أطرافه .

وتجدر الاشارة إلى أن مصطلح الدول النامية يعتبر أحد نواتج الثورة الصناعية التى قامت فى أوروبا وأعقبتها حركة الغزو الاستعماري لجلب المواد الخام وتأمين أسواق للمنتجات الصناعية ، فقد كانت بداية التكوين التاريخي للتخلف فى دول المستعمرات التى سميت بعد الاستقلال بالدول النامية ، وتراكم التقدم الاقتصادى في دول المركز الصناعية ، التى تتميز بالتفوق التكنولوجى وتستفيد من التكنولوجيا الراقية . والتخلف التكنولوجى يعد أهم مظاهر التخلف الواضح للدول النامية ، وتتسع الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية ، وتنتج عنها فجوات اقتصادية وإجتماعية وسياسية .

ولعل كتابات علماء الاقتصاد أنصار نظرية الشجرة التكنولوجية فى العقود الثلاثة الماضية قد ألقت الضوء حول الدور الكبير الذي يلعبه التطور

التكنولوجى والاتفاق علي البحث والتطوير فى إيجاد المزايا النسبية والتنافسية ، حتى أصبحت التكنولوجيا هى العنصر الحاسم فى تقسيم العمل الدولى . ويرى أنصار هذه النظرية أن الانتاج لا يتم فى ظروف المنافسة الكاملة ، والواقع أن الابتكارات التكنولوجيا والاختراعات الحديثة وتطبيقاتها تظل سرا تمتلكه الدولة أو الشركة العملاقة صاحبة الاختراع ، وبذلك تمتلك ميزة نسبية تتفوق بها على غيرها لانتاج السلع التكنولوجية فتفقد ميزتها النسبية ، وتتحول إلى تطوير منتج جديد حسب نظرية دورة المنتج .

والجدير بالذكر أن التكنولوجيا لا تؤدى إلى تحسين الانتاجية بشكل تلقائى ذلك أن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة يستلزم توفير رأس المال البشرى الذى يتمثل فى العلماء والمهندسين والفنيين القادرين على ابتكار وتشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات ومن هنا يصبح الاستثمار في التكنولوجيا الراقية ورأس المال البشرى متكامل . وأصبحت قضية التنمية تدور حول كيفية توجيه استثمارات ضخمة إلى مكانها الصحيح فى رأس المال العينى أو البشرى من أجل الاستفادة من مزايا التكنولوجيا الراقية المحلية أو المستوردة .

ولعل التأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات سيكون فى خفض تكلفة الانتاج على المستويين المحلى والعالمى ، وبالتالي تؤثر على مستوى النمو الاقتصادى ، لقد أدخلت كثير من الدول النامية بنية أساسية للاتصالات منذ خمسين عاما ويلاحظ تأثيرها الواضح على نهوضها الاقتصادى فمثلا نجد أن إنشاء شبكة جيدة للتليفونات أحد ملامح تكنولوجيا المعلومات وأتاحت وسيلة سريعة ورخيصة للاتصالات ، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساهم فى تحسين خدمات التعليم والصحة والأمن ..... إلخ وذلك بتحسين نوعية المعلومات المقدمة إليها .

وتدعم تكنولوجيا المعلومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير

خدمات الطريق السريع للمعلومات وتجهيز شبكات معلومات فى مجالات التعليم والصحة والبنوك والعمل والتشريع والسياحة والتجارة والزراعة ..... إلخ .

تحتاج الدول النامية إلي تكنولوجيا المعلومات وتنظيم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى جميع مجالات الاقتصاد القومى ، وذلك من أجل النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى . وحتى وقت قريب لم توجد سياسة حكومية واضحة تجاه التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ، وبعد ذلك بذلت جهود طيبة لادماج تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية . وجرى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة الواسعة فى تكنولوجيا المعلومات ، والتوسع فى إنشاء مراكز التعليم والتدريب على الكمبيوتر .

ورغم أنه لا توجد خطط لتنمية تكنولوجيا المعلومات إلا أنه أنشئت مؤسسات لتنفيذ استراتيجيات تنمية تكنولوجيا المعلومات . وتبذل جهود كبيرة للإهتمام بتكنولوجيا المعلومات لتصبح مكونا أساسيا في عملية التنمية الشاملة وصياغة تحالف استراتيجي مع مؤسسات عالمية مرموقة فى مجال تكنولوجيا المعلومات . ويعد رأس المال البشري من أهم الأصول الضرورية لتحسين أداء الاقتصاد القومى ويتجلي ذلك فى توافر العدد اللازم من العلماء والمهندسين والمخترعين والفنيين والباحثين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات .

العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية :

ولمعرفة مدى أهمية اقتصاد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات للتنمية الاقتصادية سنوضح التفاعل بين الاقتصاد والمعلومات ، والذى أدى إلى ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة ، وتحليل أسباب ونتائج ثورة المعرفة ، والآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات .

ففى محاولتنا لفهم ثورة المعرفة التى أدت إلى ظهور اقتصاد المعلومات يلزم عرض خصائص الاقتصاد القائم علي المعرفة والعلم ، وطبيعة المعلومات ، وتوضيح العلاقة بين الاقتصاد وعلم المعلومات ، وتحليل بعض المفاهيم الأساسية فى اقتصاد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات .

وقد أصبح للتقدم فى تكنولوجيا المعلومات - منذ أوائل الخمسينات - تأثير كبير على مستويات التشغيل فى قطاعات الصناعة والخدمات بما يشبه نفس تأثير الثورة الصناعية الأولى على قطاع الزراعة حيث إنخفض مستوى التشغيل فيها من ٨٠٪ إلى ٣٠٪ ولتكنولوجيا المعلومات فى المستقبل آثار هائلة لا يمكن تصورها . ويوضح تاريخ علوم الكمبيوتر الدور الاستراتيجي للبحث العلمى وتلاشي الحدود بين العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية . ويقدم العلماء لمجتمعاتهم حلولا لمشكلات التنمية ، وأيضا يحذرون من مخاطر التعامل مع التقدم العلمى بدون فلسفة للتغيير الاقتصادى والاجتماعى وخطة قومية للتنمية التكنولوجية . وانغلاق المجتمع العلمى وضعف القدرة على الابتكار وعدم الاستفادة من ابتكارات الآخرين . كما أن المجتمعات التى لا تهتم بالتقدم العلمى على مستوى العالم ستقع فريسة للتخلف والفجوة التكنولوجية .

والمعلومات تراكمية بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم علي أساس المشاركة من المواطنين العاديين والفنيين والخبراء كل في مجاله . وتتمثل قيمة المعلومات في الخروج من حالة عدم اليقين ، وتنمية قدرة الإنسان على إتخاذ أكثر القرارات فعالية . ويرجع التأثير الاجتماعى للمعلومات إلى أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى أو ما يسمى بأتمتة الذكاء ، وتعميق العمل الذهنى من خلال إبداع المعرفة وعلاج المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان ، وبالتالي تطوير النسق الاجتماعى . وتتضح ملامح مجتمع المعلومات فى

أن الانتفاع بالمعلومات متاح لجميع المستخدمين من خلال بنية أساسية من الحاسبات وشبكة الاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات .

ولذلك تصبح صناعة المعلومات هي الصناعة الرائدة التى ستهيمن على هيكل الصناعة الوطنية والعالمية ، يتلاشى الانفصال بين التكنولوجيا ومؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما ستتاح فرص عظيمة لتحول النظم السياسية ، لتقوم على ديموقراطية المشاركة والإدارة الذاتية . ويتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة .

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف اقتصاد المعلومات بأنه الاقتصاد الذي يقوم أساسا على المعرفة والاتصالات كمنابع للثروة بدلا من الموارد الطبيعية وقوة العمل التقليدية ، ويمثل قطاع المعلومات القطاع الاقتصادى الرابع بجانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . وهم المعلومات تشمل الذين ينتجون معرفة جديدة أو يقومون بتوصيل المعرفة للآخرين ، مثل العلماء والمهندسين والمدرسين ورجال الاعلام والإداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والبيع وغيرهم . وأثبتت الدراسات أن حوالى ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى الأمريكى وحوالى ٣٢٪ من العمالة قد تولدت عن صناعة المعرفة فى نهاية الخمسينيات . وقد صنفت صناعة المعرفة إلى خمسة أقسام رئيسية ، وهى : التعليم ، والبحث والتطوير ، ووسائل الاعلام والاتصال ، وآلات المعلومات وخدمات المعلومات ، ونما قطاع المعلومات بمعدل كبير حتى أصبح نحو ٤٦٪ من إجمالى الناتج القومى الأمريكي ، وينشئ أكثر من ٥٠٪ من الوظائف فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تبنت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعريفا لقطاع المعلومات بحيث ينقسم إلى قطاع المعلومات الأولى ويتكون من السلع والخدمات التي تبث المعلومات مثل الحاسبات ، وقطاع المعلومات الثانوى ويشمل أنشطة معلومات فى قطاعات غير معلوماتية مثل الزراعة

والصناعة والخدمات . والتعبير الكمى عن حجم قطاع المعلومات يتم بطريقتين ، الأولى التعرف علي عدد المشتغلين بالمهن المرتبطة بالمعلومات والثانية بمعرفة نسبة القيمة المضافة الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالى وهى التى تنبع من إنتاج أو توزيع السلع والخدمات المعلوماتية ، ويعتبر حجم أنشطة المعلومات هو الوجه الآخر لقطاع المعلومات ، فالنسبة المئوية لقوة العمل المعلوماتية تساوى النسبة المئوية لأنشطة المعلومات . وأنشطة المعلومات هي التي تشكل قطاع المعلومات الأولى الذي يشمل كل السلع والخدمات التى تباع في السوق ، وقطاع المعلومات الثانوى الذي يشمل الأنشطة المعلوماتية الداخلية في كل من القطاعين العام والخاص .

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصنف أربعة قطاعات فرعية لاقتصاد المعلومات ، وهي كالآتي :

أولا - منتجو ومجمعو المعلومات:

تضم هذه المجموعة الذين يخلقون معلومات جديدة والمشتغلين بالمجالات العلمية والفنية ويقومون بنشاط البحث والتطوير وأنشطة الاختراع والابداع . أما مجمعو المعلومات فتضمهم مهن مختلفة تهتم بتخليق معلومات جديدة ، أما بالنسبة للمتخصصين في بحوث التسويق فهم يقدمون معلومات تسويقية للمشترين والبائعين أو لكليهما . وتهتم خدمات الاستشارات بصفة أساسية بتطبيق المعلومات الموجودة على الاحتياجات الفعلية للعملاء .

ثانيا - مجهزو المعلومات :

يهتم مجهزو المعلومات بصفة أساسية بتسلم مدخلات المعلومات وتطويعها لتلائم استخدام المستويات المختلفة فى الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية .

ثالثا - موزعو المعلومات :

ويهتمون بنقل المعلومات من منشئها إلى مستخدمها فأساتذة الجامعات ورجال التربية ينقلون معلومات تم إنتاجها فعلا ، وكذلك يفعل المشتغلون فى وسائل الاعلام الاخبارية والترفيهية .

رابعا - مهن البنية الأساسية المعلوماتية :

وهذه المهن تقوم بإنشاء وتشغيل واصلاح الآلات والتكنولوجيا المستخدمة في دعم الأنشطة المعلوماتية السابقة .

وقد نمت المهن الخاصة بانتاج المعرفة بمعدل أكبر من المهن الأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين، لتصل إلي حوالى ٣٢٪ من إجمالي قوة العمل . كما انخفض عدد العاملين فى قطاع الزراعة ، كما توضح دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بروز اتجاهات فى زيادة حجم قطاع المعلومات في الدول الصناعية المتقدمة ففى بريطانيا يعمل نحو ٣٧٪ من السكان النشيطين اقتصاديا في قطاع المعلومات ، وتصل هذه النسبة إلى ٣١٪ فى ألمانيا ، ٣٠٪ فى اليابان ، ٣٥٪ في السويد . ونفس هذه الاتجاهات تتضح أيضا في الدول النامية .

مشكلة البطالة والنمو الاقتصادى[١] :

إذا صح أن مشكلة البطالة تزيد فى أبعادها كثيرا عما هو مفترض فإن من الواجب أن يكون نمو الإقتصاد المصرى سنة بعد أخري على المستوي الذي يسمح بتوفير هذا القدر الكبير من فرص العمل المنتجة . يلاحظ أن النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالى في الخطة الخمسية الثالثة يدور حول ٥٪ سنويا خلال سنوات الخطة وهو فى تقدير المخطط يمثل معدل

---

(١) راجع : د. سعيد النجار ، البطالة والتحول نحو إقتصاد تصديرية ، رسائل النماء الجديد ، رقم ٨ ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٠ - ١٩ .

النمو اللازم لخلق أربعمائة ألف فرصة عمل سنويا . أما إذا أردنا توفير ثمانمائة ألف فرصة عمل سنويا فإن معنى ذلك أنه لا يكفي أن ينمو الإقتصاد المصرى بمعدل ٥٪ سنويا بل لابد أن يكون معدل النمو ما يقرب من ضعف ذلك أى من ٨٪ إلي ١٠٪ سنويا خلال السنوات الخمسة أو العشرة القادمة .

ومن اللافت للنظر أن هذه المشكلة الحيوية لا تحظى بأية عناية فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي . نعم يشتمل البرنامج على معدلات النمو المتوقعة خلال السنوات القادمة ولكن ليس هناك أية محاولة - فيما نعرف - للربط بين معدلات النمو ومشكلة البطالة فى البرنامج ما يفيد أن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي كانت متدنية للغاية خلال السنتين الماضيتين وكانت بصفة عامة سلبية خلال معظم السنوات السابقة على تنفيذ البرنامج (١٩٩١) . وهذا يفسر إلي حد كبير تعاظم رصيد البطالة خلال تلك الفترة . كذلك نجد فى البرنامج ما يفيد أن معدلات النمو المتوقعة في المدي المتوسط قد ترتفع إلى ما بين ٧.٥ ، ٩٪ سنويا ، ولكن هناك صمت مطلق عن دلالة ذلك ومدي فعاليته بالنسبة لعلاج مشكلة البطالة ، ويبدو أن برنامج الإصلاح الإقتصادى يقوم علي إفتراض ضمني أن المشكلة سوف تذوب من تلقاء نفسها إذا ما تم التنفيذ كما هو متفق عليه أو أنها مستحيلة العلاج ، والفرض الأول محل شكل كبير أما الفرض الثانى فهو يلقي ظلا كثيفا من الشك على برنامج الإصلاح برمته ، إذ ما جدوي كل تلك المعاناة إذا لم يتمخض فى النهاية عن نظام إقتصادي قادر علي توفير فرص العمل الكريم لكل قادر عليه وراغب فيه ، معدلات النمو العالية هى الطريق الوحيد الفعال لعلاج مشكلة البطالة فى مصر . ولا يكفي أن يكون النمو في حدود ٤.٥٪ أو ٥٪ سنويا بالنظر إلى الحجم الضخم لتلك المشكلة . ولا يكفي أيضا أن يكون العلاج عن طريق إجراءات جزئية مثل التركيز علي المشروعات ذات الكثافة فى عنصر العمل ، أو تشجيع الصناعات الصغيرة ، أو إستصلاح الأراضى الزراعية ، أو الهجرة إلي

الخارج إذا أن هذه كلها تدخل فى باب الإجراءات الملطفة أو المكملة لسياسة النمو العالى ولا يمكن أن تكون بذاتها علاجا حاسما للمشكلة ، وغنى عن البيان أن الصندوق الإجتماعي الذى أنشئ فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى ذو هدف محدود وهو علاج الآثار الإجتماعية السلبية التى تترتب على تنفيذ هذا البرنامج بما فى ذلك توفير فرص العمل المنتج لمن يتم الإستغناء عنهم فى شركات القطاع العام التى تخضع للتخصيصية وواضح أن هذه مشكلة جزئية تختلف كل الإختلاف عن مشكلة البطالة بصفة عامة .

النمو الإقتصادي والتوجه التصديرى :

والمسألة الآن هى إلى أى حد يمكن للإقتصاد المصرى أن يحقق معدلات نمو تصل إلي أكثر من ٨٪ سنويا ، من المؤكد أن مثل هذا المعدل يتجاوز كثيرا معدلات النمو التى تحققت في الماضى فيما عدا بعض السنوات الإستثنائية فى نهاية السبعينات على أثر الإرتفاع الشديد المفاجئ فى أسعار البترول وتحويلات العاملين ، أما الحالة العادية بالنسبة للإقتصاد المصرى فهى النمو الذي يدور حول ٥٪ إلى ٦٪ فى أحسن السنوات وقد ينزل إلى ما دون ذلك بكثير معظم السنوات . ولكن لا يجوز أن ننسي أن معدلات النمو العالية تحققت في عدد من البلاد النامية الأخرى التى لا تزيد إمكانياتها الإقتصادية كثيرا عن إمكانياتنا ولم تتمكن تلك البلاد من الوصول إلى هذه المستويات العالية في النمو والإحتفاظ بها سنة بعد أخرى خلال عقد أو أكثر من الزمان إلا فى إطار إستراتيجية تقوم أساسا على إستغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية ، وهذا هو الشرط الأساسى لتحقيق معدلات مماثلة فى مصر وهو إتباع إستراتيجية ذات توجه تصديرى فى كل القطاعات . ومعنى ذلك أن نطرح جانبا إستراتيجية التنمية التى ألفناها والتي مازالت مطبقة إلى الوقت الحاضر وهي التركيز على السوق الداخلية بصفة أساسية والنظر إلى الأسواق العالمية على أنها الباقى الذي نلجأ إليه لتصريف الفائض بعد

إشباع حاجة السوق المحلية .

لقد كانت إستراتيجية التنمية في مصر وما زالت ذات توجه داخلى بحت . وأدى ذلك إلى تخلفنا الشديد عن عدد كبير من البلاد النامية فى إستغلال الفرص الشاسعة التى تتيحها السوق العالمية ويكفى أن نقارن بين مستوى أداء الإقتصاد المصرى وبعض البلاد النامية الأخرى ، ولا أقصد بذلك مجرد النمور الأربعة (كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهونج كونج ، وسنغافورة) ولكن عددا كبيرا من البلاد الأخرى التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا . ويبين الجدول المرفق الوضع فى مصر وعشرة بلاد أخرى سنة ١٩٩١ وهى آخر سنة تعطي بيانات كاملة عن عدد السكان وحجم الصادرات في كل منها ، كما أنها من أحسن السنوات بالنسبة لحجم الصادرات المصرية .

البلد	حجم السكان (بالمليون)	حجم الصادرات مليار دولار	حجم الصادرات مصر=١٠٠	حجم الصادرات للفرد بالدولار	حجم الصادرات للفرد مصر=١٠٠
مصر	٥٥.٣	٤	١٠٠	٧٢	١٠٠
النمور الأربعة					
كوريا الجنوبية	٤٣.٣	٧١.٩	١٧٩٧	١٦٦١	٢٣٠٧
تايوان	٢٠.٤	٧٦.٢	١٩٠٥	٣٧٣٥	٥١٨٨
هونج كونج	٥.٧	٩٨.٢	٢٤٥٥	١٧٢٢٨	٢٢٩٢٨
سنغافورة	٢.٨	٥٨.٩	١٤٧٢	٢١٠٣٦	٢٩٢١٧
البلاد الأخرى					
تركيا	٥٧.٣	١٣.٦	٣٤٠	٢٣٧	٣٢٠
تايلاند	٥٨.٣	٢٨.٤	٧١٠	٤٨٧	٦٧٦
المكسيك	٨٢.٦	٢٧.١	٦٧٧	٣٢٨	٤٥٥
أندونيسيا	١٨٢.٧	٢٩.١	٧٢٧	١٥٩	٢٢٠
شيلى	١٢.٣	٨.٩	٢٢٢	٦٧٤	٩٢٦
اسرائيل	٥.١	١١.٢	٢٨٠	٢١٩٦	٣٠٥٠

بلغت الصادرات المصرية فى تلك السنة أربعة مليار دولار ، قارن هذا الوضع أولا بالنمور الأربعة حيث تتراوح الصادرات بين ٥٩ مليار دولار في حالة سنغافورة وتصل إلى ٩٨ مليار دولار في هونج كونج . أما البلاد الستة الأخري وهي تركيا وتايلاند والمكسيك وأندونيسيا وشيلى وإسرائيل فإن أقل حجم للصادرات كان فى شيلي حيث بلغ نحو ٩ مليار دولار ويدور حول متوسط ٢٨ مليار دولار فى تايلاند والمكسيك وأندونيسيا ويقدر بمبلغ ١١ مليار دولار فى إسرائيل .

ولما كان حجم السكان يختلف إختلافا كبيرا في هذه البلاد حيث يتراوح بين ٢.٨ مليون فى سنغافورة ويصل إلى ١٨٢.٧ فى أندونيسيا فإنه من المفيد المقارنة بين ما يخص كل فرد من الصادرات . كان نصيب الفرد من الصادرات فى مصر سنة ١٩٩١ يعادل ٧٢ دولار . ويتبين من الرقم القياسى الموجود فى العمود الأخير من الجدول أن أقل نصيب للفرد فى النمو الأربعة كان فى كوريا الجنوبية وهو يبلغ ٢٣ مرة مثل مصر ويصل إلى ٢٩٢ مرة مثل مصر فى حالة سنغافورة . وبالنسبة للبلاد الستة الأخرى نجد أن نصيب الفرد من الصادرات فى إسرائيل ثلاثين مرة مثل مصر وفى شيلي تسع مرات وفى تايلاند نحو سبع مرات وتركيا أكثر من ثلاث مرات .

هذه المقارنة بالغة الدلالة فى فشل إستراتيجية التنمية التى سادت فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة . وتصبح هذه الصورة أكثر دلالة إذا عرفنا أن المقارنة بين مصر وهذه البلاد سنة ١٩٦٠ كانت لصالح مصر فى بعض الحالات ولم يكن الفارق بهذه الضخامة فى الحالات الأخرى . غير أن بعض هذه البلاد مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج أخذت بإستراتيجية تصديرية منذ بداية الستينات أو السبعينات . أما مصر - مثل عدد كبير من البلاد النامية الأخرى - فإنها إتجهت نحو السوق الداخلية وكانت النتيجة ما نعرفه من تخلف شديد فى الأسواق الدولية

وعجز الإقتصاد المصرى عن توفير فرص العمالة المنتجة لنسبة كبيرة من قوتنا العاملة .

حدود إستراتيجية الإحلال محل الواردات :

نخلص مما تقدم إلى أن البلاد النامية التى إستطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هى البلاد التي إنتهجت إستراتيجية للتنمية تقوم على إستغلال إمكانيات السوق العالية إلى أبعد الحدود الممكنة . من ناحية أخرى فإن البلاد التى إنتهجت إستراتيجية للتنمية تقوم على إستغلال سوقها المحلية بالإحلال محل الواردات هي البلاد التي عجزت عن تحقيق مثل تلك المعدلات العالية وعجزت بالتالى عن توفير فرص العمالة المنتجة علي المستوى الذى تقتضيه كثافتها السكانية العالية والنمو السكانى السريع ، ويصدق ذلك على عدد كبير من البلاد النامية التى سارت على إستراتيجية للتنمية شبيهة بما سارت عليه مصر ومن ذلك كل بلاد أمريكا اللاتينية تقريبا إلى عهد قريب وتركيا قبل تورجوت أوزال والهند وعدد كبير من البلاد الآسيوية والأمريكية فيما عدا البلاد المذكورة فى الجدول السابق .

لا يجوز أن يفهم من ذلك أن إستراتيجية الإحلال محل الواردات ذات آثار إقتصادية سلبية في كل الظروف والأحوال . فالواقع من الأمر أن هذه الإستراتيجية لعبت دورا هاما فى تصنيع البلاد النامية . فقد وقعت معظم تلك البلاد تحت وطأة الإستعمار طوال فترة إمتدت إلى عشرات أو مئات السنين . ووجدت تلك البلاد نفسها مرغمة على إنتهاج إستراتيجية للتنمية تقوم على تصدير المواد الأولية وإستيراد كل أحتياجاتها من السلع الصناعية من الدول الإستعمارية الحاكمة . وكان من الطبيعى أن تثور البلاد النامية غداة إستقلالها على هذا النمط من تقسيم العمل الدولى حيث يقتصر دورها على أن تكون مصدرا للمواد الأولية لتغذية الصناعات التى تستأثر بها البلاد الصناعية وأرادت أن يكون لها نصيب فى الصناعات

المختلفة بإعتبار أن التصنيع ضرورة لتحديث هياكلها الإنتاجية ورفع مستوى معيشتها والخلاص من التبعية التى كان يفرضها النظام الإستعمارى .وقد ساعدت نظرية التنمية التى سارت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على دعم إستراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات . وذهب عدد كبير من الاقتصاديين حينذاك إلى أن هذا النمط من تقسيم العمل الدولي القائم على تصدير المواد الأولية من البلاد النامية وإستيراد السلع المصنوعة من البلاد الصناعية ، مثل هذا النمط لا يصلح أساسا للتنمية حيث أن النفع الأكبر من هذا التبادل يعود فى نظرهم على البلاد الصناعية بل إن من شأنه ترسيخ حالة التخلف والفقر والتبعية . ومن ثم فقد إتجهت معظم البلاد النامية إلى إنتهاج سياسة تستهدف تقليل إعتمادها على السلع الصناعية المستوردة وذلك بإنتاجها محليا ، ولم يكن هناك مفر من أن يكون إنتاجها فى ظل حماية جمركية إذ أنها لم تكن فى وضع يمكنها من المنافسة مع البلاد الصناعية الراسخة على قدم المساواة .

والواقع أن إستراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات فى ظل حماية جمركية لم تكن بدعة مستحدثة فإن كل البلاد الصناعية لجأت إلى مثل هذه السياسة في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها الإقتصادى .

وقد إستفادت البلاد النامية منها طالما أن سياسة الحماية الجمركية بقيت في حدود معتدلة ولم يكن من شأنها عزل السوق المحلية عن السوق العالمية وكان هذا ممكنا بالنسبة للمراحل الأولى حيث ينصب التصنيع بصفة أساسية على السلع ذات الإستهلاك الشعبي الواسع فى السوق المحلية إذ أنها لا تتطلب مهارات أو تكنولوجيا إستثنائية كما أن إستهلاكها على نطاق واسع يسمح بالإستفادة بمزايا الإنتاج الكبير يضاف إلى ذلك إنها عادة من السلع ذات الكثافة العالية فى إستخدام عنصر العمل وهو عنصر ذو وفرة نسبية فى معظم البلاد النامية . لهذه الإعتبارات لم يكن صعبا أن تحقق البلاد النامية درجة عالية أو مقبولة من الكفاءة الإنتاجية ولم يكن

ثمة حاجة إلي حماية جمركية بالغة الإرتفاع . ويطلق على هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال الكفء وقد أسهم إسهاما فعالا في دفع عجلة التنمية في كل البلاد النامية .

مشكلة هذه الإستراتيجية تبدأ عند الإنتقال إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز مرحلة السلع ذات الإستهلاك الشعبى الواسع إلى السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية فإن نسبة عالية من هذه السلع ذات كثافة عالية فى إستخدام العناصر النادرة فى البلاد النامية مثل رأس المال أوالتكنولوجيا كما أن إنتاجها على نطاق واسع يحقق مزايا هامة للإنتاج الكبير مما يتطلب سوقا محليا واسعة وهو الأمر الغائب فى معظم البلاد النامية . في مثل هذه الظروف لا يمكن إنتاج هذه السلع حاليا إلا بتكلفة تزيد كثيرا عن تكلفتها فى السوق العالمية . وهذا يتطلب حماية جمركية شديدة . والغالب ألا تقف الحماية عند الرسوم الجمركية المرتفعة وإنما تمتد إلى وسائل أكثر صرامة فى حماية الإنتاج المحلي وذلك بالحظر المطلق للواردات أو اللجوء إلي القيود الكمية مما يعزل السوق المحلية عن السوق الدولية . ويطلق علي هذا النوع من الإحلال محل الواردات الإحلال غير الكفء وهو باهظ التكاليف من الناحية الإقتصادية سواء من حيث إنخفاض معدلات التنمية أو من حيث العجز عن توفير فرص العمالة الكافية وإضعاف القدرة التصديرية .

ومن هنا نلاحظ وجود علاقة بين المراحل المختلفة الاستراتيجية الإحلال محل الواردات وبين درجة الحماية والتقييد فى السياسة التجارية . ففى المراحل الأولى تكون الحماية عادة معتدلة وتتخذ صورة رسوم جمركية ثم تشتد الحماية كلما إنتقلنا إلي مرحلة أعلى من مراحل التصنيع إلى أن تصل الحماية إلى ذروتها عندما يمتد التصنيع إلى السلع الرأسمالية كبيرة التعقيد . وهنا تصبح إستراتيجية الإحلال محل الواردات عبئا علي التنمية وحجرا في عنق الإقتصاد القومى .

ليس معنى ذلك أن التصنيع فى البلاد النامية ينبغى أن يقتصر على السلع الصناعية ذات الإستهلاك الشعبي وأن يبتعد عن إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية ، هذا خطأ كبير ، وإنما المقصود أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وأن الإستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية . بل لابد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلي إستراتيجية أخري تقوم علي إستغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية وهذه هى إستراتيجية التوجه التصديرى .

فى ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أى نوع من السلع الصناعية إستهلاكية كانت أو رأسمالية أو وسيطة والمهم ألا يكون إنتاجها فى بيت زجاجي بمعزل عن السوق العالمية وإنما فى معترك المنافسة الدولية وهذا هو ما تشير إليه تجربة النمور الأربعة . فإنها لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية البسيطة ذات الكثافة العمالية . وإنما إستطاعت أن تأخذ مكانها وأن تغزو الأسواق العالمية فى عدد كبير من السلع ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية .

كذلك لا يجوز أن يفهم أن التوجه نحو إقتصاد تصديرى يعنى أن يتوجه النشاط الإقتصادى بأكمله نحو السوق العالمية وأن يتجاهل السوق المحلية . فإن الإنتاج للسوق المحلية هو القاعدة التي تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية . وليس من المتصور أن تتمتع أية صناعة بقدرة تنافسية فى السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها فى سوقها الوطنية . ولم تستطيع اليابان أن تغزو الأسواق العالمية فى السيارات إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية في عقر دارها . وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التى إشتهرت بها النمور الأربعة . بعبارة أخرى فإن استراتيجية التوجه التصديرى لا تعنى أن تكون السوق الدولية بديلا عن السوق الوطنية وإنما تكون كل منهما مكملة للأخرى

وإمتدادا لها ، فالسوق الدولية إمتداد للسوق الوطنية والعكس صحيح .

مقتضيات التوجه التصديرى :

والآن ينبغى أن نعرف على وجه الدقة المقصود بالتحول نحو إقتصاد تصديرى . بعبارة أخرى ما هى المتغيرات المطلوبة فى سياستنا الإقتصادية لكى تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديرى . للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نعرف أولا المقصود بإستراتيجية التوجه الداخلى أو الإعتماد بصفة أساسية على السوق الداخلية . تكون إستراتيجية التنمية ذات توجه داخلى عندما تؤدى السياسات الإقتصادية إلى جعل السوق الداخلية أكثر إرباحية من الأسواق الخارجية ، في هذه الحالة لا مصلحة للمنتج الوطنى أن يتوجه نحو أسواق التصدير طالما أن معدلات الإرباحية أعلى فى السوق الداخلية .

ومن ثم فإن الخطوة الأولى فى سبيل إزالة هذا التحيز ضد قطاع التصدير تكون بتغيير تلك السياسات التى أدت إلى تشويه العلاقة بين السوق الداخلية وأسواق التصدير وهذا يقتضى النظر في المجالات الآتية :

١ - السياسات الماكروإقتصادية وعلى وجه الخصوص سياسة سعر الصرف أي العلاقة بين قيمة العملة المحلية والعملات الأجنبية . في حالات كثيرة نجد أن أستراتيجية التنمية تقترن بالمغالاة فى قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية ، ومن شأن هذه المغالاة جعل السوق المحلية أكثر إرباحية من السوق الدولية ذلك أنها تنطوى على الترخيص المصطنع لواردات في السوق المحلية وإنعدام القدرة التنافسية لصادراتنا فى الأسواق الأجنبية مما يؤدى إلى التوسع فى الواردات وإنكماش صادراتنا إلى الأسواق الدولية ، وقد كان الوضع كذلك فى مصر خلال فترة طويلة من الزمان .

ويمكن التأكد من وجود مغالاة في قيمة العملة المحلية إذا توافر

ليس معنى ذلك أن التصنيع فى البلاد النامية ينبغى أن يقتصر على السلع الصناعية ذات الإستهلاك الشعبى وأن يبتعد عن إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية ، هذا خطأ كبير ، وإنما المقصود أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وأن الإستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية . بل لابد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى إستراتيجية أخرى تقوم على إستغلال الفرص التى تتيحها السوق العالمية وهذه هى إستراتيجية التوجه التصديرى .

فى ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أى نوع من السلع الصناعية إستهلاكية كانت أو رأسمالية أو وسيطة والمهم ألا يكون إنتاجها فى بيت زجاجى بمعزل عن السوق العالمية وإنما فى معترك المنافسة الدولية وهذا هو ما تشير إليه تجربة النمور الأربعة . فإنها لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية البسيطة ذات الكثافة العمالية . وإنما إستطاعت أن تأخذ مكانها وأن تغزو الأسواق العالمية فى عدد كبير من السلع ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية .

كذلك لا يجوز أن يفهم أن التوجه نحو إقتصاد تصديرى يعنى أن يتوجه النشاط الإقتصادى بأكمله نحو السوق العالمية وأن يتجاهل السوق المحلية . فإن الإنتاج للسوق المحلية هو القاعدة التى تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية . وليس من المتصور أن تتمتع أية صناعة بقدرة تنافسية فى السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها فى سوقها الوطنية . ولم تستطيع اليابان أن تغزو الأسواق العالمية فى السيارات إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية فى عقر دارها . وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التى إشتهرت بها النمور الأربعة . بعبارة أخرى فإن استراتيجية التوجه التصديرى لا تعنى أن تكون السوق الدولية بديلا عن السوق الوطنية وإنما تكون كل منهما مكملة للأخرى

وإمتدادا لها ، فالسوق الدولية إمتداد للسوق الوطنية والعكس صحيح .

مقتضيات التوجه التصديرى :

والآن ينبغى أن نعرف على وجه الدقة المقصود بالتحول نحو إقتصاد تصديرى . بعبارة أخرى ما هى المتغيرات المطلوبة فى سياستنا الإقتصادية لكى تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديرى . للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نعرف أولا المقصود بإستراتيجية التوجه الداخلى أو الإعتماد بصفة أساسية على السوق الداخلية . تكون إستراتيجية التنمية ذات توجه داخلى عندما تؤدى السياسات الإقتصادية إلى جعل السوق الداخلية أكثر إرباحية من الأسواق الخارجية ، في هذه الحالة لا مصلحة للمنتج الوطنى أن يتوجه نحو أسواق التصدير طالما أن معدلات الإرباحية أعلى فى السوق الداخلية .

ومن ثم فإن الخطوة الأولى فى سبيل إزالة هذا التحيز ضد قطاع التصدير تكون بتغيير تلك السياسات التى أدت إلى تشويه العلاقة بين السوق الداخلية وأسواق التصدير وهذا يقتضى النظر في المجالات الآتية :

١ - السياسات الماكرواقتصادية وعلى وجه الخصوص سياسة سعر الصرف أي العلاقة بين قيمة العملة المحلية والعملات الأجنبية . في حالات كثيرة نجد أن أستراتيجية التنمية تقترن بالمغالاة فى قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية ، ومن شأن هذه المغالاة جعل السوق المحلية أكثر إرباحية من السوق الدولية ذلك أنها تنطوى على الترخيص المصطنع لواردات في السوق المحلية وإنعدام القدرة التنافسية لصادراتنا فى الأسواق الأجنبية مما يؤدى إلى التوسع فى الواردات وإنكماش صادراتنا إلى الأسواق الدولية ، وقد كان الوضع كذلك فى مصر خلال فترة طويلة من الزمان .

ويمكن التأكد من وجود مغالاة في قيمة العملة المحلية إذا توافر

عاملان أحدهما جمود سعر الصرف والآخر إرتفاع معدلات التضخم فى الداخل عن المعدلات السائدة فى البلاد التى نتعامل معها .

ومن ثم فإن إستراتيجية التوجه التصديرى تتطلب المرونة فى سعر الصرف إرتفاعا وإنخفاضا تبعا للتغير فى ظروف الطلب والعرض كما تتطلب التحكم فى معدلات التضخم بحيث لا تزيد كثيرا عن معدلاتها فى أسواق التصدير والإستيراد .

٢ - سياسة الحماية الجمركية تلعب دورا كبيرا فى جعل السوق المحلية أكثر إرباحية من الأسواق الدولية . كما أنها تؤدي بطريقة غير مباشرة إلي التخفيض المصطنع لمعدلات الربح فى صناعات التصدير ويبدو ذلك بصورة واضحة إذا تذكرنا أن قطاع التصدير فى أى بلد من البلاد يعتمد علي مدخلات من القطاعات الأخرى ، سواء كانت تلك المدخلات فى صورة سلع تامة الصنع أو فى صورة سلع وسيطة تنتجها القطاعات الأخرى. والغالب أن تتمتع تلك المدخلات بحماية جمركية شديدة تجعل أسعارها تزيد كثيرا عن أسعارها فى السوق العالمية مع نوعية أقل جودة . والغالب أيضا أن يرغم قطاع الصادرات على إستخدامها بدلا من إستيرادها من الخارج إما لأنها تدخل فى قائمة السلع المحظور إستيرادها وإما تنفيذا لسياسة إشتراط حد أدنى من المكون المحلى . ومن شأن إرغام المنتج على إستخدام مدخلات محلية خاضعة لحماية جمركية عالية فرض ما يعادل الضريبة العالية على قطاع الصادرات مما يقضى أحيانا على قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية . وتساعد فكرة الحماية الفعالة Effective Portection علي بيان وتحديد مدي العبء الذي تفرضه الحماية الجمركية العالية للمدخلات علي قطاع التصدير ومقتضي الفكرة أن الحماية الجمركية العالية للمدخلات تعادل حماية سلبية - أى أقل من الصفر - لقطاع التصدير .

ومن ثم فإن إستراتيجية التوجه التصديرى تتطلب الحذر فى أسلوب ومقدار الحماية الجمركية التى تمنح للصناعات الوطنية . ليس معنى ذلك

الأخذ بمبدأ حرية التجارة . ولا يجوز الخلط بين تحرير التجارة وحرية التجارة . فإن الحماية الجمركية لا مفر منها - بل أنها مرغوب فيها - فى حالات كثيرة . وليس هناك دولة واحدة لا تحمى صناعاتها ، ولكن هناك فرقا بين حماية وحماية . هناك حماية جمركية ذات أثر إيجابى وأخرى ذات آثار سلبية ضارة بالإقتصاد القومى . إذا أردنا أن تكون الحماية الجمركية ذات اثار إيجابية فإنه ينبغى أولا تطبيقها بطريقة إنتقائية بحيث لا تعطى لصناعات أو أنشطة إقتصادية لا ينتظر منها أن تصل إلى مستوى معقول من الكفاءة الإنتاجية حتى بعد مرور فترة طويلة . ينبغى ثانيا أن تكون الحماية الجمركية بالأساليب السعرية أى عن طريق التعريفة الجمركية . وهذا يقتضى رفض الحماية عن طريق الحظر المطلق للواردات أو عن الطرق غير الجمركية لما تؤدى إليه من عزلة السوق المحلية عن الأسواق العالمية وما تقترن به من هدر إقتصادى كبير ، وأخيرا فإن الحماية الجمركية ينبغى أن تكون معتدلة . فلا يجوز أن تصل التعريفة الجمركية إلى ١٠٠٪ أو أكثر من ذلك بل لابد أن تكون في حدود معقولة . وهذه مسألة تقديرية تختلف من صناعة إلى أخرى ويكفى أن نعرف أن الإسراف فى فئات التعريفة الجمركية الحمائية يعنى إعطاء شيك على بياض للمنتج المحلى لكى يتجاهل إعتبارات الكفاءة الإنتاجية فضلا عن الإضرار الشديد بقطاع الصادرات .

٣ - الأخذ بمبدأ الميزات النسبية ومعنى ذلك تركيز العناية على تلك الصناعات التى نستطيع أن نتفوق فيها على غيرنا من البلاد المنتجة بحكم توافر المقومات الخاصة بها . وهذه ليست مسألة إستاتيكية جامدة فإن الميزات النسبية في أى بلد من البلاد ذات صفة ديناميكية بحيث أن الصناعات التى نتمتع فيها بميزة نسبية تتغير تبعا لمرحلة التقدم الإقتصادى. وكلما زادت درجة التقدم الإقتصادي إتسعت دائرة تلك الصناعات وأصبحت أكثر شمولا وتعقيدا . وهذا هو ما حدث فى كل

البلاد التى نجحت فى أن تكتسب مكانة مرموقة فى الأسواق العالمية ويصدق ذلك على اليابان كما يصدق على النمور الأربعة . وقد بدأت جميعا بالصناعات الخفيفة والسلع الصناعية البسيطة ولكنها إنتهت بالدخول في الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية والرأسمالية العالية . المهم أن نحدد الصناعات الملائمة لكل مرحلة من مراحل التقدم الإقتصادى وأن نعرف أن الخلط بين الصناعات الملائمة وغير الملائمة يؤدى إلى الإضرار بالأولى وعدم نجاح الثانية . وهذا هو جوهر ما يسمى بالسياسة الصناعية Industrial Policy ومقتضاها أن تكثف الدولة جهودها لكى تدفع إلي الأمام صناعات مختارة دون أخرى سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر بما فى ذلك إستيراد التكنولوجيا وإبتكارها عن طريق البحث والتطوير . والمبدأ الأساسى هنا هو الإنتقائية فى كل مرحلة من المراحل . والواقع أن السياسة الصناعية تعنى تطبيق فكرة الصناعة الوليدة ليس فقط فى السوق الداخلية كما هو معروف ولكن أيضا - وهذا هو الجديد - فى أسواق التصدير . إذا طبقنا هذه الفكرة على المرحلة الحالية في مصر فإن الصناعة الوليدة التصديرية تنطبق على عدد كبير من الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس وبعض فروع الصناعات الهندسية كما قد تنطبق على بعض المكونات الإلكترونية والكهربائية وذلك بالتعاون مع الشركات العالمية عابرة القارات التى أصبحت تلعب دورا أساسيا فى هذا النوع الجديد من التخصص الدولى وهو التخصص فى جزء من السلعة وليس فى السلعة بكاملها وأصبحت هذه هى السمة المميزة لتقسيم العمل الدولي فى السلع الإستهلاكية المعمرة وقد قامت صناعات تصديرية عديدة فى بلاد جنوب شرق آسيا وفى أمريكا اللاتينية على أساس التعاون مع الشركات العالمية لإنتاج مكون واحد أو أكثر من مكونات السلع الكهربائية والإلكترونية . وللأسف أننا عجزنا إلى الآن عن الإستفادة من التعاون مع تلك الشركات ويرجع ذلك إلى أن سياستنا إزاءها وإزاء الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة مازالت تتسم بقدر كبير من الغموض إن لم يكن فى

القوانين ففى مواقف البيروقراطية . ومازلنا نعاني من مركب نقص في هذا المجال ورثناه عن الحقبة الشمولية .

كذلك فإن فكرة الصناعة الوليدة التصديرية لا تقف عند قطاع الصناعة وإنما تنطبق في مصر على المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية . وفى هذا النوع من المنتجات يكمن مستقبل الصادرات الزراعية المصرية وليس فى المحاصيل الحقلية . غير أن التحول إلي المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية يتطلب تحولا على نطاق واسع في إستراتيجية التنمية الزراعية وفى الدور الذي ينبغى أن تقوم به الدولة فى هذا المجال . وأخيرا فإن التوجه التصديرى في مصر يتطلب عناية أكبر بالسياحة بإعتبارها الصناعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية .

٤ - إن التحول نحو الإقتصاد التصديرى يتطلب الإعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص . ذلك أن القطاع الخاص يتمتع بالمرونة الكافية للتكيف المستمر مع المتغيرات فى الأسواق العالمية كما أنه يستطيع أن يحقق مستويات الكفاءة الإنتاجية اللازمة للصمود في وجه المنافسة فى تلك الأسواق . ويظهر ذلك بوضوح إذا بحثنا مقومات النجاح للبلاد التى إستطاعت أن تتحول إلي الإقتصاد التصديرى على نطاق واسع . في كل هذه البلاد نجد أن القطاع الخاص هو رأس الحربة في غزو الأسواق العالمية ولا أعتقد أن هناك حالة واحدة لإقتصاد تصديرى يستند بصفة أساسية على القطاع العام . والواقع أن القطاع العام يرتبط بإستراتيجية التوجه الداخلي بقدر إرتباط القطاع الخاص بإستراتيجية التوجه التصديرى وهذا ثابت بالتجربة . حيث نجد أن القطاع العام يستخدم سلطة الدولة - التى هو جزء منها - للحصول على مراكز إحتكارية فى السوق الداخلية وفى إحاطة نفسه بسياج جمركي منيع لإستبعاد أى إحتمال لمنافسة أجنبية إلا عن طريقه وبالقدر الذي لا يتعارض ومركزه الإحتكارى . وهذا ما لا يستطيعه فى الأسواق العالمية . فهو لا يستطيع أن يبنى لنفسه مركزا إحتكاريا في

الأسواق الأجنبية ولا يستطيع أن يتحكم في مقدار ما يتعرض له من منافسة . لهذه الإعتبارات فإن التحول نحو إقتصاد تصديرى يتطلب تشجيع القطاع الخاص ووضعه فى مكان الصدارة وإعطاء أولوية لتطبيق سياسة التخصيصية فى كل الصناعات والأنشطة الإقتصادية التى يرجى منها أن تقوم بالدور القيادى فى فتح الأسواق الأجنبية . وليس معنى ذلك ترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص يفعل ما يشاء بإسم الحرية الإقتصادية ، إن الحرية تستتبع المسئولية كما تتطلب من الدولة السياسات اللازمة للرقابة الفعالة .

٥ - رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية عن طريق سياسة تعليمية هادفة . وهذا يتطلب إعادة النظر في أولويات الميزانية بحيث يكون للتعليم مكان الصدارة فى الإنفاق العام مع تركيز النسبة العظمى من الموارد على رفع مستوى التعليم الأساسى والفني وإزالة الأمية .

هذه هى المقومات الخمسة الرئيسية لإستراتيجية التحول نحو إقتصاد تصديرى وتتلخص فى واقعية أسعار الصرف ونبذ الحماية الجمركية عن طريق القيود الكمية والإعتماد بصفة أساسية على الحماية السعرية عن طريق التعريفة الجمركية مع الإعتدال في تحديد فئاتها والأخذ بمبدأ الميزات النسبية مع تطبيق سياسة صناعية لإعطاء دفعة صناعات الواعدة وإعطاء دور قيادى للقطاع الخاص والتركيز على رفع مستوى التعليم الأساسى والفنى ومحو الأمية .

هذه المقومات تمثل الشرط الضروري الذي لابد من توافره لكى نتحول نحو إستراتيجية تصديرية ، بغيرها يكون من العبث محاولة إختراق السوق العالمية . ولكنها ليست الشرط الكافي بل لابد من إستكمالها على المستوى الميكرواقتصادى الذي ينظر فى إمكانيات التصدير سلعة سلعة وسوقا سوقا بما فى ذلك العمل على إقامة المؤسسات والتنظيمات اللازمة لتمويل الصادرات وأمينها والرقابة علي جودتها وتسويقها .

تشجيع الصادرات المصرية والمرض الهولندى [١] :

يمكن تقسيم الصادرات السلعية لأي دولة تبعا للمزايا النسبية والتنافسية وطبقا للأصول النظرية فى التجارة الدولية ، وأخذا في الاعتبار درجة كثافة العمل أو رأس المال إو المكون التكنولوجيى إلى ثلاث مجموعات ، وهى :

١ - مجموعة سلع ريكاردو :

وهى السلع التى تتخصص فيها الدولة طبقا لمبدأ المزايا النسبية الأعلى (التكاليف النسبية الأقل) ، وهي السلع التى تعتمد على ما تملكه الدولة من مزايا نسبية قائمة على ملكية الموارد الطبيعية أو على وفرة الموارد البشرية . ومن ثم فقد كانت الميزة النسبية موروثة . مثال ذلك القطن والبترول فى مصر ، والبترول فى دول الخليج ، والكاكاو فى غانا ..... إلخ .

٢ - مجموعة سلع هكشر/أوهلين :

وهى السلع تامة الصنع ، والتى يتم إنتاجها بتكنولوجيا معروفة في جميع الدول ، كما أن الإنتاجية الحقيقية لعنصري رأس المال والعمل تتوقف على نسب المزج والتأليف بينهما ... فتعد السلع كثيفة العمل هى السلع التى تنتجها الدولة بميزة نسبية أعلى نظراً للتوافر النسبي لعنصر العمل بها عن عنصر رأس المال ، ومثال ذلك مصر والهند والتي تتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل مثل المنسوجات والملابس والجلود ... أما السلع كثيفة رأس المال فهى السلع التى تنتجها الدولة بميزة نسبية أعلى نظراً للتوافر النسبي لعنصر رأس المال بها عن عنصر العمل ومثال ذلك دول

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على : وزارة الصناعة ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٨٨ ، ص ٧٦ ، ٩٠ ، وكذلك : د. صلاح زين الدين ، رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية ، ص ١ ، ٢ .

أوربا واليابان والولايات المتحدة ، والتى تتخصص فى سلع كالأدوية والآلات ..... إلخ .

٣ - مجموعة سلع دورة المنتج :

وهى السلع التكنولوجية الحديثة ، والتي تمر بدورة حياة عند إنتاجها وتسويقها ، وتمر بثلاث مراحل :

(أ) مرحلة السلعة التكنولوجية الحديثة ، وتتميز بكونها سلع غير تقليدية مرتفعة التكاليف والتسويق .

(ب) مرحلة نضوج السلعة ، وتتميز بإنخفاض تكلفة الإنتاج والتسويق في جميع الأسواق الدولية .

(جـ) ثم مرحلة السلع التقليدية ، حيث تكون الدول النامية مؤهلة لإنتاج منتجات هذه المرحلة .

وأمثلة سلع دورة المنتج هى السيارات والتليفزيون والفيديو والكمبيوتر والمحمول ومعظم المنتجات عالية التكنولوجيا ، التى تحتاج فى بداية إنتاجها إلى تكلفة عالية ، بينما تنخفض هذه التكلفة وتصبح فى متناول الجميع فى نهاية دورة حياة هذا المنتج لدرجة أن مراكز إنتاجها قد تنتقل إلي الدول النامية ، كما حدث الآن بالنسبة لمعظم المنتجات الأمريكية واليابانية والفرنسية والتى أصبحت تنتج في دول جنوب شرق آسيا .

علي ضوء العرض السابق ومتابعة هيكل الصادرات المصرية خلال أربعين عاما (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) نلحظ مايلي :

(أ) بلغت صادرات مصر الصناعية من سلع هكشر/أوهلين (السلع

كثيفة رأس المال) ما نسبته ٣٩.٥٪ من إجمالى صادرات مصر فى فترة الستينات ، ثم زاد نصيب مصر من السلع الصناعية فى السبعينات حتى بلغ ٤٧٪ من قيمة الصادرات .

(ب) بلغت صادرات مصر من سلع ريكاردو ومعظمها مواد طبيعية ومواد خام ما نسبته ٣.٨٪ من إجمالى صادرات مصر ، ومعظمها صادرات بترول ووقود فى فترة الستينات ، ولقد سجلت هذه النسبة إرتفاعا محدودا خلال فترة السبعينات حيث بلغت صادرات البترول ومواد الوقود ٤.٣٪ من جملة الصادرات .

والنتيجة التى نخرج بها من (أ) و (ب) أن مصر استطاعت خلال هذه الفترة أن ترسي قاعدة صناعية تمكن من الانطلاق للتصدير للخارج .

(جـ) خلال فترة الثمانينات والتسعينات لوحظ إرتفاع نسبة صادرات البترول إلي إجمالي الصادرات المصرية حيث بلغت ٦٨٪ بينما تراجعت صادرات السلع الصناعية من ٤٧٪ إلي حوالى ٨.٥٪ فى نفس الفترة .

إن ظاهرة تراجع صادرات السلع الصناعية المصرية لصالح المنتجات الأولية كالبترول والغاز الطبيعى يطلق عليه إصطلاح " المرض الهولندي "، الذي يعبر إذن عن تراجع الصادرات الصناعية أمام زيادة الصادرات لمادة أولية ، ولنا أن ندرك الاثر السلبي لذلك علي أى إقتصاد ينطبق عليه تعبير " المرض الهولندى "[١] .

ويمكننا القول أن أعراض المرض الهولندي قد ظهرت في مصر بوضوح

(١) سمي هذا الإصطلاح بهذا الإسم عندما اكتشف الغاز الطبيعى في هولندا ، وأصبح يتصدر قائمة صادراتها وهبط الإنتاج الصناعي بها ، وترتب على ذلك إرتفاع نسبة البطالة ، وتزايد الاختلالات المالية ، ومن هنا نشأ تعبير أو مصطلح " المرض الهولندي " .

(٢) الصناعة وحوافز الاستثمار فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى ، خاصة عند :

(أ) تقلص الأهمية النسبية لقطاعات سلع التجارة وتضخم الأهمية النسبية للسلع المحلية منذ السبعينات وحتي الآن ، هذا فضلا عن :

(ب) إرتفاع سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري خلال المرحلتين السابقتين من مراحل الإصلاح الإقتصادى منذ ١٩٩١ ، ويمكننا توقع أثر ذلك علي الميزان التجارى والاستثمار الصناعى .

أسئلة التقويم الذاتى:

١-تلعب الشركات متعدية الجنسية دورا هاما فى تدعيم الاستثمار فى أى قطر تشـــارك فيه. عدد فقط أهم سمات هذه الشركات.

٢-خلط الكثيرون – عن سوء فهم – لأحد المبادئ الهامة للجات وهو تحريـــر التجـــارة وحرية التجارة.

وضح ذلك بما يزيل هذا اللبس أو الخلط.

٣-تعد المشكلة السكانية من أكبر المشكلات التى تمثل تحدياً للتنمية فى مصر. اشـــرح ذلك.

٤-ناقش العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية من خلال التفـــاعل بيـــن الاقتصـــاد والمعلومات.

٥-ناقش قضية الصادرات فى مصر، وكيف يمكن تشجيع الصادرات المصريـــة فـــى ضوء المرض الهولندى.

المعهد العالي للجزيرة بالمقطم

اسم الطالب : الفرقة :

رقم الطالب : الدرجة:

أجب عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول :

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية، واختلطت بمفاهيم قريبة منها. وضح ذلك مع الشرح .

السؤال الثاني :

هناك اتفاق على أن التخلف الاقتصادي تسببه ست مجموعات من الأسباب . اشرح ذلك باختصار .

السؤال الثالث :

اشرح أهم العوامل التي اهتم بها الكلاسيك في موضوع النمو الاقتصادي.

السؤال الرابع :

قارن بين آراء "آدم سميث" و "مالتس" في النمو الاقتصادي .

السؤال الخامس :

في رأيك : هل تنطبق آراء الكلاسيك على الدول النامية الآن خاصة في موضوع النمو الاقتصادي ؟

السؤال السادس :

وضح بالشرح كيف صور "شومبيتر" عملية النمو الاقتصادي من خلال نموذجه .

السؤال السابع :

اشرح وجهة نظر "كينز" في النمو الاقتصادي، مشيراً إلى مدى أهمية انطباق ذلك على الدول النامية الآن.

السؤال الثامن :

إذا علمت أن معدل نمو السكان في مصر هو ٢%، وأن الميل الحدي للادخار ٤% وأن معامل رأس المال ٤ .

احسب معدل نمو الدخل القومي طبقاً لنموذج هارود/دومر.

السؤال التاسع :

قارن بين مراحل النمو عند كل من "ماركس" و"روستو".

السؤال العاشر :

ما رأيك في وجهة نظر "ابن خلدون" عن مراحل النمو الاقتصادي. اشرح ذلك من خلال عرض هذه المراحل .

السؤال الحادي عشر :

وضح رأيك حول "نهاية" التاريخ كما أشار إليها المفكر "فوكوياما".

السؤال الثاني عشر :

عرف التخطيط ، مشيراً إلى طرق التمويل للتخطيط الاقتصادي.

السؤال الثالث عشر :

تعد المشكلة السكانية من أكثر المشكلات التي تمثل تحدياً للتنمية في مصر. اشرح ذلك .

السؤال الرابع عشر :

أكتب ما تعرفه عن منظمة التجارة العالمية، مشيراً إلى أهم مبادئها.